عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

(الأطفال العملاء في الضفة الغربية 1993-2000 الواقع والأسباب)

محمد فهمي أحمد حجة

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

العام(1429 هـ)/العام (2008م.)

(الأطفال العملاء في الضفة الغربية 1993-2000 الواقع والأسباب)

إعداد:

(محمد فهمي أحمد حجة)

بكالوريوس أحياء من جامعة بيرزيت (فلسطين)

المشرف الرئيس: د. محمود محارب

جامعة القدس

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الإسرائيلية من معهد الدراسات الإقليمية /جامعة القدس

العام (1429 هـ) / العام (2008 م)

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

الدراسات الإسرائيلية / معهد الدراسات الإقليمية

(إجازة الرسالة)

(الأطفال العملاء في الضفة الغربية 1993-2000 الواقع والأسباب)

اسم الطالب : محمد فهمي أحمد حجة

الرقم الجامعي : 20410040

جامعة القدس

المشرف : د. محمود محارب

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: / / من لجنة المناقشة المدرجة أسماءهم وتواقيعهم :

1. رئيس لجنة المناقشة : د. محمود محارب التوقيع .....
2. ممتحنا داخليا : د. عبد الرحمن ابو ابراهيم التوقيع .....
3. ممتحنا خارجيا : P. د. عبد الستار قاسم التوقيع .....

القدس – فلسطين

العام (1428 هـ) / العام (2008 م.)

الإهداء:

إلى ولدي فهمي، كي تبقى فلسطين صورة جميلة تستحق التضحية في عيونك، وعيون كل أطفال فلسطين، أمل المستقبل، من أجل بناء مجتمع مقاتل.

إلى كل الشهداء الذين سبقونا، وأعطونا الدرس الأول, الشهيد لؤي السعدي، الشهيد سعيد الحوتري، وكل أطهار الأرض.

إلى من ضحى وما زال، كي تبقى اللغة والأرض والسماء كنعانية، عربية حرة.

إلى سمر وأحمد، الذين أعطوا الشرارة الأولى، لكي أكتب هذا البحث.

إلى الصديقة الأم، والأمل الذي لا ينضب، إلى ابتسامة فلسطين، الدكتورة سمية ناصر.

إلى والدتي الرائعة، وإلى والدي الطيب، والى زوجتي التي لم تأل جهدا إلا وبذلته لترى هذه الرسالة النور.

أهدي بحثي هذا.

محمد فهمي أحمد حجة

إقرار:

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنهـا نتيجـة أبحـاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد .

التوقيع :....................

(محمد فهمي أحمد حجة)

التاريخ : ٢٠ / ١ / ٢٠٠٩

شكر وعرفان :

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان، للدكتور محمود محارب الذي أشرف على الرسالة، والذي لـــم يألُ جهدا إلا وبذله في سبيل إخراج هذه الرسالة وإنجازها، كما أتقدم بالشكر والعرفان إلـــى معهد الدراسات الإقليمية، بمدرسيه، الذين كان لهم الأثر الأكبر والحافز لتقديم هذه الرسالة.

كما أتقدم بالشكر لجامعة القدس، لما وفرته من إمكانيات بحثية ومساعدة لإنجاز هذه الرسالة.
ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعد في إعطاء المعلومات ولم يبخل علي بما لديه، ولا يفوتني في هذا المجال تقديم الشكر للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرع فلسطين لما قدموه من معلومات.

تعريفات:

الطفل:

" كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره " (عتيقة، 1995: 110)

الاغتراب:

حالة عجز الإنسان في علاقاته بالمؤسسات، والمجتمع والنظام العام. بعد أن تحولت هذه كلها لقوة مادية ومعنوية تعمل ضده، وتؤدي لجعل الإنسان عاجزا، فقيرا في حياته الخاصة، مهمشا لا يقوى على المساهمة في خدمة المجتمع، والتأثير في المحيط . (بركات،2000 :921)

لجنة فاراش(varash) :

لجنة فاراش: هي لجنة شكلت في العام 1949، ومهمتها التنسيق بين الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، والاسم مشتق من الأحرف الأولى للكلمات باللغة العبرية " لجنة رؤساء أجهزة المخابرات ". (رافيف وميلمان،1991 : 18)

الإحباط:

الإحباط: هو قتل الإرادة الإنسانية، وإلغاء الذات وتحويل المستهدف إلى مجرد أداة طيعة تخدم أغراض المصدر لا أغراض الإنسان ذاته. (قاسم، 1986 :8)

الصمود:

الصمود: هو موقف نابع من الذات، وتهيئه نفسيه ناتجه عن استيعاب ذهني لدور هذه الذات، أي أنه: عبارة عن قناعة داخلية تتحقق الذات الإنسانية من خلالها بالممارسة العملية المنسجمة مع هذه القناعة ، وهو مفهوم غير قابل للتجزئة . (قاسم،1986 :7)

الملخص:

تبحث هذه الدراسة في واقع الأطفال الفلسطينيين الذين وقعوا في شرك العمالة "الإسرائيلية" في الضفة الغربية، وأسباب عمالتهم لأجهزة الأمن الإسرائيلية، في الفترة ما بين 1993 – 2000 م، والتي شهدت حالة من الهدوء النسبي والسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وعالجت الدراسة وتابعت السياسة الأمنية التي انتهجتها الأجهزة الأمنية الإسرائيلية في الضفة الغربية التي احتلت عام 1967، والتطورات التي طرأت على هذه السياسة في المراحل السياسية المختلفة، وصولا إلى السياسة التي اتبعتها هذه الأجهزة تجاه الأطفال الفلسطينيين في ظل وجود السلطة الوطنية الفلسطينية. تم دراسة أقسام ودوائر الأجهزة الأمنية الإسرائيلية الحالية، والمهام المناطة بها. وتم التركيز على عمل جهاز الشاباك، وكيفية اختيار وتدريب عناصر هذا الجهاز.

وقد تم تحليل الواقع الفلسطيني السياسي، والاقتصادي والاجتماعي، والقيم والعادات، وكيف سهل هذا الواقع في بعض الأحيان عمليات الارتباط مع الاحتلال. وفي ظل السلطة الوطنية الفلسطينية تم بحث المستجدات التي طرأت على هذا الواقع، وكيف ساهمت الاتفاقيات الموقعة بين السلطة الوطنية الفلسطينية والإسرائيليين في محاربة النضال الوطني الفلسطيني، وسهلت تجنيد الأطفال الفلسطينيين للعمل كعملاء لأجهزة الأمن الإسرائيلية.

ولم يكن العملاء في التاريخ الفلسطيني بعيدين عن البحث، حيث إن عنوان البحث هو امتداد لتاريخ حافل من السياسة الصهيونية، والإسرائيلية في تجنيد العملاء بين الفلسطينيين لخدمة أمن إسرائيل ووجودها. فتم البحث في دور العملاء، ومهامهم في فترة الانتداب البريطاني، وفترة الحكم الأردني، وفي ظل الاحتلال الإسرائيلي، والسلطة الوطنية الفلسطينية. ولماذا ركزت أجهزة الأمن الإسرائيلية على تجنيد الأطفال؟ وتم في هذه الرسالة بحث فئات الأطفال الأكثر عرضة للتجنيد من غيرهم، وما هي الظروف التي تساهم في انحراف الأطفال وعمالتهم لاحقا. وبحثت أيضا الأدوات والأساليب التي اتبعتها أجهزة الأمن الإسرائيلية في تجنيدها للأطفال للعمل لديها، وما هي المهام التي أوكلت إليهم بعد تجنيدهم؟ وبناء على ذلك تم تقسيم العملاء الأطفال إلى أنواع بناء على المهام.

وجاءت هذه الرسالة لتغطي نقصا حادا في البحث العلمي، حول قضية العملاء التي تؤرق الشارع الفلسطيني، ولتعالج مشكلة الأطفال العملاء خصوصا في فترة أوسلو.

تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي في اجراء هذه الدراسة، ولم يكن أصحاب الخبرة في هذا المجال من رجال أمن، وفصائل فلسطينية، والأطفال ذوي العلاقة بالموضوع بعيدا عن بحثنا فقد كانت المقابلات الشخصية رافدا رئيسيا لبحثنا.

وورد في هذا البحث كثيرا من الرموز التي تشير إلى أسماء بعض الأطفال العملاء، وبعض رجال الأمن، وبعض المختصين في موضوع الأطفال العملاء، ونظرا لحساسية الموضوع، وحفاظا على سمعة وأمن هؤلاء، فقد اكتفينا بذكر رموز أسمائهم. بالإضافة إلى ذلك فان منطقة السكن المرفقة في هذه الرموز هي غير حقيقية، وذلك زيادة في حفظ أمن هؤلاء.

كان من أهم نتائج هذا البحث أن أجهزة الأمن الإسرائيلية ركزت على تجنيد الأطفال الفلسطينيين، واستخدمت الإسقاط الجنسي كأكثر الأدوات لإسقاط الأطفال في وحل العمالة، كما تأكد أن العامل الذاتي الفلسطيني بما يشمل ذلك القيم والعادات والتقاليد، والوقائع التي استجدت على الأرض الفلسطينية ساهمت بشكل كبير في نجاح عمل أجهزة أمن العدو الإسرائيلي، وتسهيل تجنيد الأطفال للعمل لصالحها، وفي ظل هذا الواقع لم تكن هناك أي معالجة ممنهجة وعلمية لمشكلة العملاء عموماً، والأطفال خصوصاً، وانشغل الفلسطينيون بمحاولة حل نتائج العمالة، وليس معالجة الأسباب.

بناء على هذه النتائج التي توصل إليها البحث، ونظرا لقلة الدراسات حول موضوع الأطفال العملاء، فإنني أوصي بإجراء دراسات علمية وأبحاث تختص في كثير من العناوين الفرعية التي تطرق لها هذا البحث، ونخص بالذكر التسرب من المدارس، والمشاكل الاجتماعية، والباعة المتجولين قرب الحواجز. بالإضافة إلى ضرورة عقد مؤتمر وطني تشارك فيه كافة الجهات ذات العلاقة للخروج برؤية واضحة لحماية الأطفال من الوقوع في براثن العمالة.

The children The collaborators in West Bank 1993-2000 Motives and Reasons.

Abstract:

This research explores the motives/reasons behind Palestinian children's collaboration with Israeli Intelligence during the period 1993-2000.

The Israeli security agents' policy and the changes therein in the occupied West Bank are investigated to track down the strategies used with Palestinian children under the rule of the Palestinian National Authority(PNA). A close observation is made of the Israeli practices and attempts to widen existing gaps and create new ones among Palestinians and how the occupation authorities utilized such gaps for security purposes.

History of and organizational structure of the Israeli security networks is reviewed with focus on Shabak and the process of selecting and training agents for this intelligence service.

In addition to the Israeli activities, the Palestinian internal political, economic and social factors contributing to and facilitating such collaboration such as values and customs are also investigated

A close scrutiny is made of the new developments that emerged with the advent of the PNA such as the contributions of the Palestinian –Israeli agreements to fighting against Palestinian national resistance movements, factors responsible for enlisting and recruiting children as agents for Israeli security authorities.

Historically, collaboration with Israeli agents was a common phenomenon that dates back to the days of the Jordanian rule of the region and those of the British mandate The question is: Why is this emphasis on recruiting children?

Categories of victimized children, the conditions leading to their collaboration and the tools used for enlisting them are described together with the tasks they should accomplish. Four categories were identified.

This research fills the gap in the research on collaborators, a significant issue for the Palestinians especially with the controversy over the Oslo accords

The analytical descreptional approach is used to study the phenomenon,. Personal interviews with Palestinian security authorities were also conducted.

For security reason, actual names were avoided; symbols are used to refer to people concerned; the areas of residence mentioned are fictitious names.

Of the findings of the research is that Israeli agents used sex as major victimization technique; values and customs seem to have played a significant role as collaboration factors. Another finding is there is lack of systematic treatment of the collaboration

phenomenon amongst children; the PNA addressed the symptoms not the causes of such practices.

On the basis of these findings, recommendations are made to adopt scientific methods to study such phenomena as school drop outs, social problems; one observation is worth attention: the phenomenon of juvenile street vendors at checkpoints.

1. الفصل الأول:

1.1 المقدمة

2.1 الدراسات السابقة

1.1 المقدمة:

خلفية البحث:

لعل من أسوأ ما يفرزه أي احتلال يقع على أي شعب هي مشكلة (العملاء)، والتي تأتي كنتاج وأداة يستخدمها المحتل من أجل تحقيق أهدافه، وفي الحالة الفلسطينية، وجدت هذه المشكلة على مدى وجود الاحتلالات المتتالية التي احتلت واستعمرت فلسطين، وتكررت هذه الظاهرة بأشكال ومسميات مختلفة، ومارست أدوارا تختلف في كل مرحلة تاريخية من تاريخ القضية الفلسطينية .

ومنذ احتلاله للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، قام الاحتلال الإسرائيلي، وبتخطيط استراتيجي باستخدام كل الأساليب والأدوات من أجل إحكام سيطرته على الأراضي الفلسطينية، مستغلا الثغرات الموجودة في الواقع الفلسطيني، وخالقا لثغرات جديدة بفعل الاحتلال الجديد، واستغل الاحتلال هذه المعطيات في تجنيده للعملاء الذين خدموا الاحتلال بوسائل شتى. جاء هذا البحث للغوص في أعماق مشكلة العملاء في مرحلة مصيرية من مراحل القضية، ألا وهي المرحلة الانتقالية لاتفاق أوسلو الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، والذي نشأت بموجبه السلطة الوطنية الفلسطينية على الأرض الفلسطينية، والممتدة بالفترة ما بين 1993، وعام 2000، وهي بداية انتفاضة الأقصى.

مشكلة البحث:

حددت مشكلة البحث بمسألة العملاء، وخصوصا الأطفال منهم، ممن هم دون سن الثامنة عشرة في مرحلة حساسة، وحرجة وانتقالية لكافة الأمور الفلسطينية سواء أكانت سياسية، أم سيادية، أم اجتماعية، أم اقتصادية ووطنية. شهد الواقع الفلسطيني في هذه المرحلة تراجعا قيميا، واجتماعيا، ووطنيا وأخلاقيا، أدى إلى استغلال العدو لهذه الثغرة من أجل إسقاط المزيد في براثن مستنقعاته مركزا على الأطفال، حيث سأقوم بدراسة هذا الواقع من اجل أن ألامس حقيقة المشكلة وأسبابها.

جامعة القدس

مبررات البحث :

تم إجراء هذه الدراسة، بسبب ندرة الدراسات العلمية التي تناقش هذا الموضوع عموما، وفي هذه الفترة، وانعدام الدراسات حول مشكلة الأطفال العملاء خصوصا، إذ تركزت معظم الدراسات السابقة حول فترتين رئيسيتين هما: مرحلة نهاية الانتفاضة الشعبية عام 1987، ومرحلة بداية انتفاضة الأقصى عام 2000 ، وانتشار عمليات القتل العشوائية بحق المتهمين بالعمالة في هاتين الفترتين. كما جاء البحث من أجل رفد الباحثين بقاعدة علمية؛ لتساعدهم بالانطلاق بأبحاثهم ودراساتهم التي قد تجرى في هذا المضمار.

بالإضافة إلى الآثار السلبية التي تتركها هذه المشكلة على المستويين المجتمعي والوطني، حيث يأمل الباحث أن ينبه المجتمع وصناع القرار إلى مواضع الثغرات، وأسباب مشكلة الأطفال العملاء، واتخاذ الإجراءات المناسبة والملائمة من أجل لملمة الجراح وإغلاق الثغرات؛ للخروج بمجتمع صحي سليم يسعى بوحدته، وتلاحمه لتحقيق أهدافه الوطنية النبيلة كأي مجتمع على هذا الكون.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة للوقوف على أسباب عمالة الأطفال مع أجهزة الأمن الإسرائيلية، والأدوات التي استخدمتها هذه الأجهزة للإيقاع بالأطفال الفلسطينيين، ومعرفة أسباب تركيز الأجهزة الأمنية على هذه الفئة العمرية تحديدا، وهدفت إلى تحديد الثغرات المجتمعية التي استغلتها الأجهزة الأمنية الإسرائيلية لتجنيد الأطفال، ومعرفة أفضل السبل للتقليص من أسباب العمالة.

منهجية البحث:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث.

أسئلة البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة، تم افتراض مجموعة من الأسئلة حول اعتماد إسرائيل على العملاء في تنفيذسياساتها في الضفة الغربية، وهل ما زالت إسرائيل تعتمد عليهم؟ وما هي الأدوار

التي مارسوها؟ هل ساعد الواقع الفلسطيني والقيم السائدة فيه أجهزة الأمن الإسرائيلية في تنفيذ مهامها في تجنيد الأطفال؟ هل استغلت إسرائيل الظروف الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية التي نجمت بفعل الاحتلال لتجنيد الفلسطينيين؟ وهل ازدادت هذه الظروف سوءا بعد توقيع اتفاق أوسلو؟ هل ساعدت وسهلت اتفاقية أوسلو وما بني عليها من اتفاقيات أجهزة الأمن الأسرائيلية في تجنيد الأطفال؟ وكيف استغلت أجهزة الأمن الإسرائيلية هذه الاتفاقيات لتجنيد الأطفال؟ هل كان لزيادة الاتصال والانفصال مع الاحتلال دور في زيادة فرص الاتصال بين الطرفين. ما هي طبيعة هذا الاتصال؟ وهل ساعد في عملية الإسقاط؟ هل ركزت أجهزة الأمن الإسرائيلية على تجنيد الأطفال؟ ولماذا ركزت على هذه الشريحة من الشعب الفلسطيني؟ ما هي الأدوات التي اتبعت لتجنيد الأطفال الفلسطينيين؟ وهل كلف الأطفال الذين تم تجنيدهم بتنفيذ مهام؟ ماهي هذه المهام؟، هل حاول الشعب الفلسطيني حل مشكلة العملاء عموما والأطفال خصوصا؟ وكيف سعى لحلها؟ وما هي النتائج التي نجمت عن هذا السعي؟ هل قامت المؤسسات الرسمية بدورها لحماية الأطفال؟ هل يعتبر تجنيد الأطفال الفلسطينيين مخالفة للقوانين والمواثيق الدولية، وهل تم متابعة إسرائيل أمام المحافل الدولية؟ وكيف تؤثر هذه المتابعة على تجنيد الأطفال؟

الفرضيات:

للإجابة عن أسئلة هذه الدراسة، وتحقيقا لأهدافها، تم وضع فرضية البحث، انطلاقا من أن الأطفال ممن هم دون سن 18 من أبناء الشعب الفلسطيني في الفترة ما بين 1993-2000 قد ازداد التركيز على تجنيدهم من قبل أجهزة الأمن الإسرائيلية، وأن اتفاقية أوسلو وما بني عليها من اتفاقيات جعلت من الأجهزة الأمنية الفلسطينية، والواقع الفلسطيني أداة ضمن النظرية الأمنية الإسرائيلية، والتي سهلت تجنيد الأطفال في هذه الفترة.

معوقات البحث:

تم مواجهة الكثير من المشاكل والمعيقات أثناء إجراء هذه الدراسة، مما استلزم وقتا طويلا لإعدادها، وفيما يلي أهم المشكلات:

1. قلة المصادر وندرتها، حول موضوع الأطفال العملاء، إذ انه لم تجر أي دراسة حول الموضوع باستثناء ورشة عمل عقدتها الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال في العام 2005 لمناقشة موضوع الأطفال العملاء في الانتفاضة الثانية. كما أن معظم الدراسات عموما تركزت حول فترتين أساسيتين هما فترة نهاية الانتفاضة الأولى وانتشار عمليات القتل للعملاء، ومرحلة الانتفاضة الثانية بعد وقوع عمليات الاغتيال.

2. عدم وجود أرشيف وطني يختص بممارسات الاحتلال واختراقاته. فعند البحث عن إحصائية نستدل من خلالها على نسبة الأطفال الذين تم اعتقالهم في فترة أوسلو من قبل قوات الاحتلال، لم نجد أي مؤسسة فلسطينية حكومية أو غير حكومية تمتلك إحصائية لمن تم اعتقالهم في هذه الفترة، بالرغم من وجود عدة مؤسسات تهتم بشؤون الأسرى. أما منظمة الصليب الأحمر التي تمتلك هذه الإحصائية، فقد رفضت تزويدنا بهذه الإحصائية خوفا من الإضرار بحياديتها.

كما أن الأجهزة الأمنية الفلسطينية لا تمتلك أي إحصائيات لعدد العملاء في فترة أوسلو، خصوصا أن كثيرا من البيانات فقدت بعد الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية عام 2002.

3. حساسية الموضوع: بالنسبة للشعب الفلسطيني عموما والأطفال خصوصا، حيث أن بعض الحالات التي كشفت نفسها للأجهزة الأمنية الفلسطينية من تلقاء نفسها، أو تراجعت عن التعامل مع "الشاباك"، وفضحها "الشاباك"، لم تجد الحماية أو الرعاية الكافية من قبل المؤسسات الفلسطينية، ووجدت نفسها عرضة للاتهام والسخرية حتى اللحظة بالإضافة إلى تشويه الصورة الدائم،

بعض هذه الحالات التي تم لقاؤها، قابلتنا وهي تأخذ جانب الحيطة، والحذر والخوف، ولم تعطنا كافة المعلومات.

4. الخطورة الأمنية ، التي كانت تشكل هاجسا لمعظم من تم لقاؤهم سواء الأطفال العملاء أو رجال الأمن أو ذوي الخبرة في هذا المجال، ووصل الأمر في بعض الأحيان إلى الخطر على الحياة. هذه الخطورة وقفت عائقا في كثير من الحالات ، وكل حالة تم الاتصال بها للقائها، أخذت وقتا طويلا من الترتيب، واشترط كثير ممن تم لقاؤهم وزودونا بمعلومات في غاية الأهمية عدم ذكر أسمائهم أو التلميح إليها أو إلى مواقعهم. وقد تنوع هؤلاء من رجال أمن فلسطينيين، وبين بعض الأسرى الذين حققوا مع أطفال داخل السجون.

5. تم إعداد استبيان وتحكيمه من قبل أصحاب الاختصاص في محاولة لجمع المعلومات والخروج بنتائج تدعم البحث، إلا أن هذا الاستبيان تم إيقاف العمل به بعد القيام بتعبئة عدد من استماراته من أصحاب الشأن لتدخل أفراد في الأجهزة الأمنية الفلسطينية لمنعه، واتهامهم بأن هذا الاستبيان موجه ضد السلطة الوطنية الفلسطينية وأنه مشبوه أمنيا؟ وتم ذلك أمام جمع من الناس بهدف التشويه. وللحقيقة فإن هذا الاستبيان ساعد في دفع البعض ممن أجاب على أسئلته بالبوح بما لديه وتزويدنا بمعلومات لم نكن لنصل اليها لولا هذا الاستبيان.

6. تعاون الأجهزة الأمنية الفلسطينية: كل جهاز تم الاتصال به وطلب المساعدة منه كان يستجيب في البداية، ويتعاون في إعطاء المعلومات، وبعد عدة لقاءات يتم التهرب من الأسئلة، وإعطاء المعلومات وصولا إلى حجبها وقطع الاتصال.

استعراض عام لفصول الرسالة

تم تقسيم البحث إلى خمسة فصول أساسية، يعالج كل فصل جانبا معينا، يرتبط بمشكلة الأطفال العملاء. جاء الفصل الأول مقدمة، بالإضافة إلى الدراسات السابقة حول موضوع العملاء، إذ تم استعراض الدراسات السابقة حول موضوع العملاء عموما، والتي تركزت حول فترتين أساسيتين هما: فترة بداية التسعينات، وانتشار عمليات القتل للعملاء، وبداية انتفاضة الأقصى، وانتشار عمليات الاغتيال للمناضلين الفلسطينيين بمساعدة العملاء.

ويشمل الفصل الثاني في بابه الأول الإطار النظري للبحث حول أهمية العمليات الاستخبارية، ودور العنصر البشري فيها، وتم استعراض قضية العملاء، والجواسيس، في التاريخ البشري، ثم أهمية قضية العملاء بالنسبة لإسرائيل. وفي الباب الثاني تم تفصيل السياسة الإسرائيلية التي اتبعت في الضفة الغربية منذ احتلالها، وتفصيل أدواتها، وأثرها على القضية الفلسطينية وانعكاسها على قضية العملاء. وتم التعرض لأجهزة الأمن الإسرائيلية في الباب الثالث، نشأتها، وتركيبها, ومهامها، ودورها في العمليات الاستخبارية، وحماية العدو الإسرائيلي، والدور الذي يلعبه جهاز الشاباك خصوصا في عملية ربط العملاء، وكيفية استيعاب الشاباك لعناصره العاملين فيه.

ويحتوي الفصل الثالث على بابين: يتحدث أولها عن الواقع الفلسطيني، والقيم والعادات السائدة فيه، ودورها في تسهيل عمليات التجنيد للأطفال، وكيف استغل الاحتلال الجانب السلبي في هذه القيم، والعادات لتجنيد الأطفال الفلسطينيين. وفصل الباب الثاني البعد التاريخي لمشكلة العملاء في فلسطين، ابتداء من الانتداب البريطاني، ومرورا بفترات الحكم الأردني، والاحتلال الإسرائيلي, وانتهاء بوجود السلطة الوطنية الفلسطينية، والأدوار التي مارسها العملاء في هذه الفترات المختلفة، وكيف تعامل الشعب الفلسطيني مع المشكلة في هذه الفترات المختلفة.

ويفرد الفصل الرابع في طيات بابه الأول تفصيلا لفئات الأطفال التي تكون عرضة للانحراف، ثم العمالة مع أجهزة الأمن "الإسرائيلية " أكثر من غيرها، وما هي العوامل التي توجه الأطفال نحو الانحراف؟ وكيف استغل الاحتلال هذه الفئات وجندها للعمل لصالحه؟ ويتحدث الباب الثاني عن الأدوات والآليات التي استخدمتها أجهزة الأمن الإسرائيلية في تجنيد الأطفال. وما هي الأساليب التي استخدمت لإسقاط الأطفال في وحل العمالة؟

وتم التطرق في الباب الأول من الفصل الخامس إلى أماكن تجنيد الأطفال، والتعرض لمن يجندهم وآليات الاتصال بهم في الباب الثاني، وتم الحديث في الباب الثالث عن مهام الأطفال العملاء والأدوار التي يمارسونها، وعن مصير الأطفال العملاء لأجهزة الأمن الإسرائيلية في الباب الرابع. تم رصد القوانين، والمواثيق الدولية التي تضمن الحماية للأطفال، وتحرم تجنيدهم، والاختراقات الإسرائيلية لهذه المواثيق في الباب الخامس

وتم استخلاص النتائج، والخروج بتوصيات في نهاية البحث، آمل أن يتم تنفيذها من أجل اكتمال البحث العلمي لهذه المشكلة، ومساعدة الباحثين، وصانعي القرار.

2.1 الدراسات السابقة.

صدرت الكثير من الأدبيات والمقالات حول مشكلة العملاء في مراحل نضالية مختلفة، لكن هذه الأدبيات في أغلبها تحدثت عن العملاء عموما. كان الحافز الأكبر لكثير من المؤسسات والكتاب للكتابة حول مشكلة العملاء، أو عقد ورشات عمل هو قتل العملاء، واتخاذ إجراءات عقابية بحقهم من قبل الشعب الفلسطيني. لم تعالج أي دراسة أو مقالة موضوع العملاء في فترة السلام، 1993-2000، فهي تتحدث عن مرحلتين أساسيتين: مرحلة نهاية الانتفاضة الأولى 1987-1993 ومرحلة انتفاضة الأقصى 2000، وتحدثت معظمها كما ذكرنا عن العملاء عموما باستثناء الورشة التي عقدتها الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال في العام 2005، وتحدثت عن الأطفال العملاء بعد انطلاقة انتفاضة الأقصى.

فيما يلي تلخيص لأهم الأدبيات، وورشات العمل والمقالات التي عالجت مشكلة العملاء:

1. **الندوة الدراسية التي عقدتها مؤسسة "باسيا" بعنوان " ظاهرة العملاء في فلسطين"**

جاءت هذه الندوة الدراسية في البداية كرد فعل على قتل العملاء، بتاريخ 5 شباط 2001. بعد انطلاقة انتفاضة الأقصى، وازدياد عمليات الاغتيال في صفوف الفلسطينيين، كما جاءت هذه الندوة بعد إصدار أحكام بالإعدام من قبل المحاكم الفلسطينية بحق بعض المتورطين في قضايا الاغتيال. في مقدمة هذه الندوة تم التعرض إلى الإشكاليات التي طرأت تاريخيا على النضال الوطني الفلسطيني بفعل عمليات قتل العملاء، أو اتهام البعض بالعمالة، منذ الاحتلال البريطاني وحتى بداية التسعينات التي وصلت خلالها عمليات القتل لمعدل 150-200 كل عام، وتطرقت المقدمة إلى اتفاقيات السلام وما نصت عليه بالنسبة لقضية العملاء.

بعض المشاركين في هذه الدراسة تعرض إلى مشكلة العملاء في أوروبا إبان الحكم النازي، وما هي الأعداد التي وصل إليها عدد العملاء في كثير من دول أوروبا، وكيف عالجت أوروبا هذه المشكلة. البعض الآخر تحدث في هذه الندوة عن بعض أنواع العملاء، ومهامهم وبعض الأساليب التي اتبعت في تجنيد العملاء. ولم تبحث هذه الندوة مسببات الارتباط بقدر ما بحثت النتائج، ولم تركز هذه الندوة على الدور "الإسرائيلي " في خلخلة الواقع الفلسطيني، ومخالفة هذا الاحتلال للقوانين والمواثيق الدولية.

2. **كتاب بعنوان " ظاهرة تصفية العملاء التاريخ وجذور الأزمة، رؤية شرعية، ونفسية، واجتماعية، وسياسية، منذ عام 1967 وحتى الانتفاضة** " صدر في عام 1994 لمؤلفه محمد البيومي.

صدر هذا الكتاب في العام 1994 بعد نهاية الانتفاضة الشعبية عام 1987. شهدت هذه الفترة عمليات قتل بحق كثير من المتهمين بالتعامل مع أجهزة الأمن " الإسرائيلية "، واهتم هذا الكتاب بما أسماه " ظاهرة " تصفية العملاء. يتحدث الكاتب عن الجذور التاريخية، لمشكلة العملاء في فلسطين، ثم ينتقل للحديث عن الأزمة النفسية الاجتماعية التي أدت بالعملاء للارتباط، ويفصل الكاتب في جزء آخر من الكتاب الآثار النفسية، والاجتماعية التي أثرت على عائلات العملاء الذين تم قتلهم.

في جزء آخر من الكتاب يتحدث الكاتب عن الأزمات النفسية، والاجتماعية، والسياسية، والأزمات الداخلية التي حمل فصائل العمل الوطني معظم أسبابها. في النهاية يفرد الكاتب جزءا من الكتاب للمنظور الشرعي، والعقائدي للتجسس، ويقترح بعض الحلول لمشكلة العملاء عموما. كان التحيز واضحا، والاتهام غير دقيق لفصائل العمل الوطني في ثنايا هذا الكتاب، إذ وصل الأمر في الكاتب إلى مشابهة فصائل العمل الوطني بالاحتلال، مع فارق الأهداف. لم يخض هذا الكتاب في الآليات، والأدوات، والأساليب التي يتم من خلالها تجنيد العملاء، أو أي تفاصيل أخرى تخص التجنيد.

3. **كتاب بعنوان " العملاء في ظل الاحتلال " الإسرائيلي**" " لمؤلفه خضر محمود عباس، صدر في العام 2004.

تمتاز هذه الدراسة بإجراء المقابلات مع العديد من العملاء في قطاع غزة. يركز هذا الكتاب في مجمله على العوامل النفسية، التي تؤدي بالأفراد إلى العمالة مع أجهزة الأمن " الإسرائيلية "، ويقسم الكاتب هذه العوامل إلى عدة أقسام، تؤثر بمجملها بالأفراد، وتدفعهم إلى الارتباط. ثم ينتقل الكاتب للحديث عن بعض أماكن التجنيد، وأنواع العملاء، وبعض المهام التي يقومون بها، بالإضافة إلى بعض أدوات وأساليب التجنيد.

4. **كتاب بعنوان " فلسفة المواجهة خلف القضبان "**

أحد الأدبيات الأمنية الصادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وهو دراسة حول التحقيق، وأساليبه، وآليات الصمود في التحقيق، ويتعرض الكتاب إلى العوامل التي تشد من أزر المعتقل، وتقوي عزائمه وصموده في التحقيق، بالإضافة إلى التعرض لعوامل الانهيار في التحقيق التي تؤدي بالمعتقل للاعتراف بالتهم المنسوبة إليه، ويعتبر الكتاب هذا الاعتراف بمثابة خيانة. في الكتاب أيضا تفصيل لنظرية التحقيق، والأساليب المختلفة التي يتبعها المحققون للوصول إلى المعلومات، ويقسم الكتاب هذه الأساليب إلى نفسية وعصبية، ويتحدث عن هذه الأساليب بالتفصيل. ينتقل الكتاب في النهاية للحديث عن دور " العصافير " داخل أقبية التحقيق، ودور أقسام " العصافير" في انتزاع الاعترافات من المعتقلين، وبعض الآليات التي يستخدمها العصافير في انتزاع المعلومات، ودور بعض المفاهيم العامة التي يعتبرها البعض مبررات للاعتراف والإدلاء بالمعلومات.

بالرغم من أن هذا الكتاب لم يخض بمشكلة العملاء خارج المعتقلات، وآليات التجنيد وأدواته في الخارج، يشكل هذا الكتاب أساسا مهما في الثقافة الأمنية، والتي تحمي المعتقلين في كثير من المواقف أثناء التحقيق من الانهيار والاعتراف، حيث يكون المعتقل بعد اعترافه في حالة نفسية سيئة، ويكون لقمة سائغة للعمالة.

5. **كتاب بعنوان " استغلال الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة/ نظرة تحليلية في تجنيد الأطفال** " صادر عن الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال في العام 2004 .

تحدث هذا الكتاب في قسمه الأول عن أهم المواثيق والقوانين الدولية ذات العلاقة بحماية الأطفال ومنع تجنيدهم، وتم التطرق في القسم الثاني من الكتاب إلى تجنيد الأطفال في السياق الفلسطيني، وتم استعراض موقف الأحزاب، والحركات السياسية الفلسطينية من قضية " تجنيد " الأطفال، وتبع هذا قسم آخر حول علاقة الأطفال الفلسطينيين بالعمليات العسكرية.

تم الحديث في قسم آخر عن تجنيد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية للأطفال الفلسطينيين، وعملهم لصالحها، وتم تقسيم العملاء إلى أنواع حسب مهامهم، بالإضافة للحديث عن بعض أساليب التجنيد التي تم استخدامها. في النهاية تم التطرق إلى وسائل الإعلام، ودورها في توضيح قضية تجنيد الأطفال، وإبرازها إلى السطح، وما يترتب على قضية التجنيد من مخاطر.

6. **رواية بعنوان " ستائر العتمة "** للمؤلف وليد الهودلي.

تدور أحداث هذه الرواية حول مجموعة فلسطينية مسلحة، قامت بعملية عسكرية في منطقة رام الله، وتم اعتقال أفراد هذه الخلية المكونة من ثلاثة أفراد. يسرد وليد الهودلي في هذه الرواية تفاصيل عملية التحقيق التي مر بها، وعن دور " العصافير " و "غرف العصافير" في عمليات التحقيق.

هذه رواية أمنية تعطي للمرة الأولى في الأدبيات الأمنية الفلسطينية، وصفا بليغا ودقيقا لعمل " العصافير"، والى أي مدى تطورت أساليبهم. تشكل هذه الرواية استكمالا ل"فلسفة المواجهة خلف القضبان"، لما فيها من كشف تفصيلي للأساليب الماكرة الجديدة التي يستخدمها " العصافير " سواء في الزنازين أو في غرف " العصافير".

7. **ورشة عمل بعنوان " التعامل مع الأطفال المتهمين بالتعامل في الأراضي الفلسطينية المحتلة "** نظمت من قبل الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرع فلسطين، في العام 2005.

هذه الورشة باللغة الإنجليزية بعنوان
Dealing with alleged child collaborators in the occupied Palestinian territories in the spirit of the convention of the rights of the child

وموجودة على مواقع الإنترنت وموقع الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرع فلسطين.

هدفت هذه الورشة إلى إلقاء الضوء على مشكلة الأطفال المتهمين بالتعاون مع أجهزة الأمن " الإسرائيلية "؛ بهدف حمايتهم، وإيقاف السياسة " الإسرائيلية " التي من خلالها يتم تجنيد الأطفال الفلسطينيين، وتغيير الانطباعات والمفاهيم في المجتمع الفلسطيني حول هؤلاء الأطفال بأنهم ضحايا وليسوا مجرمين. وتم الحديث عن بعض أدوات التجنيد التي تستخدم في تجنيد الأطفال، و بعض المهام التي يقومون بها بعد التجنيد، بالإضافة إلى بعض الإحصائيات حول المعتقلين الأطفال في الفترة ما بين 2000-2004، وإجراء دراسة على عدد من الأطفال المعتقلين، والذين تعرضوا لضغوط لكي يصبحوا عملاء. خرجت هذه الورشة بعدد من التوصيات من أجل الحفاظ على الأطفال المتهمين ب" التعاون" في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تقوم بالأساس على أن هؤلاء الأطفال هم ضحايا وليسوا مجرمين، وتحتوي هذه

التوصيات على كثير من التفاصيل التي تهدف لإنقاذ هؤلاء الأطفال. تفصل هذه الورشة أيضا القوانين والمواثيق الدولية الخاصة بحماية الأطفال، والتي تجرم تجنيدهم لأي عمل عسكري. وتجمل هذه الورشة الحلول العلمية لمن ارتبطوا مع أجهزة الأمن الإسرائيلية من الأطفال الفلسطينيين، ولكنها لم تبحث أسباب هذا الارتباط.

8. **كتاب بعنوان " مقدمة في التجربة الاعتقالية في المعتقلات الصهيونية"** للدكتور عبد الستار قاسم، وطلبته.

يتحدث هذا الكتاب عن المعتقلات الصهيونية والأوضاع داخل السجون، وفي جزء من هذا الكتاب يتحدث الدكتور عبد الستار قاسم عن ظاهرة العملاء، وعن بعض الأساليب التي يتبعها الاحتلال في تجنيد العملاء، وكيفية استغلال الأمور الحياتية اليومية لتجنيد العملاء. يوجز قسم آخر من الكتاب المهام التي ينفذها العملاء عموما، ومن ثم يخصص في قسم آخر من الكتاب للعملاء داخل المعتقلات؛ أقسامهم، مهامهم وطرق اتصالهم، ثم ينتقل للحديث عن غرف العصافير، وبعض الأساليب التي يتبعها العملاء داخل هذه الغرف.

القدس

9. **كتيب بعنوان " هموم الأمن الفلسطيني"** للدكتور عبد الستار قاسم، صدر في عام 2003.

جاء هذا الكتاب بعد عمليات الاجتياح التي قامت بها قوات الاحتلال لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، والنجاح الأمني الباهر الذي حققته قوات الاحتلال أثناء الاجتياح سواء بالاعتقال، أو بالاغتيال، أو باقتحام واحتلال المواقع المختلفة. يضع الدكتور عبد الستار قاسم هذا كله في إطار " التسيب الأمني "، والذي يعزيه في كتابه إلى العديد من العوامل الاجتماعية والتنظيمية، ويفصل الدكتور في هذه العوامل. ثم ينتقل للحديث عن التكنولوجيا الحديثة، ودورها في عمليات التعقب والاغتيال، ويضرب العديد من الأمثلة لعمليات الاختراق والاغتيال.

مكتبة جامعة القدس

10. **كتيب بعنوان " الموقف النظري والعملي للحركات الإسلامية تجاه موضوع العملاء"**

هذا الكتيب عبارة عن مقابلة شخصية أجراها د.صالح عبد الجواد مع الشيخ أحمد ياسين، في "زنزانته" عام 1993. جاءت هذه المقابلة بعد ازدياد عمليات القتل في الانتفاضة الأولى، وفيها يحمل الشيخ أحمد ياسين الاحتلال مسؤولية هذه العمليات؛ لأنه جند العملاء.

يقر الشيخ أحمد ياسين بحكم قتل العملاء الذين يشكلون خطرا على العمل الوطني، ويستثني من عمليات القتل العملاء الذي تابوا قبل اكتشافهم، ويرى ياسين في هذه المقابلة أن نتائج التحقيق مع العملاء، والمعلومات المتوفرة عن بعض العملاء، يجب أن تعرض على مرجعية دينية لإقرار عملية القتل. كما يعرف أحمد ياسين العميل بأنه: " كل إنسان سقط في أيدي المخابرات واتفق معهم على العمل ضد وطنه، وشعبه، ومارس التبعية لهم في الواقع العملي، ونفذ ما رسم له من قبل أسياده، وأعداء شعبه".

11. **تقرير صادر عن منظمة " بتسيلم "** في العام 1994 بعنوان:
"Collaborators in the occupied territories: human rights abuses and violations"

جاء هذا التقرير بعد ازدياد عمليات القتل في صفوف المتهمين بالتعاون مع أجهزة الأمن الإسرائيلية. يحمل هذا التقرير المنظمات السياسية الفلسطينية، ونشطاءها مسؤولية العنف، وقتل الفلسطينيين المتهمين بالتعاون مع السلطات " الإسرائيلية" خلال الانتفاضة الأولى، ويحمل التقرير أيضا الاحتلال " الإسرائيلي " جزءا من المسؤولية؛ لتجنيده العملاء في الأراضي الفلسطينية. حسب هذا التقرير، قتل حوالي 900 فلسطيني حتى عام 1994، ويسرد دوافع قتل هؤلاء العملاء، وعن دور فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، ومسؤوليتها عن عمليات القتل، ولا يستثني تحميل حركة حماس المسؤولية عن قتل 150 فلسطيني متهمين بالتعامل مع أجهزة الأمن الإسرائيلية.

قسم آخر يتحدث عن اختراق إسرائيل للقوانين والمواثيق الدولية عند تجنيدها للعملاء؛ وذلك باستخدامها أدوات كالتهديد والضرب وغيرها، كما يحمل التقرير الاحتلال الإسرائيلي مسؤولية ما يقوم به هؤلاء العملاء من جرائم بحق الشعب الفلسطيني.

12. **كتيب بعنوان " طرق الإسقاط في شباك الشاباك "** بدون مؤلف.

يمهد الكاتب في هذا الكتيب بالعديد من القواعد الإسلامية التي شكلت درعا واقيا للمجتمع من الانحراف، وبشكل مقتضب يسرد الكاتب مهام الشاباك، وطرق جمعه للمعلومات، ويقسم العملاء إلى ثلاثة أصناف: سياسي، واقتصادي وأمني. ينتقل بعدها للحديث سريعا، عن دوافع

التعامل، و أهداف المخابرات من تجنيد العملاء، و بعض وسائل الإسقاط، ووسائل الوقاية من السقوط.

أعيد إنتاج هذا الكتيب ووزع في المساجد عام 2007 بشكل آخر بعنوان " الإسقاط في شباك العمالة".

الفصل الثاني:

الباب الأول: الإطار النظري للبحث.

الباب الثاني: السياسة الأمنية الإسرائيلية في الضفة الغربية.

الباب الثالث:الأجهزة الأمنية الإسرائيلية: نشأتها، أقسامها ومهامها.

الباب الأول:

1.2 الإطار النظري للبحث:

1.1.2 أولا: لمحة تاريخية عن عمل الاستخبارات :

لا تختلف الأجهزة الأمنية الإسرائيلية عن مثيلاتها من الأجهزة الأمنية في أي دولة، فهي تسعى كهدف أساسي للحصول على المعلومات، لتجنيدها في خدمة المؤسسة التابعة لها، ولا يقف جمع المعلومات عند حد، ولا يقتصر على ظرف معين، فكل الكيانات تسعى للحفاظ على وجودها، وكينونتها من خلال الحفاظ على أمنها الداخلي والخارجي، ويقتضي الحفاظ على الأمن الداخلي أن تكون الكيانات على اطلاع دائم بالواقع الداخلي للأفراد، والتطلعات والتطورات المستجدة لهم في أوقات السلم والحرب، مما يتطلب غرس ناقلي المعلومات بين الأفراد لموافاة الجهات ذات العلاقة بالمعلومات آنفة الذكر، وعلى صعيد الأمن الخارجي والمتمثل بالدول، والتنظيمات والأجهزة المحيطة المعادية منها والصديقة، يتوجب على الكيانات جمع أكبر كم من المعلومات حول الخارج الذي قد يهدد الكيان في أي لحظة، أو يمكن الكيانات من الاستفادة من هذه المعلومات، لتحسين علاقاتها والاستفادة منها بطريقة ما، وهذا يتطلب أيضا استخدام كل الوسائل المتاحة من الأدوات لتحقيق هذه الغاية. (باسيا(2001 :15)

مع التقدم العلمي تنوعت وسائل الحصول على المعلومة من أقمار صناعية، وأجهزة اتصال، وأجهزة مراقبة حديثة، وأصبح جمع المعلومة ونقلها يعتمد في جله على التكنولوجيا الحديثة، ورغم هذا لم تتمكن المؤسسات الأمنية من الاستغناء عن العامل البشري في جمع المعلومة ونقلها، إذ ثبت مع التجربة أن العنصر البشري هو الأكثر دقة وأمنا في نقل المعلومة، مما اقتضى تجنيد الجواسيس والعملاء بشتى الوسائل وفي المواقع المتعددة، للحصول على أكبر كم ممكن من المعلومات، من أجل تحليلها، وإدارتها بطريقة تخدم الأجهزة الأمنية، ومؤسساتها، وأمن الدولة، ومصالحها التي تتبع لها. ونظرا لما يشكله العامل البشري من أساس في جمع المعلومة ونقلها، كان لا بد من انتقاء أشخاص ذوي قدرات، وميزات محددة لتجنيدهم، لتنفيذ مهام محددة في أوقات محددة، أو القيام بأدوار رئيسية وثانوية أخرى، غير جمع المعلومة أو نقلها، كالقيام بعمليات

الاغتيال، أو تجنيد آخرين، أو نقل أدوات ومواد تصب كلها في مصلحة الأجهزة والمؤسسة المشغلة وسياستها. (عباس،2004 :29)

لا تعتبر عمليات التجسس وجمع المعلومات عن العدو وظروفه حكرا على عصرنا الحاضر، بل هي عمليات طالما استخدمتها الحضارات القديمة كالفرعونية، والصينية، والرومانية، والإسلامية، واستخدمت في الحملات الصليبية على الشرق العربي (عوفر وكوبر، 1989 :14)، وساهمت شبكات التجسس والمخبرين في انهيار كثير من الإمبراطوريات، والممالك، كما شهد التاريخ الحديث الكثير من عمليات التجسس بين الدول خصوصا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق، وكذلك بين الدول المتحاربة في الحربين العالميتين: الأولى والثانية، حيث كانت كل دولة تسابق الزمن مع الأخرى للحصول على المعلومات. (عباس ، 2004 :11).

أما الصراع العربي الإسرائيلي في كافة مراحله الممتدة من مرحلة ""اليشوف"" مرورا بإقامة إسرائيل عام 1948، والحروب التي تلتها، فقد شهد العديد من عمليات التجسس التي حسمت الكثير من المواقف والحروب، فمنذ بدايات "اليشوف" في فلسطين، اعتمدت الحركة الصهيونية ومؤسساتها بشكل كبير على جمع المعلومات، وبناء أجهزة ساعدت الحركة الصهيونية في جمع المعلومات، وتحليلها واتخاذ القرارات، سواء تجاه الفلسطينيين أو قوات الاحتلال البريطاني، لقد ساعدت هذه المعلومات كثيرا الأجهزة الأمنية الصهيونية عند انتهاء الانتداب، وسهلت عليها السيطرة على الكثير من المواقع وإعلان دولة إسرائيل لاحقا. بعد قيام إسرائيل كشف النقاب عن بعض عمليات التجسس، والتجسس المضاد ما بين إسرائيل، والدول العربية خصوصا مصر، حيث سعى كل طرف لجمع المعلومات عن الآخر. (سالم وخلف ،1987 :24)

يعتبر وجود العملاء إفرازا طبيعيا، لوجود أي احتلال على مدى التاريخ، نتيجة الاحتكاك الذي يتم بين الاحتلال، وسكان البلد المحتلين، وتتناسب نسبة وجود العملاء طرديا مع مدى الاحتكاك، ومجالاته مع قوات الاحتلال، فكلما كان مشروع الاحتلال طويل الأمد، فانه يبنى مؤسساته وأدواته، ويجندها لتكون سيوفا مشرعة، لحماية مشروعه، وسيوفا مسلطة على رقاب الشعوب المحتلة، وفي زمن الاحتلالات التي قامت بها القوى الاستعمارية لبعض البلدان، والتي استعمرت شعوبها وأرضها، واستولت على مقدراتها -وتقع إسرائيل كقوة احتلال ضمن هذا الإطار - قامت

هذه القوى بتجنيد عملاء لها في البلدان التي تم احتلالها، لاختراق الشعوب المحتلة والبقاء في صورة الشعوب الداخلية، ومراقبة كل التطورات الداخلية، وتوظيف الثغرات الموجودة، لضمان الاستقرار، والسيطرة، وخضوع سكان البلاد وخنوعهم، للحفاظ على أمن الاحتلال، وقواته ومنشآته. (فانون،1972 :38) بعد الحرب العالمية الثانية تكشف حجم العملاء الذين خدموا، وتعاونوا مع قوات الاحتلال في أوروبا بعد احتلالها، فبلجيكا البالغ عدد سكانها في حينه 8 مليون نسمة، تم استجواب 300 ألف مواطن بتهمة التعامل مع الاحتلال، أي ما يعادل 4% من السكان، وهولندا البالغ عدد سكانها 9.2 مليون في حينه تم استجواب 500 ألف مواطن على خلفية اتهامهم بالتعاون مع الاحتلال، أي ما نسبته 5% من مجموع السكان، وفي فرنسا البالغ عدد سكانها 36 مليون، تم إعدام 10 آلاف مواطن أثناء الحرب و4500 بعد الحرب بتهمة التعامل مع الاحتلال، كما عمل الكثير من اليهود كعملاء للنازية في فترة الحكم النازي. (باسيا(2001 :15-26)

2.1.2 ثانيا، إسرائيل والعمل الاستخباري:

تعرضت كثير من الشعوب والبلاد للاحتلال، والاستعمار على مدى التاريخ البشري، وفي كل مرة كان الاحتلال " يعمل بلا كلل على تحطيم صور الحياة الإجتماعية لدى السكان الأصليين، وخرب بلا قيود طراز الإقتصاد، وأشكال المظهر، والملبس " (فانون،1972 :38)، لكن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين امتاز بكونه احتلالا استيطانيا، إحلاليا، طويل الأمد، تولد عنه إقامة دولة غريبة في محيط عربي. نجم عن هذا الواقع تبني إسرائيل لنظريات أمنية قائمة على فرضيات أساسية أهمها: أن وجود إسرائيل معرض للخطر الدائم من قبل الأعداء المحيطين بها من كل جانب، ويسعون لتدميرها، والقضاء عليها، بالإضافة إلى ضرورة الاعتماد على الذات، وعلى أرضية الاعتماد على الذات يمكن حشد دعم خارجي من دولة أو دول كبرى، وبناء على ما تقدم، توجب على إسرائيل خلق وقائع وحقائق على الأرض، وبناء أجهزة، وخطط واستراتيجيات أمنية، تضمن استمرار بقاء هذه الدولة، ووجودها وأمنها. (لفيتا، 1990 :34)

استغلت إسرائيل كل الإمكانيات والأدوات المتاحة لتحقيق أهدافها، وكان اسوأ استغلال هو تجنيد الفلسطينيين للعمل كعملاء مأجورين يخدمون أجهزتها الأمنية، وقد طال هذا الاستغلال كل فئات الشعب الفلسطيني من رجال، ونساء وأطفال، مستخدمين كل الأدوات غير الشرعية لتحقيق أهدافهم وضاربين بعرض الحائط كل القوانين الدولية التي تحرم، وتجرم هذه الممارسات، واعتبر هذا من أسوأ إفرازات الاحتلال الإسرائيلي ومن أخطرها وأشدها سلبية، وأثرا على المجتمع الفلسطيني. لم تترك إسرائيل كقوة احتلال أي شاردة، أو واردة في الواقع الفلسطيني بكافة تفصيلاته، وبمراحله المختلفة، إلا وجيرتها للحفاظ على احتلالها، وقامت أجهزتها الأمنية في تنفيذ مهامها، سواء التجنيدية للعملاء، أو بتنفيذ المهام الأمنية. وقد اتبعت إسرائيل سياسات أمنية متنوعة في سنوات الاحتلال، تصب جميعها في بوتقة ترسيخ أقدام الاحتلال، ومنع القيام بأي أعمال احتجاجية. (عيسى ،ب.ت :42)

يعتبر الشعب الفلسطيني شعبا فتيا، إذ يشكل الأطفال ممن هم دون السابعة عشر ما يقارب النصف من عدد السكان (الجهاز المركزي للإحصاء، 2001 :23)، ونظرا لما يمثله هؤلاء الأطفال من أساس للمستقبل الفلسطيني والظروف التي يعيشها الأطفال الفلسطينيون. فان أجهزة الأمن

الإسرائيلية وضعت نصب عينيها تدمير هذا المستقبل لضمان استمرار سيطرتها واحتلالها للضفة الغربية، فعملت على إسقاط الأطفال الفلسطينيين للعمل كعملاء لها بكافة الوسائل الغير شرعية والغير قانونية. (طلال عودة، آذار 2007، مقابلة شخصية)

3.1.2 ثالثا، تعريف العملاء:

اختلف التعريف بالنسبة للعملاء، فيسميهم الفلسطينيون عملاء، أو خونة وأحيانا جواسيس، مع أن الاختلاف جوهري ما بين مصطلح عميل وجاسوس، كما يفرق البعض في التعريف بين العميل والخائن. تسمي السلطات الإسرائيلية العملاء "سيعانيم" (סייענים) بمعنى مساعدين، ويقصد به: الأشخاص المرتبطون مع أجهزة الأمن الإسرائيلية المختلفة سواء المخابرات، أو الشرطة، أو الجيش، أو الإدارة المدنية، ويقدمون خدمات متنوعة لهذه الأجهزة (بيتسيلم، 1994 ، موقع الكتروني)، وأحيانا تسميهم "מלשינים " بمعنى وشاة، أو "משתפי פעילה " بمعنى متعاونين. (حمدان سعيفان ، نيسان 2007، مقابلة شخصية) أما منظمات المجتمع المدني والعاملة في مجال حقوق الإنسان والأطفال، فتعرفهم في اللغة الانجليزية باستخدام مصطلح"collaborators" والذي يترجم كمتعاونين، وتعرفهم على أنهم: الذين يتعاونون عن معرفة ودراية مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد مصالح الشعب الفلسطيني وأهدافه الوطنية. (الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، 2005 :4)

ونظرا للمراحل المختلفة للنضال الفلسطيني، فإن مصطلح العملاء كان يعرف في مراحل معينة ضمن حدود ضيقة، بينما يتسع في مراحل نضالية أخرى، ليشمل أدق الأمور، وأبسطها. أوجد هذا اختلافا حول تعريف العملاء لا يتسع البحث للخوض فيه، وفي هذه الدراسة، سنستخدم مصطلح العملاء والذي نفصله إلى قسمين: الأول العميل المباشر الذي نعرفه: بأنه كل شخص ارتبط مع أجهزة الأمن الإسرائيلية، من أجل خدمة مصالح الاحتلال، والإضرار بالمصلحة الوطنية الفلسطينية، مقابل تلقي خدمة ما من قوات الاحتلال، والعميل غير المباشر والذي نعرفه بأنه: كل من قدم، أو ساهم في تقديم، أو شجع على تقديم خدمات مباشرة، أو غير مباشرة تضر في المصلحة الوطنية الفلسطينية بتفصيلها المجتمعي، والاقتصادي، والسياسي، والوطني، دون أن يكون مرتبطا بأجهزة الأمن الإسرائيلية.

4.1.2 رابعا، العملاء في فلسطين:

لم تكن مشكلة العملاء بالنسبة للفلسطينيين وليدة اتفاق أوسلو، فهي مشكلة عانوا منها منذ بداية الانتداب البريطاني لفلسطين، إذ عمل بعض العملاء في خدمة الحركة الصهيونية والاحتلال البريطاني وسياساته، وامتدت هذه المشكلة ليعاني منها الفلسطينيون في ظل الحكم الأردني، ثم تحت الاحتلال الإسرائيلي، ولم يتوقف دور العملاء مع إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، بل استمر وجود هذه المشكلة التي أرقت الفلسطينيين.

في كل المراحل التي عانى منها الفلسطينيون من مشكلة العملاء تعاملوا، قيادات وجماهير، مع المشكلة، بالانشغال جزئيا بمعالجة نتائجها، وما يترتب عليها من آثار، ولم يتم البحث في أسبابها في غالب المراحل، مما أدى إلى تفاقمها. ولم تتبلور أي سياسة وطنية محددة للتعاطي مع مشكلة العملاء بأسبابها، أو بمعالجة نتائجها، (موقف الجبهة الديموقراطية ملحق رقم 1) كذلك غاب الإجماع الشرعي حول عقوبة العملاء (الدغمي،م.،1984). خلق هذا الواقع حالات كثيرة ذهب ضحيتها أبرياء، بسبب المعالجة الخاطئة، أو الاعتقاد الخاطئ بعمالة أحد ما، كما لم توجد أي جهة مختصة، ومحددة ذات علاقة تختص بمعالجة أسباب، أو نتائج مشكلة العملاء.

2.2 السياسة الأمنية الإسرائيلية في الضفة الغربية:

وقعت الضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران عام 1967 تحت الاحتلال الإسرائيلي. وعليه أصبحت فلسطين الانتدابية بكاملها تحت الاحتلال الإسرائيلي، وتم إخضاعها للحكم العسكري، وأصبحت الضفة الغربية أرضا محتلة حسب القانون الدولي، ووقع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية تحت حماية القوانين الدولية التي تجبر الاحتلال على الالتزام بحماية المواطنين أثناء الحرب وخصوصا اتفاقية جنيف الرابعة. (مؤسسة الحق، 2002 :17) لم يكن هذا الاحتلال مشابها لاحتلال الجزء الأول من فلسطين الذي رافقه تهجير قسري جماعي للسكان، ورغم ذلك حصلت هجرة محددة في عملية الاحتلال هذه، وبقي رغم هذا 600 ألف فلسطيني في الضفة الغربية، وكان قصر فترة الحرب التي لم تدم أكثر من ستة أيام من أهم العوامل التي ساهمت في عدم حدوث هجرة كبيرة، وشكل هؤلاء المشكلة الحقيقية "لإسرائيل"، (رافيف وميلمان،1991 :224) وطوال العقد الأول للاحتلال وضعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية نصب عينيها السيطرة على مفاصل الحياة الفلسطينية كافة، والتحكم بمقدرات الشعب الفلسطيني في المناطق الجديدة التي احتلتها، من أجل ترسيخ وجودها، وضمان تحكمها برقاب الفلسطينيين كي لا يخرجوا من إطار السياسة الجديدة التي رسمتها إسرائيل لإتباعها في هذه المناطق، بما تمثله هذه المناطق من أهمية وقيمة روحية توراتية لدى اليهود حسب زعمهم. كان الهاجس الأكبر لهذه السلطات هو منع تطور أي تهديد أمني "لإسرائيل" في الأراضي المحتلة، ويتضمن هذا التهديد كل ما يتعلق بتطور معارضة منظمة سياسية، أو عسكرية أو شبه عسكرية للاحتلال الإسرائيلي تعمل على زعزعة وتغيير الواقع المستجد (ارونسون، 1988 :2)

اتبعت إسرائيل سياسة أسمتها سياسة "ديان" نسبة إلى "موشيه ديان" وزير الدفاع آنذاك، والقائمة على ثلاثة أركان: تتمثل في سلطة الاحتلال غير المرئي، والتطبيع الذي رافقه علاقات حرة مع العالم العربي، وسياسة العقاب الذكية. (غازيت، 2001 :61) لتطبيق سياسة الاحتلال غير المرئي لجأت إسرائيل لنشر أقل عدد ممكن من قواتها في الأراضي المحتلة لتجنب الاحتكاكات والصراعات مع السكان المحليين، والإبقاء على المؤسسات التي كانت قائمة في فترة الحكم الأردني من أجهزة إدارية وبلدية في الأراضي المحتلة، وذلك من أجل الحفاظ على الأمن،

والقانون، والنظام. (ارونسون،1988 :3) تم إلقاء مهمة الحفاظ على الأمن والنظام العام في الأراضي المحتلة على جهاز "الشين بيت" في 19 حزيران من عام 1967 في اجتماع لجنة فاراش. (رافيف وميلمان،1991 :231) لم تكن مهمة جهاز "الشين بيت" بالمهمة السهلة في المناطق السكانية الجديدة، وكان يلزمها جمع أكبر كمية من المعلومات والإحصاءات عن الحياة اليومية للفلسطينيين ونشاطهم، وتوجب على الأجهزة الأمنية الإسرائيلية بث عيونها داخل الشعب الفلسطيني للبقاء في صورة كافة التطورات اليومية، والحياتية والسياسية للشعب الفلسطيني لضمان الإمساك بزمام الأمور، وعدم خروجها عن السيطرة والسياسة الإسرائيلية المرسومة. تطلب هذا تجنيد القوى البشرية، وتدريبها للتعرف على المنطقة، والسكان وتأسيس شبكة مصادر معلومات وتجنيد عملاء فيها، (غازيت،2001 :64) وقد تمكن "الشين بيت" من نشر شبكة من العملاء السريين والمخبرين في كافة أنحاء الضفة الغربية، وساهم كذلك عدد من أفراد "الشين بيت "والمتمكنين من اللغة العربية في تزويد جهاز "الشين بيت" بمعلومات عن الهجمات المزمع القيام بها، وعن الحياة اليومية للفلسطينيين. واستمرت نشاطات "الشين بيت" الحثيثة لتجنيد أكبر كم ممكن من العملاء، حتى أصبحت كل دقيقة من دقائق الحياة الفلسطينية وكافة النشاطات اليومية خاضعة لسيطرة "الشين بيت". (رافيف وميلمان،1991 :234)

قامت سياسة الجسور المفتوحة على التطبيع المترافق مع العلاقات الحرة مع الدول العربية، واعتمدت على إزالة الحواجز القائمة بين إسرائيل والأراضي المحتلة عام 1967، وبين هذه الأراضي والعالم العربي من حولها. جعل تطبيق هذه السياسة الفلسطينيين يشعرون كأنهم يعيشون حياة طبيعية، ناهيك عن الفوائد الاقتصادية الناجمة عن ذلك لمصلحة إسرائيل، والتحسن الاقتصادي للفلسطينيين، إذ طرأ تحسن ملحوظ على اقتصاد الفلسطينيين ومستوى معيشتهم ورفاهيتهم، ناهيك عن الأبعاد السياسية لهذه السياسة على المدى المنظور.(غازيت ،(ب.ت) 239،)

شكلت العقوبات الذكية الركن الثالث من هذه السياسة، واعتمدت على مبدأ المنع، والردع لكل من يقوم بالعمليات الفدائية، أو يساعد عليها، أو يفكر فيها والسماح للسكان بممارسة الحياة الطبيعية، وقد أسميت هذه السياسة بسياسة " العصا والجزرة "، ولم يكن تطبيقها بالأمر اليسير، حيث تحدث عن هذه السياسة وآليات تطبيقها شلومو غازيت في كتابه " العصا والجزرة " بشكل مفصل،

خصوصا مع عدم توفر معلومات كافية عن الحياة اليومية لسكان الأراضي المحتلة. (غازيت، 2001 :231) ومع بدء تطبيق هذه السياسة في الضفة الغربية اندلعت المظاهرات بعد حوالي شهر من بداية الاحتلال، وذلك احتجاجا على قرار الكنيست الإسرائيلي تطبيق القانون الإسرائيلي على القدس الشرقية، إضافة لسياسة ديان اتبعت إسرائيل سياسات موازية تهدف إلى خلق حقائق "إسرائيلية" في الأراضي المحتلة للحد من طابع الحل السياسي المستقبلي. (غازيت، 2001 :37)

بعد احتلال الضفة الغربية تنافست ثلاث قوى لفرض سيطرتها ونفوذها عليها تمثلت: بالنظام الهاشمي، والعدو الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية. كان لفترة الحكم الأردني تأثيرها على بعض الفلسطينيين، وخاصة "الوجهاء" منهم، والذين ترسخت لديهم ولاءات وقناعات، بأن حل القضية الفلسطينية يمر فقط وحصرا عبر عمان والنظام الهاشمي ، فأعلن هؤلاء الميثاق الوطني في الضفة الغربية الذي يدعو للحفاظ على الوحدة التي قامت بين الضفتين والتمسك بها تحت سيطرة النظام الهاشمي. (غازيت،(ب،ت) :181) خفت وطأة الولاء للنظام الهاشمي في الضفة الغربية، تزامنا مع ارتفاع التأييد لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد معارك أيلول 1970 وما تبعها، ومقررات القمة العربية المنعقدة في الرباط التي اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني،. (غازيت،2001: 90)

مثل تيار منظمة التحرير الفلسطينية الوجه الوطني بين التيارات الموجودة، واعتبر المعبر عن آمال الشعب الفلسطيني وحلمه الوطني عند شرائح كثيرة من الشعب الفلسطيني، تجلى هذا بالانتخابات البلدية التي جرت عام 1976، والتي انتهت بفوز أنصار منظمة التحرير الفلسطينية في معظم البلديات، وخيبت هذه النتائج آمال إسرائيل بإفراز الانتخابات شخصيات محلية، غير موالية لمنظمة التحرير الفلسطينية. (غازيت،2001: 102) كان هناك تناغم واضح بين إسرائيل والأردن في مواجهة نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية، خصوصا بعد نتائج الانتخابات، وبعد بدء عملية السلام بين مصر وإسرائيل. عمدت إسرائيل إلى ضرب قيادات منظمة التحرير، ومضايقتها، ومنع سفرها مثل بسام الشكعة، وكريم خلف، وغيرهما، وبالمقابل شجعت إسرائيل بروز بعض القيادات المحلية المعروفة بولائها للنظام الهاشمي، لتشكيل قيادة بديلة عن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، حيث برز في هذا المضمار مصطفى دودين، وحسين الشيوخي، والياس فريج، وأنور الخطيب وحكمت المصري، وامتاز هؤلاء برغبتهم الجموحة لتحقيق

مصالحة مع إسرائيل، بعيدا عن توجيهات منظمة التحرير وقراراتها. (غازيت،2001 :102-105)

تبلورت لدى إسرائيل رؤية لكيفية إدارة المعركة في الضفة الغربية، توجتها في عام 1981 بإقرار خطة أطلقت عليها "السياسة الإسرائيلية في "يهودا"، و"السامرة" وقطاع غزة "، وكانت هذه الخطة استكمالا للنهج الإسرائيلي في الضفة الغربية، والقائم على اعتبار الضفة الغربية جزءا لا يتجزأ من "أرض إسرائيل التاريخية"، وعليه يجب القيام بكافة الإجراءات التي تحول دون إقامة دولة فلسطينية فيها، ومكافحة أي نشاط سياسي قد يشكل أساسا لهذه الدولة. كان هذا يعني تثبيت الحل الآخر المتمثل بالحكم الذاتي تحت السيطرة الإسرائيلية، وهذا ما دعت إليه أيضا اتفاقية "كامب ديفيد" التي قوبلت بالرفض الفلسطيني، ولتحقيق هذه السياسة شجعت إسرائيل النشاط السياسي المؤيد "لكامب ديفيد"، والحلول التي طرحتها، وحفزت إبراز شخصيات "معتدلة" توافق على الرؤيا الإسرائيلية، في هذا الإطار ظهرت إلى الوجود روابط القرى.(غازيت ، 2001 :117)

مارست روابط القرى دورا سياسيا تابعا لإسرائيل، إذ اعتبرت روابط القرى إحدى محاولات سلطات الاحتلال الإسرائيلي لفرض حل سياسي من طرف واحد على سكان الضفة الغربية، ممثلا بإقامة حكم ذاتي، عن طريق خلق قيادات محلية بديلة عن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية. ارتكزت إسرائيل في روابط القرى على شخصيات عميلة تابعة للاحتلال لمواجهة تيار منظمة التحرير كما ذكرنا آنفا، وتم إفشال هذه الروابط بجهود وطنية واعية وعبر رفض البلديات والنخب الوطنية لهذا المشروع، (الجزيرة، موقع الكتروني) ونظر إليها الفلسطينيون ولكل من يساندها وإلى مؤسساتها بنظرة تشكيك وعمالة، وعليه تم تصفية أحد روادها يوسف الخطيب رئيس روابط قرى رام الله، أما مصطفى دودين الذي أصبح عرابا لهذه الروابط فخصصت له إسرائيل حراسة خاصة. (غازيت،2001 : 252- 257)

أرق الهاجس السكاني إسرائيل وما زال، فقد تعاونت أجهزة الأمن الإسرائيلية من "الموساد"، و"أمان"، بالإضافة إلى "الشين بيت" في مشروع لتهجير الفلسطينيين، وتشجيعهم على الهجرة، وأنشأت لذلك وحدة "إسرائيلية" خاصة، أقامت شركة وهمية في أوروبا تقوم بشراء أراض للفلسطينيين الذين يوافقون على الهجرة إلى الخارج في البرازيل، وبراجواي وليبيا، وبلغ مجموع

من هاجروا من خلال هذا البرنامج السري، وتلقوا مساعدات في هذا الموضوع ما يربو على 1000 شخص، ولكن هذا المشروع باء بالفشل بعد مقتل السكرتيرة في السفارة الإسرائيلية في "البراجوي" على يد بعض من تم تهجيرهم إلى هناك، وقد ألغي هذا المشروع، خوفا من افتضاحه. (رافيف وميلمان ،1991 :241)

لم يقف استهداف إسرائيل للإنسان الفلسطيني عند هذا الحد، فقد اتبعت إسرائيل سياسة أمنية قائمة على مبدأ إسقاط ما يمكن إسقاطه من الشعب الفلسطيني، وذلك، لتحييد الكم الأكبر من الانخراط في المقاومة، والمشاركة في النضال، ناهيك عن الفوائد المعلوماتية. بالإضافة إلى اتباع إسرائيل سياسة ركزت فيها أحيانا على إسقاط ما لا يمكن إسقاطه من النخب والقيادات، لبث روح الإحباط لدى الجماهير الفلسطينية. (وحيد القدومي، كانون أول 2006، مقابلة شخصية) اعتمدت إسرائيل في تجنيدها للعملاء على "نظام الشبكات"، حيث يتولى أحد العملاء مسؤولية مجموعة من العملاء في حيه، أو بلدته أو منطقته، ويتم نقل المعلومات من هؤلاء العملاء إلى هذا العميل الذي يقوم بنقل المعلومات بدوره إلى مشغله من أجهزة الأمن الإسرائيلية.

بقيت السياسة الإسرائيلية تراوح مكانها في الأراضي المحتلة خصوصا الحكم غير المرئي، الذي مورس باسم الإدارة المدنية التي مثلت الاحتلال في الضفة الغربية، وسياسة العصا والجزرة، إلى حين اندلاع الانتفاضة الشعبية في 1987/12/9. وانتشرت قوات الاحتلال في كافة مخيمات الضفة الغربية، وقراها، ومدنها لقمع المظاهرات، وكسر الإضرابات، وقتل روح المقاومة لدى الفلسطينيين. في عام 1993 تم توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية ، وإسرائيل، وانسحبت إسرائيل في ضوء هذا الاتفاق من بعض المناطق في الأراضي المحتلة ، مما أدى إلى إتباعها سياسة أمنية جديدة في الأراضي المحتلة، تقوم على الاتفاق والتعاون مع أجهزة الأمن الفلسطينية وتجنيد عناصر فاعلة جديدة في المناطق التي تم إخلاؤها، واعتمدت أجهزة الأمن الإسرائيلية أسلوبا آخر في عمليات الاتصال مع العملاء يقوم على أساس التركيز على الاتصال المباشر مع العملاء، وأصبح "نظام الشبكات" نادرا ما يتم استخدامه، لما فيه من الخطورة على عناصر هذه الشبكات، وانعكاس ذلك على مصادر المعلومات، خصوصا بعد انهيار بعض الشبكات في الانتفاضة الشعبية عام 1987. (طلال عودة، آذار 2007، مقابلة شخصية)

الباب الثالث:

3.2 الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، نشأتها، أقسامها ومهامها:

1.3.2 نشأة الأجهزة الأمنية الإسرائيلية:

مارس اليهود والحركة الصهيونية في فلسطين خصوصا والمنطقة عموما، نشاطات استخبارية، وعمليات تجسس منذ بدايات "اليشوف" في فلسطين، كانت تهدف هذه العمليات للتجسس على أوضاع الإمبراطورية العثمانية في فلسطين، والمنطقة المحيطة، وإيصالها إلى بريطانيا. أسست عام 1904 منظمة"بيلو"، وهي مكونة من يهود مهاجرين من أوروبا الشرقية، وكان يقوم أفرادها بجمع المعلومات عن أوضاع الحكم العثماني، ونشاط الفلسطينيين، وإيصالها للبريطانيين، وتم كشفها على يد السلطات العثمانية عام 1907، واعتقال أفرادها. وفي عام 1914، تم تأسيس عصابة "نيلي" التجسسية، وضمت في صفوفها حوالي 40 شخصا، وكانت تقوم بجمع معلومات عن القوات التركية، والألمانية، في فلسطين، والمنطقة العربية، كشفت السلطات العثمانية هذه العصابة عام 1917 واعتقلت أفرادها. (أبو الطيب، 1993: 18). كما أن أعضاء منظمة "هشومير" كانوا يجمعون المعلومات من معظم المستوطنات، ويقومون بتحليلها، وبعد إنشاء اللجنة القومية أصبح أفراد "هشومير" يزودونها بالمعلومات. في الفترة نفسها أنشأ "دوف هوز"، مركزا ثانيا، لجمع المعلومات من المستوطنات، وفي بداية العشرينات، لعبت وحدة من "الهاغاناة" كانت ضمن شرطة "تل أبيب"، دورا مهما في جمع المعلومات. عمل أيضا مسئولو المستوطنات على جمع المعلومات من القرى العربية المجاورة بفعل علاقاتهم مع السكان العرب، وكانوا يقومون بنقلها للمستوطنات المجاورة. (عوفر وكوبر، 1989 :79)

في الفترة التي خضعت فيها فلسطين للانتداب البريطاني، كانت المقاومة العربية الفلسطينية تشكل عائقا أمام المشروع الصهيوني بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وتعرضت المرافق الصهيونية من مستوطنات، وطرق ومستوطنين إلى هجمات المقاومة أو إلى مضايقات البريطانيين أحيانا، وكانت تتصاعد الهجمات والخسائر اليهودية مع الثورات الفلسطينية: خصوصا ثورتي البراق 1929 وثورة عام 1936، واختلفت الرؤى الصهيونية حول الطريقة المثلى الواجب إتباعها في التعامل مع المقاومة الفلسطينية، والعربية أو مع سلطات الانتداب البريطاني، وأي هذه الطرق

يشكل الحل الأمثل والأسرع لإقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين الذي أقرته مؤتمرات الحركة الصهيونية، ووعد بلفور على حد سواء. (الموساد،(ب.ت)، موقع الكتروني)

في خضم هذا الواقع نشأت هناك ثلاث منظمات عسكرية صهيونية هي: "الهاغاناة" 1920، "اتسل" 1937 و"ليحي" 1940، وأخذت هذه المنظمات على عاتقها، وكل حسب طريقتها التعامل مع هذا الواقع، مما خلق حالة من الصدام الداخلي أحيانا بين هذه المنظمات، (محارب، ع.،1981) وعمل في فلسطين حتى عام 1939 ثلاث مجموعات استخبارية وجهاز واحد في جمع المعلومات: مجموعة لجمع معلومات أنشأها "افرايم كرسنر" في تل أبيت، وتعتمد بشكل رئيس على شرطة المدينة، ومجموعة أخرى لجمع المعلومات في حيفا، أنشأها "عمونئيل فيلنسكي" عام 1936، بالإضافة إلى مجموعة ثالثة، لجمع المعلومات الأمنية عن الوسط العربي في مختلف أنحاء فلسطين أنشأها "عزرا دنين". عملت الدائرة السياسية التابعة للوكالة اليهودية عن طريق "رؤوبين زسلاني" و"الياهو ساسون"، على جمع المعلومات بشكل منظم، بفضل علاقتهم مع العرب. (عوفر وكوبر، 1989 :78)

مع تصاعد المقاومة الفلسطينية، وازدياد الخسائر اليهودية في المستوطنات، والتي توجت بثورة عام 1936، رأت المنظمات الصهيونية، وخصوصا "الهاغاناة" وهي أقوى هذه المنظمات وأكبرها ضرورة تأسيس ذراع معلوماتي، وبالفعل تم تشكيل جهاز (شاي) (שירות ידיעות) برئاسة "موشيه شاريت" ، والقي على عاتق هذا الجهاز مهمة إعداد دراسات مستقاة من المعلومات عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين، بالإضافة إلى الحصول على معلومات عن نشاط الحركات، والمنظمات الفلسطينية والعربية المناهضة للصهيونيين والبريطانيين، وكذلك مراقبة الجماعات المتطرفة يمينية ويسارية داخل التجمعات اليهودية في فلسطين. (ناصيف ،(ب.ت): 21)

وصلت العلاقة بين "اليشوف"، وما يحويه من تنظيمات عسكرية، وسلطات الانتداب البريطاني أحيانا حد الصدامات بين الطرفين، مما دفع سلطات الانتداب إلى إنشاء شبكة تجسس يهودية داخل "اليشوف"، لجمع المعلومات عن "الهاغاناة" والمنظمات الأخرى، وبالمقابل قامت الهاغاناة بإنشاء قسم خاص بمكافحة التجسس داخل اليشوف أطلق عليه اسم (ران) تولى قيادته "شاؤول

افيغدور" وذلك في بداية عام 1940، وفي نهاية العام ألحقت (ران) ب (شاي). (سالم وخلف،1987 :17). وفي العام ذاته 1940 أسست الهاغاناة (الدائرة العربية) لتؤسس بذلك لأرشيف عربي للمعلومات يشتمل التركيب الاجتماعي للمدن والقرى الفلسطينية ومدى اشتراكها بثورة عام 1936، وكذلك معلومات عن الشخصيات والزعامات المحلية.(سالم وخلف، 1987 :17)

في عام 1941 شكلت "البالماح": وهي القوة الضاربة للهاغاناة، والتي انبثق عنها جهازان مهمان هما: (الشعبة العربية) بقيادة "يروحام كوهين"، حيث أرسل أفراد هذه الشعبة إلى المدن والتجمعات العربية وتعتبر هذه هي النواة الأولى لموساد اليوم و (وحدة المستعربين)، التي أنشئت خلال الحرب العالمية الثانية في فترة التعاون البريطاني الصهيوني وذلك، استعدادا لاحتمال السيطرة النازية على الشرق الأوسط، وتم حلها بعد قطع الاتصالات مع البريطانيين واحتدام الأمور بين الطرفين، وأعيد تشكيل هذه الوحدة في عام 1943، وأنيط بها مهام جمع المعلومات، وتنفيذ العمليات من خلال الظهور بمظهر العرب في المناطق الفلسطينية، حيث كان يدرب أفراد هذه الوحدة لمدة عام كامل، ثم يرسلون للتطبيق العملي الميداني في صفوف الفلسطينيين لمدة ثلاثة أشهر، ويتغلغلون خلالها في التجمعات والمساجد، كما جرى إعداد البعض منهم، للعيش فترات طويلة بين العرب، فأنشأوا المحال التجارية والصناعية في المناطق العربية كأنهم عرب فلسطينيون. (سالم وخلف،1987 :20) في عام 1942 تم توحيد (ران) و(شاي) بشكل نهائي وتم فتح مكتب رئيسي في تل أبيب للتنظيم الموحد باسم (اللجنة من أجل الجندي)، كما وجد العديد من الدوائر الأخرى، والأقسام التي شكلتها الهاغاناة واتبعت ل"شاي"، أهمها (الدائرة البريطانية) التي اهتمت بالتجسس على البريطانيين، وأرشيفهم الخاص بالبريطانيين، واليشوف، والفلسطينيين. (سالم وخلف ،1987 :22) مع الإعلان عن قيام إسرائيل في عام 1948 كانت "شاي" تضم الأقسام التالية:

1. التجسس السياسي. (המחלקה המדינית)
2. مكافحة التجسس والأمن الداخلي. (שרות בטחון)
3. المخابرات العسكرية. (שרות מודיעין)

4. فرع البوليس في المخابرات العسكرية. (חלק משטרה בשרות מודיעין)

5. مخابرات وأمن البحرية. (שירות מודיעין ו בטחון ה ים)

وكانت هذه الأجهزة تعمل بشكل منفصل، ويتبع كل جهاز منها وزارة معينة، إلى حين أعيد تنظيم هذه الأجهزة عن طريق لجنة فاراش (ועד ראש של השרותים) (لجنة رؤساء الأجهزة) التي ترأسها "رؤوفين شيلواح" في العام 1951، والتي على أساسها انضمت مخابرات، وأمن البحرية إلى المخابرات العسكرية، وأصبح جهاز التجسس السياسي مفصولا عن وزارة الخارجية، واستقل باسم الموساد، وبقي جهاز مكافحة التجسس والأمن الداخلي كما هو، وعليه تم تنظيم الأجهزة لتشمل ثلاثة أجهزة رئيسية هي الموساد، وجهاز الاستخبارات العسكرية، وجهاز الأمن العام. (ناصيف،(ب.ت) :22)

2.3.2 أقسام الأجهزة الأمنية الإسرائيلية :

1.2.3.2 الموساد : המוסד

وهي الكلمة الأولى من اسم الموساد، وهو (המוסאד למודיעין ולתפקידים מיוחדים) والذي يعني جهاز الاستخبارات للمهمات الخاصة، ويتبع رئيس الوزراء مباشرة، ويعتبر هذا الجهاز هو جهاز المهمات الاستخبارية الخارجية، وبه العديد من الدوائر، وقد انشئ في 1949/12/13 (الموساد، ب.ت)، وقد مارس العديد من عمليات الاغتيال على يد أخطر دوائره " المتسادا ".(قهوجي، 2004: 509) يناط بهذا الجهاز أيضا جمع المعلومات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية في الدول الأجنبية، بالإضافة إلى مكافحة العمليات الفدائية، وخلق القلاقل في الدول العربية، بإثارة الفتن الطائفية والإقليمية، والقيام بدعاية مضادة للشعب الفلسطيني وثورته.(أبو الطيب، 1993: 68).

ولتحقيق هذه الأهداف، فإن للموساد مكاتب ومؤسسات تعمل كسواتر أمنية: كالمكاتب التجارية .(عباس، 2004 :25)، والبعثات الدبلوماسية، والمؤسسات الدبلوماسية لدول أخرى، وبعثات المشتريات، ومكاتب شركة طيران العال(أبو الطيب، 1993 : 92-95).

2.2.3.2 أمان: אמ"ן

أمان: هو جهاز الاستخبارات العسكرية (אגף מודיעין)، ويقع تحت مسؤولية رئيس الأركان، وتتركز مهمته برصد تحركات الجيوش المحيطة بإسرائيل، أو تلك التي تعتبرها إسرائيل مصدر تهديد لها، وتقييم احتمالات شن الدول المحيطة أية حرب على إسرائيل وإنذار الحكومة بذلك، ويناط بهذا الجهاز أيضا بعض المهمات المتعلقة بالحصول على معلومات تتعلق بالمقاومة الفلسطينية بشكل خاص(عباس،2004 :25)، ويقع على عاتق هذا الجهاز أيضا مسؤولية اتصالات المخابرات. (ناصيف، (ب.ت):20)

ومع توقيع اتفاق أوسلو، تم تدشين الوحدة (812) التابعة ل "أمان"، لتتولى جزءا من مهام تجنيد العملاء الفلسطينيين، لجمع المعلومات التي تتعلق بالسلطة الوطنية الفلسطينية، وأجهزتها الأمنية. (صالح النعامي، 2006 ، موقع الكتروني)

3.2.3.2 الشين بيت " الشاباك " שבכ

الشاباك: هو جهاز الأمن العام، (שירות ביטחון כללי) الذي يناط به العديد من المهام في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وينقسم إلى عدة أقسام ودوائر تنظم عمله، ومن المهام التي تتعلق بهذا الجهاز هي: جمع المعلومات عن كافة مناحي الحياة في الأراضي الفلسطينية، ومكافحة التجسس، والحفاظ على الأمن الداخلي، وحماية الشخصيات والمؤسسات الرسمية في الداخل والخارج، (أبو الطيب، 1993 :112)، والمشاركة في عمليات الإعتقال، والتحقيق مع المعتقلين وتجنيد العملاء.(الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، 2004 :35)، ويخضع كما الموساد إلى إشراف رئيس الوزراء المباشر. (عباس ، 2004 :25) أنشأ الشاباك العديد من الدوائر لتنفيذ هذه المهام، ومن أهم هذه الدوائر

1.دائرة الشؤون العربية، وتضم وحدات لتجنيد العملاء في صفوف الفلسطينيين، ووحدات المستعربين "מסתערבים " التي تتغلغل في صفوف الفلسطينيين، لتنفيذ مهام اعتقال وتصفية.

2. دائرة الشؤون غير العربية، وتعمل على مراقبة السفارات والتجسس على البعثات الدبلوماسية داخل إسرائيل.

3. دائرة حماية المؤسسات، تقوم بحماية المؤسسات، والمصانع والمراكز الحيوية في إسرائيل. (قهوجي، 2004 :512)

هذا بالإضافة إلى العديد من الأقسام الأخرى: كالعمليات المساندة، والتكنولوجيا، والتنسيق، والتخطيط، والإدارة والعمليات. (جهاز الأمن العام الإسرائيلي،(ب.ت)،موقع الكتروني)

بناء على ما تقدم، يقوم الشاباك باختيار عناصره ضمن شروط محددة، حيث يشترط توافر بعض المؤهلات. فهو يشترط وجود رخصة قيادة، وخدمة عسكرية كاملة واستعدادا للعمل تحت الضغط والظروف الصعبة. فإذا ما تحقق قبول العنصر فان مهمته تنحصر في خيارين هما: مركز أو محقق، ويكون المركز هو المسئول عن تجنيد، وتشغيل العملاء، والمحقق هو الذي يتولى عملية التحقيق مع المعتقلين الفلسطينيين. وحتى يصبح العنصر مركزا أو محققا، لا بد له من اجتياز دورات عديدة خلال عام ونصف تؤهله لتولي هذه الوظيفة، وتشمل التدريب

على أجهزة فحص الكذب وغيرها خصوصا اللغة العربية والثقافة العربية، وغالبا ما يفشل الكثيرون في اجتياز هذه الدورات.

بما أن عمل المركز أو المحقق سيكون مع السكان الفلسطينيين العرب، فان اللغة العربية والثقافة العربية من أهم الأشياء التي يركز الشاباك على تعليمها، حيث يجري التعليم في أجواء مدرسة داخلية من الصباح حتى المساء، لمدة تسعة شهور، يتخلل هذا حفظ 200-300 كلمة أسبوعيا، بالإضافة إلى التعريف بالصلوات والأغاني والعادات والتراث العربي الفلسطيني. (أبو الطيب، 1993 : 116) بعد انتهاء دورة اللغة، تأتي الدورة التأهيلية التي تمتد لمدة سبعة شهور: تقسم إلى أربعة شهور، مدخل نظري، وشهرين فترة إعداد ميدانية عند مركز أو محقق أو فريق من المركزين أو المحققين، والشهر الأخير كمتدرب نهائي، يطلب إلى العنصر تجنيد عميل واستعماله, يمثل دور العميل مركز قديم أو أحد العملاء الهاربين إلى داخل إسرائيل. بعد التأهيل يجري فحص سنوي لملائمة المركز، وبعد أربع سنوات يحظى المركز بالخدمة الدائمة، إذ يوضع المركز في إقليم جغرافي معين لمدة 6-8 سنوات، ويحصل على مسؤولية منطقة وحده.

تبقى مسؤولية متابعة العملاء ضرورية بالنسبة لهذا المركز، فلا بد من الاستمرار بإقناع العملاء بصواب ما يقومون به من أعمال، وضرورة الالتقاء معهم بين فترة وأخرى من أجل أن لا يتأثر العميل بأي مؤثرات عند عودته إلى بيئته ومجتمعه، فيجب أن تستمر عملية غسل الدماغ بصورة مستمرة. ذلك أنه في حال الكشف عن العميل من قبل أي جهة يمكن أن تجنده جهات معادية لإسرائيل، للعمل لصالحها، وهذا قد يؤدي إلى إيصال معلومات كاذبة وقد تودي بحياة المركز. (الشرق المتوسط، 2006 ، موقع الكتروني) في بعض المناطق قد يكون هناك مركزان اثنان، مسئولان عن تجنيد العملاء، وتبين ذلك خلال بحثنا، في حالتين من مخيم طولكرم، إذ تبين وجود مركزين اثنين لعميلين مختلفين من داخل المخيم.

الفصل الثالث:

1.3 الباب الأول: القيم والثقافات السائدة ودورها في تسهيل عمليات التجنيد.

2.3 الباب الثاني: الفئات الأكثر عرضة للتجنيد

3.3 الباب الثالث: البعد التاريخي لوجود العملاء في فلسطين.

1.3 الباب الأول:

القيم والثقافات السائدة ودورها في تسهيل عمليات التجنيد:

شكلت القيم والثقافات السائدة في المجتمع الفلسطيني عاملا مساعدا، ومسهلا لأجهزة الأمن المختلفة، لاختراق الواقع الفلسطيني، واستغلال الثغرات الموجودة فيه، لتحقيق برنامجها، وإسقاط الكثيرين، للعمل في أجهزتها الأمنية، حيث أن فترات الاحتلال المتتالية، وما رافقها من مد وجزر، أدت إلى تآكل في المجتمع، ولم ينته هذا التآكل في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، بل وصل هذا التآكل إلى حد الانهيار، بالإضافة إلى ما مارسه الاحتلال الإسرائيلي على أرض الواقع، ودوره الرئيسي في تدمير الواقع الفلسطيني. في ظل الثقافة السائدة في العالم العربي بوجه عام، ولا تستثنى فلسطين من هذا الإطار، كانت الثقافة، والعادات، والقيم السائدة ما زالت بين الأفراد والمجتمع في فلسطين، ومن ضمنها الضفة الغربية، قائمة في معظمها على ما يلي:

1.1.3 الثقافة الأبوية، الذكورية القمعية.

انعكست هذه العلاقة على كل تفاصيل الحياة الفلسطينية، سياسية، تنظيمية، اجتماعية، اقتصادية. وأثرت هذه الثقافة على الأفراد، والمجتمع، والتنظيمات الفلسطينية، فانعكست العلاقة الأبوية على كافة تفصيلات الوضع الفلسطيني، مرورا بعلاقة الأزواج بالزوجات، والآباء بالأبناء، والأخ الأكبر بالأصغر، وعلاقة الأولاد الذكور بالإناث، وعلاقة المعلم مع الطالب والكبير والصغير في المجتمع. (قاسم، 2003 :14)

بالرغم من أهمية هذه الثقافة، وحفاظها على ترابط الأسر، وإشاعتها لأجواء الاحترام بين أفراد الأسرة الواحدة والمجتمع ككل، إلا أنها أسهمت في خنق الإمكانيات والطاقات، وعدم انطلاقها نحو التقدم، والى كبت نمو الشخصية لدى الأفراد وخصوصا الأطفال، وإخراج شخصيات تشعر بالنقص وضعف الاحترام الذاتي، وانعكس كل هذا سلبا على صياغة المجتمع المدني. خلق الشعور بالنقص وضعف الاحترام الذاتي لدى الكثير من الأطفال دافعا نحو الارتباط مع أجهزة الأمن الإسرائيلية، من اجل إثبات الذات، وتعويض النقص الحاصل. (عباس،2004 :98).

ناهيك عما ترسخه هذه العلاقة من مفهوم الممنوع، في كافة مجالات الحياة، وتنعكس هذه متضخمة على سلوك الأطفال عندما تلتقي مع قيم العيب والحرام. (خالد فرحانة، آب، 2007 مقابلة شخصية).

2.1.3 قيم العيب والحرام

تعتبر قيمتي العيب والحرام من المقدسات القيمية التي سادت بشكل حاد ومازالت في المجتمع الفلسطيني، محددة لكثير من السلوكيات. هذه القيم بإيجابياتها التي شكلت صمام أمام للمجتمع وضابطا لكثير من السلوكيات، انعكست سلبا على كثيرين ممن يمتلكون رؤى سياسية، واجتماعية جديدة، مما ساهم في تثبيط عمليات الإبداع، والتقدم والمبادرة. أثرت كل القيم والثقافة والتربية السابقة على الأطفال، الذين تخرجوا من مدرسة الأسرة والمجتمع والمدرسة، يحملون شعار العجز والكبت، مكبلين بقيمتي العيب والحرام. استغل الاحتلال هذا الواقع أيما استغلال، واعتبرت قيمتي العيب والحرام إحدى الأدوات الأساسية والرئيسية التي استخدمها الاحتلال في ابتزازه للأطفال الفلسطينيين، وإسقاطهم للعمل في خدمة أجهزتها الأمنية، والاستمرار، والتورط في خدمة هذه الأجهزة. (رياض شريم، تموز2007، مقابلة شخصية)

3.1.3 ثقافة الفقر:

تعني ثقافة الفقر: أن يشعر الأفراد أنهم دائما بحاجة إلى كل شئ، رغم ما يمتلكونه من أموال وإمكانيات. هذه الثقافة لها جذور في الشعب الفلسطيني منذ بدء اللجوء الفلسطيني، واختلاق نظام المساعدات الذي رسخ هذه الثقافة، والتي خلقت عند الأطفال حالة من التمرد باتجاهين: وطني وغير وطني. (سليمان بشارات، نيسان، 2007، مقابلة شخصية). ولدت هذه الثقافة عند الأطفال ثقافة الكسب بأي طريقة كانت، وتعززت في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، واستغلت أجهزة الأمن الإسرائيلية هذه الثقافة، لربط الكثيرين بأجهزتها عن طريق الإغراء المادي، من أموال وأجهزة اتصال، بالإضافة إلى اندثار مفهوم العطاء لدى الأفراد. (زياد العقاد، نيسان،2007، مقابلة شخصية)

4.1.3 ثقافة حشر الأنوف

اكتسب الأطفال ثقافة حشر الأنوف من الآباء والمجتمع، وتعتبر هذه الثقافة والتدخل في الشؤون الخاصة للغير، وعدم وجود حدود للأمور الشخصية، من الثقافات التي لعبت دورا في نجاح الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وفي الكشف عن الكثير من القضايا الأمنية، كما أثرت هذه الثقافة على التماسك

المجتمعي، وسهلت نشر الإشاعات التي ساعدت الاحتلال في كثير من مهامه، وكان لها دور مهم في إحباط الفلسطينيين، وبالتالي تسهيل عمليات ارتباطهم. (قاسم، 2003 :8).

5.1.3 ثقافة المشابهة والمنافسة

عملت هذه الثقافة في كثير من الأحيان على انطلاق، واندلاع الثورات الفلسطينية وزيادة العمل الفدائي النوعي والكمي في إطار المنافسة بين فصائل العمل الوطني. إلا أن هذه المنافسة أدت في كثير من الأحيان للوقوع في أخطاء، أهمها: استقطاب الفصائل الفلسطينية ممن هب ودب مركزين على الكم وليس النوع بعيدا عن التوعية الأمنية والوطنية اللازمة، مما سهل اختراق هذه الفصائل، التي استقطبت أيضا الأطفال في صفوفها، والذين أصبحوا لقمة سائغة للاحتلال وأجهزته، خصوصا بعد الاعتقال. (رياض شريم، تموز 2007، مقابلة شخصية)

" كانت الثقافة التحصينية محدودة في أوساط محددة واتجاهات سياسية دون غيرها، وما عدا ذلك ثمة تقصير ممض ومؤلم، ونتج عن هذا أن تذهب مجاميع من الشباب في عمر الطفولة إلى أقبية التحقيق والمعتقلات، دون وعي أمني، ودون صلابة أمنية، فكان من السهولة بمكان أن يسقطوا في فخاخ المخابرات " (أحمد قطامش، تموز 2007 ، مقابلة شخصية).

تعززت هذه الثقافة في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث امتلك البعض من الأطفال بعض الكماليات، حاول البعض مشابهتهم دون امتلاك القدرة المادية، وبالتالي تم استغلال حاجتهم من قبل أجهزة الأمن الإسرائيلية، وتجنيدهم في صفوفها. (زياد العقاد، نيسان2007 مقابلة شخصية)

6.1.3 ثقافة حب الظهور والاستعراض

تعتبر ثقافة حب الظهور والاستعراض قيمة قبلية قديمة، وكثيرا ما أوقعت المناضلين الفلسطينيين في المهالك، انعكست هذه الثقافة على الأطفال أيضا، خصوصا بانتمائهم لفصائل العمل الوطني، حيث يشار بالبنان لكل مناضل، وما يفتأ الطفل أن ينضوي تحت فصيل معين، حتى يتم اعتقاله، علما بأن هذه الفصائل لا تراعي المعايير، والتثقيف الوطني والأمني قبل استقطابها للأطفال، بناء على ذلك يتم اعتقال الأطفال، ومحاولة تجنيدهم في أغلب الأحيان، أو أن يدعي الطفل القيام بأعمال من خياله، ليستعرض بها أمام الناس توقعه بالسجن ثم الارتباط. (قاسم،2003: 22)

7.1.3 ثقافة القيل والقال.

ساهمت ثقافة القيل والقال والثرثرة بفضح الكثير من الأمور النضالية الفلسطينية، والتي استفاد منها الاحتلال أيما فائدة، ناهيك عن أن هذه الثقافة استغلها الاحتلال في نشر إشاعاته الموجهة ضد الأشخاص الوطنيين، والقضايا الوطنية، حيث ما يلبث أن يصدر خبر عن أي جهة، حتى ينتشر بين الناس انتشار النار في الهشيم، وقد خلقت هذه الثقافة والعادة الكثير من الإشكاليات بين العائلات، والأفراد، والفصائل في فلسطين. (الإسقاط في شباك العمالة،ب.ت :9)

" قال لي الكابتن "شارون" عليك بافتعال المشاكل بين سكان المخيم، وبين الفصائل بعضها ببعض، وطلب مني نقل كلام بين الأشخاص لم يقولوه، وذلك من أجل، خلق الفتنة". (م.س، شريط مدمج لاعترافاته)

8.1.3 ثقافة تضخيم الأمور وتهويلها

هذه الثقافة من أخطر الثقافات السائدة، والتي يعيشها ويمارسها المجتمع الفلسطيني يوميا، فكل الأحداث تهول، ويتم إخراجها من سياقها الطبيعي، فالنجاح يهول، والقائد يعظم، والفصيل يضخم كل إلى حد التأليه، والفشل أيضا يضخم إلى حد الانهزام، ولا يوجد تعامل علمي مع الأحداث.
أدرك العدو هذه الثقافة، واستغلها في تجنيد الأطفال بتضخيم أي خطأ قد يقع فيه الأطفال، أو يوقعوا فيه بحبكة من أجهزة الأمن الإسرائيلية. (أحمد قطامش، تموز 2007 ، مقابلة شخصية)

9.1.3 ثقافة طاعة ولي الأمر والقبول بالأمر الواقع

تبدأ هذه الثقافة داخل البيت، بوجوب طاعة الأب والأم والأكبر سنا، بشكل مطلق، ثم تنطلق هذه الثقافة لتمارس داخل المدارس بوجوب طاعة المدرس. ثقافة الطاعة هذه توجب القبول بالأمر الواقع كما هو، وعدم مناقشته، تنعكس هذه الثقافة على السلوك لدى الأطفال، حيث يتولد لديهم ثقافة عدم التغيير، والتعاطي مع الأشياء كما هي، مما يهيئ الأجواء ويمهدها لدى البعض منهم، لتقبل وجود

الاحتلال كأمر واقع، وضرورة التعامل معه كنتيجة حتمية لوجوده. (خالـد فرحانـة ، آب 2007 ، مقابلة شخصية)

10.1.3 ثقافة الانهزام

بعد ما شهده القرن الماضي من هزائم للأنظمة العربية، ونكسات لاقتها الثورات الفلسطينية المتتالية، تولد عند الكثيرين في فترات معينة روح الانهزام، وترسخت عند البعض كثقافة. هذه الثقافـة التـي تجعل العدو كالعنقاء، وهزيمته مستحيلة، تضع البعض في خانة وجوب مجاراة الواقع والتعايش معه إلى حد الذوبان فيه، والتساوق مع ما هو موجود دون أي محاولة لتغيير الواقع، ترسخت هذه الثقافـة في المفاهيم الشعبية السائدة " حط راسك بين هالروس "، " اللي بيجوز أمي هو عمي. "(رياض شريم، تموز 2007 ، مقابلة شخصية) في إطار هذا التساوق مع الاحتلال ووجوده، استساغ البعض العمـل مع أجهزة الأمن الإسرائيلية، ناهيك عن استخدام الأجهزة الأمنية للفكر المغروس في بعض الأطفـال حول قوة هذا العدو الذي لا يقهر ، وبالتالي التجنيد للعمل في خدمة هذه الأجهزة . (أحمد قطـامش، تموز 2007 ، مقابلة شخصية)

11.1.3 الأخذ بالثأر:

لعبت العادات والتقاليد والقيم الفلسطينية دورا مهما في هذا الشأن، فعملية الأخذ بالثأر تأخذ جانبا مهما من حياة الفلسطينيين. وتنشأ عمليات الثأر، نتيجة لمشكلات تقع داخل المجتمع قد يـذهب ضـحيتها أناس، يفقدون حياتهم، أو يتعرضون إلى أضرار مادية، أو جسدية أو كلاهما معا.

ونتيجة لما تمخضت عنه الانتفاضة الشعبية عام 1987، التي قتل فيها الكثير من المتهمين بالتعـاون مع أجهزة الأمن الإسرائيلية، بدأت عمليات الأخذ بالثأر التي قام بها ذوو القتلى ضـد المناضـلين الفلسطينيين والمتهمين بعمليات القتل. (خالد الزغل، نيسان2007، مقابلة شخصية).

استغلت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية هذا الواقع، لتجنيد عناصر واعدة إياهم بمساعدتهم على الانتقام، والأخذ بالثأر، أو إيهام المستهدف بمساعدته على أخذ ثأره من أفراد المجتمع، خصوصا إذا رافق ذلك مقتل احد الأقارب، أو وقوع أي ظلم على المستهدف من قبل المجتمع.

(ر.ع)، طفل يبلغ من العمل 17 عاما قتل والده لمشكلة اجتماعية، تم تشويه صورة والده بأنه عميل من قبل زوج أخته، واليوم والد (ر.ع) مسجل في سجل الشهداء يقول (ر.ع): " اتصل بي خالي ش من داخل إسرائيل، وقال لي: بدي أساعدك توخذ بثار أبوك، بدي أوديك عند الكابتن فؤاد، رحت عند الكابتن فؤاد، وفعلا قال لي نفس الشئ، بعطيك مصاري كثير، وبخليك توخذ بثار أبوك، وفعلا ارتبطت معه، وصار يتصل في ويقول لي راقب فلان وعلان ". (ر.ع شريط مدمج لاعترافاته)

الثقافات والقيم والعادات السابقة ليست مطلقة، ولا تنطبق على الكل الفلسطيني بشكل مطلق، فلكل قاعدة شواذ، ولكنها عموما تعطي صورة حية للواقع الفلسطيني، وتشكل عاملا سلبيا في كثير من جوانبها. يقع في إطار هذه السلبية الآثار المنعكسة بفعل هذه الثقافات والعادات والقيم على الأطفال، أمل المستقبل وقادة النضال القادم، وذلك باستغلال الاحتلال لهذا الواقع، وتجنيد الأطفال للعمل لصالح الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وما يترتب على ذلك من تخريب للمشروع الوطني الفلسطيني.
لذلك لا بد من التخلص من السلبيات التي تحيط ببعض القيم والعادات، والتخلص من بعض العادات التي لا تخدم المجتمع والنضال الفلسطيني. (سليمان بشارات، نيسان2007 ، مقابلة شخصية)

2.3 الباب الثاني
الفئات الأكثر عرضة للتجنيد

تتنوع الأساليب وتختلف الأدوات التي تستخدمها أجهزة الأمن الإسرائيلية في تجنيدها للأطفال، تبعا لوضع الطفل الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي والنفسي. يمكن حصر فئات الأطفال الذي يكونون عرضة للانحراف ويقعون ضحايا وفرائس لأجهزة الأمن الإسرائيلية فيما يلي:

1.2.3 أولا، أبناء العائلات الفقيرة:

ازدادت نسبة الفقر في الضفة الغربية في فترة "أوسلو"، وتدهور الوضع الاقتصادي لعموم الفلسطينيين ووصل مستوى الفقر إلى ما نسبته 90%. (يونس، 2000 :201) مما زاد من العائلات الفقيرة التي انحرف بعض أبنائها أثناء سعيهم، لتوفير لقمة العيش لعائلاتهم. قد يجد الطفل نفسه في موقف يحتم عليه توفير الأموال لسد حاجات أسرته في حال عجز المعيل، أو قعوده عن العمل بسبب البطالة، أو وفاته، الأمر الذي قد يضطر الطفل إلى السرقة في بعض الأحيان. وهنا تكمن الخطورة في وقوع هؤلاء الأطفال في براثن شبكات إجرامية منظمة، تعمل على تجنيدهم لتحقيق مآرب خاصة لهم وللمحتل، وتم اعتقال الكثير من الأطفال بتهمة السرقة داخل السجون المدنية الإسرائيلية خصوصا سرقة السيارات، وهناك تم تجنيدهم إما للعمل لصالح الشاباك، أو لصالح الشرطة الإسرائيلية أو اليامار، وذلك باستغلال حاجة هؤلاء الأطفال. (زياد العقاد، نيسان 2007، مقابلة شخصية).

2.2.3 ثانيا، أبناء العملاء وأخوتهم:

ينظر المجتمع بصورة عامة إلى العملاء وأبنائهم نظرة تشاؤمية، احترازية، تضعهم جميعا في دائرة الاتهام، والشك مما يزيد من أجواء الانحراف عند الأطفال، ويؤثر سلبا على نفسيتهم وسلوكياتهم، وقد يؤدي بهم إلى العمالة، انتقاما من المجتمع، فبدلا من أن ينقذهم المجتمع ، يكون عنصرا دافعا لهؤلاء الأطفال نحو العمالة بدلا من تبنيهم وإنقاذهم. (بيومي،1994 :43) ناهيك عن الأجواء التي يعيشها الأطفال داخل الأسرة التي يكون فيها أفراد مرتبطون مع أجهزة الأمن

الإسرائيلية، وتأثير هذا على تنشئة الطفل، وتهيئة الظروف من أجل الارتباط .(الإسقاط في شباك العمالة، ب.ت : 17)

3.2.3 ثالثا، الأبناء المرفهون:

يقع على عاتق العائلات الغنية، في بعض الأحيان، دور كبير في وقوع أبنائهم فريسة سهلة، في مهاوي الرذيلة، والفساد، والسقوط، خاصة عندما يغدقون عليهم الأموال بدون حساب ولا مسؤولية، ولا مراقبة. تستدرج أجهزة الأمن الإسرائيلية هؤلاء الأطفال، لايقاعهم في شباكها عن طريق عملائها، باستدراجهم إلى الإدمان على المخدرات، أو الإسقاط الجنسي. تستغل أجهزة الأمن الإسرائيلية هذا الواقع، وهذا الانحراف، في كثير من الأحيان، لإسقاط وتجنيد الأطفال للعمل لصالح أجهزتها الأمنية. (سليمان بشارات،نيسان2007، مقابلة شخصية)

4.2.3 رابعا، أبناء العائلات والأسر التي تعاني من مشاكل اجتماعية:

تتنوع المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني، سواء تلك المشاكل الناجمة عن الأوضاع الاقتصادية، أو الناجمة عن العادات السائدة، ويمكن حصر بعض هذه المشكلات فيما يلي:

1.4.2.3 المشاكل العقلية، والنفسية عند الوالدين:

لا تتوفر عند بعض الآباء الذين يعانون من مشاكل نفسية، أو عقلية، القدرة على متابعة أبنائهم، وتحمل مسؤولياتهم، وتتفاقم المشكلة إذا كان الوالدان في نفس الوضع، حيث يكون الأطفال عرضة للانحراف لغياب من يضبط ويوجه سلوكهم.

يقول (ك.ل): "الطفل (و.ع) من منطقة رام الله عمره 11 عاما، تم زيارته في منزله، أبوه يعاني من مشكلة عقلية وأمه من تخلف اجتماعي، وبيتهم غير صحي، وقد وجد الطفل متسربا من المدرسة، بعد أن سألناه إن كان يود العودة إلى المدرسة أفاد: أنه يحب المدرسة وأنه يود العودة اليها، توجهنا بعدها الى مدير المدرسة وطلبنا منه: أن يستقبل الطفل في المدرسة، فرفض مدير المدرسة ذلك متذرعا بأن الطفل مشاغب، ويعطل على غيره، فطلبنا منه اعادته على عاتقنا لمدة أسبوع، ونرى بعد ذلك النتيجة، خلال هذا الأسبوع اشترينا للطفل ملابس، وبعض المستلزمات، وطلبنا منه أن يراجعنا إن احتاج شيئا، وتعهدنا بمتابعة تعليمه اليومي، وبعد أسبوع عدنا إلى المدرسة، ففاجأنا مدير المدرسة بأن الطفل لا يعمل مشاكل، ويجيب بالصف على أسئلة الأستاذ، انقطعنا عن

الطفل مدة شهرين، وعدنا نسأل عنه فوجدناه قد ترك المدرسة، وأصيب بنوع من الهلوسة لم يزل يعاني منها حتى اللحظة، ويعاني من تخلف عقلي، وعند البحث تبين لنا أن بعض العملاء الذي سكنوا بلدته قد قاموا بتنشيقه مـــادة مخدرة أضرت بدماغه" (ك.ل، تشرين ثاني 2007، مقابلة شخصية).

2.4.2.3 أبناء المسنين

قد يكون الزواج المتأخر، أو زواج الرجال المسنين من فتيات صغيرات السن، سببا لوقوع أبناء هؤلاء في دائرة العمالة، نظرا لحرمانهم من الرعاية والمتابعة، لكبر سن الأب، وعدم قدرته على متابعة أطفاله، أو أن يتوفى وابنه في سن صغير، فتكون الرقابة والتوجيه للطفل شبه معدومـــة، وبالتالي إمكانية انحرافه وإمكانية تجيده أكبر. (سليمان بشارات، نيسان 2007 ، مقابلة شخصية)

3.4.2.3 أبناء مدمني المخدرات والكحول

عملت أجهزة الأمن الإسرائيلية على نشر المخدرات في صفوف الشباب الفلسطيني " لقد طلـــب مني الكابتن "شارون" توزيع المخدرات في المخيم " (م.س، شريط مدمج لاعترافاته)، مما أدى إلى إدمان البعض عليها. كانت أضرار هذا الإدمان بين الأفراد كارثيـــة، وفتاكـــة، وعواقبهـــا وخيمة: صحيا، واجتماعيا واقتصاديا، وانعكس هذا الضرر على باقي أفراد الأسرة لكـــون الأب في حالة لا تؤهله توفير الاحتياجات لأسرته أو متابعة أطفاله، ويفعل هؤلاء المستحيل من أجـــل الحصول على مخدراتهم. يقع الأطفال ضحية هذا الإدمان، بداية لغياب الإرشاد والمتابعة من قبل ولي الأمر، وثانيا للتدهور الاقتصادي الذي يحصل في البيت، مما يـــسهل انحـــراف الأطفـــال وأخطرها تقليد الأب ومحاولة البحث عن المخدرات والحصول عيها، ومن ثم إمكانية تجنيدهم من قبل الأجهزة الأمنية الإسرائيلية. (الاسقاط في شباك العمالة، ب،ت: 42)

4.4.2.3 الأطفال الذين يعانون من التفكك والعنف الأسري

قد تؤدي المشاكل الأسرية بين الوالدين إلى التفكك الأسري، وانفصال الوالدين عن بعضهما، وهذا يشكل دافعا للأطفال نحو الانحراف. يمارس العنف ضد الأطفال من قبل الوالدين أحيانـــا، ممـــا يؤدي بهم إلى الهروب من البيت، وسلوك سلوكيات عنيفة، قد تبعث بالأطفال نحو إما بالتـــسرب من المدارس، وإما بالسرقة، تستغلها أجهزة الأمن الإسرائيلية، لإسقاط الأطفال. (سليمان بشارات،

نيسان2007، مقابلة شخصية). بالإضافة للأسباب السابقة، يرى زياد العقاد مدير مؤسسة دار الأمل لرعاية الأحداث في رام الله في الفترة ما بين 1996 -1998، أن الأسباب التالية قد تؤدي بالأطفال إلى الانحراف ومن ثم يصبحوا لقما سائغة لتجنيدهم كعملاء:

1. الانحلال الأسري، والناجم عن الطلاق أو فقدان أحد الوالدين.
2. وقت الفراغ، وخاصة في العطل الصيفية حيث " كان يتضاعف العدد في دار الأمل في هذه الفترة، نتيجة اعتداءات وسلوكيات انحرافية ".
3. الرفاهية الزائدة خصوصا إذا كان الأبوان يعملان، حيث أن الوقت المخصص للأطفال لا يكاد يكفي، ناهيك عن توفير الأموال بيد الأطفال.
4. العمل داخل إسرائيل، خاصة في المناطق المتاخمة للخط الأخضر، حيث أدى عمل الأطفال إلى امتلاك الأموال وبالتالي صرفها في طرق غير صحيحة.
5. العمل في بيع (البسطات)، وبيع الأشياء البسيطة على الحواجز، حيث يرى العقاد أنها من أهم أسباب الانحراف، حيث تؤدي إلى تواجد الأموال، وتنمي ثقافة الكسب لدى الأطفال التي يبنى عليها انحرافات الكسب غير المشروع.
6. الزواج المبكر، لكلا الجنسين، حيث تنعدم إمكانيات التربية السليمة، مع إمكانية عدم تحمل الرجل لمسؤولياته في حال فقدان عمله، وبالتالي عدم المقدرة على سد الاحتياجات، مما ينعكس سلبا على الأطفال الذين ينحرفون إما لغياب التربية السليمة، أو لعدم توفر الحاجات، وقد انتشرت هذه الظاهرة في فترة الانتفاضة الأولى. (زياد العقاد، نيسان 2007، مقابلة شخصية)

إن ما يورده العقاد حول الانحلال الأسري والتفكك تزداد وتيرته في حالات عدم الوعي وقلته، خصوصا في حالات الزواج المبكر لكلا الجنسين، حيث يقل أو ينعدم الدور الايجابي لأحد أو كلا الأبوين في تنشئة الأطفال مما قد يودي إلى تفكك اسري، أو مشاكل أسرية، تدفع الأطفال نحو الإنحراف.

اتجه معظم الأطفال الفلسطينيين خلال العطلة الصيفية التي تمتد لثلاثة أشهر نحو سوق العمل في ظل انتشار ثقافة الكسب، وظروف اقتصادية صعبة: فمنهم من انطلق إلى سوق العمل داخل إسرائيل، واجبروا على المرور عبر الحواجز، والمعابر بعد الحصول على تصاريح عمل، والتي

كانت بمثابة أداة مساومة وضغط لإسقاطهم، وآخرين عملوا في البيع على الحواجز والمعابر، وكانوا خلال ذلك في احتكاك مباشر مع جنود الاحتلال، وفي ظل ثقافة السلام التي كانت سائدة، قامت بعض العلاقات بين الجنود والأطفال، استغلها الاحتلال في تجنيد بعضهم. (زياد العقاد، نيسان2007، مقابلة شخصية)

يقول (ر.ر) :"حضرت الأم ومعها ابنها الكبير البالغ من العمر أحد عشر عاما ، وطلبت إدخال أولادها الأربعة _ثلاثة أولاد وبنت _ والبالغة أعمارهم بين 11-4 سنوات ، إلى مؤسسة لرعايتهم .وذلك لتسلط أولاد المخيم عليهم. بعد متابعة هذه الأسرة تبين أن الأم تعاني من تخلف عقلي بسيط بالإضافة إلى تخلف اجتماعي (لغة، تعامل، علاقات)، والأب لديه تخلف كامل، ويعمل داخل إسرائيل في الحدائق، هذا الزوج لا يفهم قيمة المال فمثلا يحضر أجرة عمله 120 شيقل، فإذا اشترى سندويش فلافل، فانه قد يدفع ثمنها 50شيقل، أو يدفع ثمنها الحقيقي ويضيع قسم منه في الطريق، و يصل لزوجته مما تبقى معه.

كانت بداية الانحراف عند الأطفال بمصروفهم العالي الذي يأخذونه إلى المدرسة والذي كان يتراوح بين 5 – 50 شيقل، زملاؤهم الطلاب تلقفوا هذه النعمة واستغلوها خصوصا ممن هم اكبر منهم سنا، استدل (م.ن) وهو طفل عمره 17 عاما على هؤلاء الأطفال، فكان ينتظرهم أمام المدرسة، ويأخذهم بسيارة إلى حاجز الطيبة، حيث كانوا يبيعون المحارم والفوط، والعلكة، وغيرها. أثناء وجودهم على الحاجز استغلهم تجار المخدرات لنقل المخدرات عبر الحاجز، تطورت الأحداث، حيث تم استغلالهم جنسيا وإدخالهم إلى داخل إسرائيل، واستغلوا من قبل الشاذين جنسيا، الذين مارسوا معهم الجنس مرفقا بالعنف، (إطفاء أعقاب السجائر على ظهر أكبرهم). بعدها استغلهم العملاء داخل المخيم، لإيصال معلوماتهم إلى الحاجز العسكري، حيث كان الأطفال ينقلون الرسائل من داخل المخيم، والتي تحوي معلومات أمنية إلى جنود الحاجز بعلامات مميزة. بعد البحث والتحري في الموضوع، تم الكشف عن شبكات من الأطفال تعمل على الحواجز ببيع الأشياء البسيطة، مكونة من حوالي 30 طفلا مرتبطين مع خمسة من العملاء في المنطقة، يعطون الأطفال الرسائل لإيصالها إلى جنود الحاجز." (ر.ر ، أيار 2007 : مقابلة شخصية)

بالرغم من أن قانون الطفل الفلسطيني يعرف الطفل في مادته الأولى بأنه: "كل من لم يتجاوز الثامنة عشرة، إلا أن القانون ذاته يسمح بعمالة الأطفال وذلك في مادته الرابعة عشرة " يحظر تشغيل الأطفال قبل بلوغهم سن الخامسة عشرة". يتناسب هذا مع قانون العمل الفلسطيني رقم 7 لسنة 2000 والذي يطلق مسمى حدث على من تتروح أعمارهم ما بين 15-18 عام، ويسمح لهم بالعمل ضمن المنشآت وضمن شروط خاصة. في إطار هذه القوانين، إذا وجد طفل دون الخامسة عشرة داخل مؤسسة أو منشأة، فان مفتش العمل التابع لوزارة العمل " لا يتدخل بالطفل، فقط

يخالف صاحب المنشأة ويطلب منه فورا إيقاف الطفل عن العمل، ولا يتخذ أي إجراء بحق الطفل " (مصطفى أبو سنينة ، ايلول 2007 ،مقابلة شخصية)

أما بخصوص الأطفال الذين يعملون كباعة متجولين فقال مصطفى أبو سنينة: " أنها من صلاحية الشؤون الاجتماعية". وعند مراجعة الشؤون الاجتماعية حول ذات الموضوع، قال رئيس قسم الأسرة والطفولة في وزارة الشؤون الاجتماعية: " رغم ما نص عليه قانون الطفل الفلسطيني، ومنحه الصلاحيات في متابعة الأطفال الذين يعملون في الشوارع والبسطات، لوزارة الشؤون الاجتماعية، إلا أن إمكانيات الوزارة لا تسمح بمتابعة هذه الصلاحيات، لعدم توفر كادر على هذا القسم. أحيانا يتم متابعة بعض الحالات ضمن مشاريع ممولة كما حدث معنا في مشروع مكافحة عمالة الأطفال بالتعاون مع سكرتاريا الخطة الوطنية للطفولة الفلسطينية، بتمويل من "اليونيسيف"، الذي استمر ستة شهر، تم خلال هذه الفترة إعادة 67 طفل إلى مقاعد الدراسة، وقسم آخر تم تحويله الى التأهيل، وآخرين تم متابعتهم في مكان عملهم، بعدها توقف المشروع لتوقف التمويل وتوقفت متابعتنا" (فواز حمزة، أيلول 2007، مقابلة شخصية)

مما سبق نجد أن القانون الفلسطيني يسمح بعمل الأطفال، ناهيك عن عدم وجود متابعة من قبل الوزارات المختصة للأطفال. في كل الحالات، فان ترسخ ثقافة الكسب لدى الأطفال، تزرع لديهم الرغبة في المزيد من الكسب بأي طريقة كانت، مما اثر على بعض الأطفال وحفزهم على التسرب من المدارس ثم الانحراف، خصوصا بعد العطل الصيفية.

إن هذه الفئات متداخلة، لا يمكن الفصل بينها، فهي مزيج من الأسباب الإجتماعية، والنفسية، والاقتصادية، ومن الضروري أن ننبه على أن واقع الأطفال والشباب الصعب، الذي يظهر في الفقر والبطالة وغيرها من الأمور، لا يصح أن يقود هؤلاء الأطفال والشباب إلى الخروج عن قيم المجتمع، لأن هذا يؤدي إلى انهيار القيم والضياع والفوضى والدمار. فعلى الجميع وضع سياسة وقائية، تشترك فيها مؤسسات المجتمع كلها، من حكومية، وأهلية، كما يجب الاهتمام بحملات التوعية النفسية، فيشترك البيت والمدرسة، والوزارات المختلفة، ودور العبادة، والجمعيات الخيرية في استخلاص، أو بلورة هذه الحملات، التي ستعود بالنفع على المجتمع كله، إن أحسن التخطيط لها.

3.3 الباب الثالث

البعد التاريخي لوجود العملاء في فلسطين:

لم تكن مشكلة العملاء في فترة "أوسلو" وليدة المرحلة، بل هي امتداد وإفراز رافق الاحتلالات المتتالية لفلسطين: منذ الاحتلال البريطاني، مرورا بالحكم الأردني، والاحتلال الإسرائيلي، وسيطرته على ما تبقى من فلسطين عام ألف وتسعمائة وسبعة وستين، وانتهاء بوجود السلطة الوطنية الفلسطينية وسيطرتها الجزئية على بعض المناطق في الضفة الغربية. وقد تنوعت الأدوار التي مارسها العملاء تبعا للمرحلة التاريخية التي تواجدوا فيها، واختلاف الظروف التي رافقت تلك المرحلة.

1.3.3 أولا، العملاء في فترة الاحتلال البريطاني (1917 – 1947)

بدأت القوات البريطانية باحتلال فلسطين عام ألف وتسعمائة وسبعة عشر، واحتاجت هذه القوات إلى عملاء كي يساعدوها في تثبيت أقدامها في فلسطين. تجسد دور العملاء في هذه المرحلة بنوعين مميزين من الممارسات وهما: حلفاء الإنجليز، وسماسرة الأراضي، بالإضافة إلى بعض الممارسات التي صنفت حينها في خانة العمالة، ويمكن تقسيم العملاء في هذه الفترة إلى ما يلي:

1.1.3.3 سماسرة الأراضي

عمل سماسرة الأراضي والذين كانوا على صلات مع سلطات الانتداب والحركة الصهيونية على التوسط في بيع الأراضي إلى المؤسسات اليهودية والاستيطانية. كان عمل هؤلاء في السمسرة والتوسط في بيع الأراضي يدر عليهم أموالا طائلة كانت تدفعها لهم الوكالة اليهودية ومندوبيها، وقد لعبوا دورا مهما في إقناع بسطاء الناس في بيع أرضهم ونقل ملكيات الأراضي إلى الوكالة اليهودية مما ساهم في تقوية الحركة الصهيونية وإقامة إسرائيل لاحقا. (باسيا(2001: 49) اعتبر بيع الأراضي من المآسي والخيانات العظمى التي توجب المقاطعة، وتجلب العار وتخرج من الملة "باعة الأراضي لا يصلى عليهم ولا يدفنون في مقابر المسلمين". (جريس، 1986 :259) تنفيذا لهذا لجأت الثورة إلى تعرية العملاء، وتصفيتهم جسديا في محاولة منها، لشل أيدي السماسرة، وإيقاف الظواهر السلبية التي نشأت بفعل الاحتلال، ونشاط الحركة الصهيونية، فقتل الكثير من المتهمين في العمالة في

هذه الفترة. (عباس،2004 : 23) آتت هذه السياسة أكلها فقل نشاط السماسرة والعملاء وانخفضت نسبة بيع الأراضي للحركة الصهيونية. (شبيب ،1997 : 36)

2.1.3.3 العملاء السياسيون

العملاء السياسيون: هم العملاء الذين خدموا مخططات العدو، وتلقوا منه مساعدات لتنفيذ هذه المخططات، وإظهارها بمظهر وطني، وعملوا على التطبيق الفعلي لسياسات الاحتلال بعيدة المدى، وعملوا على تشويه سمعة القيادات الوطنية. (باسيا(2001 : 7) شكل الوجهاء الرافعة الأساسية للتحالف مع الإنجليز للحفاظ على مصالحهم ونفوذهم، فشكلوا الأحزاب السياسية كغطاء يحافظ ويديم هذه المصالح، ووقعوا في تناقض مع الحركات الوطنية. وصلت الأمور إلى أقصى حدودها من التناقض مع اشتعال ثورة عام 1936، إذ هددت الثورة كثيرا من مصالح الوجهاء الذين ناصبوها العداء، واصطفوا إلى جانب قوات الاحتلال، وتلقوا مساعدات مادية، وسياسية، وعسكرية، ووصل بهم الحد إلى تشكيل قوات عسكرية عرفت باسم "فصائل السلام" تطارد الثوار وتصادر أسلحتهم. (بيومي،1994 : 18)

كما شكل بعض الفلسطينيين " الجمعية القومية الإسلامية " كحزب عربي مؤيد للصهيونيين، وذلك لمجابهة الجمعيات الإسلامية – المسيحية قائدة دفة الحركة الوطنية الفلسطينية آنذاك. (جريس، 1986 :137) نجح الكثير من العملاء في تولي مناصب تصبغ أصحابها بالطابع الوطني، كما كان الحال عليه في انتخابات المؤتمر العربي الفلسطيني السابع والذي عقد في القدس عام 1928. كان المؤتمر يقود الفلسطينيين ويدعي تمثيلهم، حيث انتخب ربع أعضاء المؤتمر من المتورطين في عمليات بيع الأراضي لليهود والجواسيس.(جريس، 1986 :145)

3.1.3.3 العملاء المخبرون

عرف العملاء المخبرون بأنهم: من يزود سلطات الاحتلال البريطاني والحركة الصهيونية بالمعلومات عن النشاطات، والتحركات اليومية للمواطنين وعن نشاطات الثورة الفلسطينية عام 1936. (سالم وخلف ،1987 :24) لعبت الحركة الصهيونية وبدعم من سلطات الاحتلال البريطاني دورا مهما في

تهيئة الظروف لتحقيق الأهداف الصهيونية، وتحقيق الوعود البريطانية، بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، فجندت الدائرة العربية التابعة ل"شاي" عددا من العملاء المخبرين، وبلغ عددهم ستين عميلا عربيا موزعين في مختلف المناطق زودوا الحركة الصهيونية بالمعلومات عن الحياة اليومية للفلسطينيين، ، وقامت شاي بتزويد سلطات الانتداب ببعض هذه المعلومات، والتي أسهمت في إجهاض الثورة. (سالم وخلف، 1987: 224)

4.1.3.3 العملاء المخربون

قد يكون هؤلاء العملاء مرتبطون بشكل مباشر مع الحركة الصهيونية، أو مع سلطات الاحتلال البريطاني، أو يكونوا عملاء غير مباشرين، تؤثر ممارسات وأعمال هؤلاء العملاء في معنويات الشعب والثورة: كعمليات السلب والنهب، والابتزاز، وإثارة الفتنة، وهتك الأعراض، واعتبر كل من مارس هذه الممارسات عميلا يجب قتله. (شبيب، 1997 :34)

2.3.3 ثانيا، العملاء في فترة الحكم الأردني (1948- 1967) :

في هذه الفترة، وفي ظل السياسة القمعية التي انتهجتها السلطات الأردنية بحق الشعب الفلسطيني، يمكننا تصنيف الوجهاء، وأزلام النظام الهاشمي في الضفة الغربية في خانة العملاء، لإضرارهم بالمصالح العليا للشعب الفلسطيني، وذلك تنفيذا لرغبة الملك عبد الله في السيطرة على الضفة الغربية، وتدمير أي محاولة لإنشاء كيان فلسطيني مستقل. (هيكل، (ب.ت):31) ساهم هؤلاء قبل وبعد صدور قرار التقسيم عام ألف وتسعمائة وسبعة وأربعين أولا: بضرب الثورة الفلسطينية، وثانيا: بالمناداة بفرض الوصاية الهاشمية على الأرض الفلسطينية، حفاظا على مصالحهم التي ارتبطت أصلا بالاحتلال البريطاني، والحركة الصهيونية وعملائهم في المنطقة (هيكل، (ب.ت):42)
أمام هذا الحكم التعسفي الذي حكمت به الأردن الضفة الغربية لم يكن بالإمكان القيام بأي إجراءات ضد هؤلاء العملاء في تلك الفترة. (صايغ، 1980 :136).

3.3.3 ثالثا، العملاء في ظل الاحتلال الإسرائيلي:

مرت الضفة الغربية منذ احتلالها في العام ألف وتسعمائة وسبعة وستين وحتى العام ألفين بمراحل سياسية مختلفة، أهمها: توقيع اتفاق "أوسلو"، وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية. وسنبحث موضوع العملاء في مرحلتين رئيسيتين هما: قبل توقيع اتفاق أوسلو وما بعد.

1.3.3.3: المرحلة الأولى، ما قبل اتفاق أوسلو: 1967 -1993

بعد أن وقعت الضفة الغربية تحت الاحتلال الإسرائيلي انتهجت إسرائيل سياسة محددة داخل هذه الأراضي، وجندت إسرائيل ضمن سياستها هذه كثيرا من العملاء، لخدمة مصالحها الاستراتيجية في الضفة الغربية. (الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال،2004: 32) سعت إسرائيل إلى إسقاط ما يمكن إسقاطه في شباك أجهزتها الأمنية لجمع المعلومات، والتأثير سلبا على المشروع الوطني الفلسطيني، وحركاته المقاومة، والمجتمع الفلسطيني. شنت إسرائيل حربا نفسية ضد الفلسطينيين، تهدف إلى تحجيم المقاومة، وإقصائها، والقبول بالحل السلمي وبوجود إسرائيل كأمر واقع. عملت إسرائيل على إفقاد الفلسطينيين الثقة بالفصائل المقاومة، عن طريق: إشاعة جو من عدم الثقة في الثورة والقيادة، والتشكيك في العمل الفدائي وجدواه، وإظهار إسرائيل بأنها قوة عظمى لا تقهر وذلك لكشفها الكثير من الخلايا وقيامها بعمليات الاغتيال لدرجة إيصال الفلسطينيين إلى الاعتقاد بأن كافة مؤسساته، وفئاته مخترقة من قبل أجهزة الأمن الإسرائيلية، وأن يد إسرائيل هي: الطولى في معرفة كل صغيرة وكبيرة، وبالتالي صرف الفلسطينيين عن التفكير بالعمل النضالي المقاوم، وعدم جدوى أي مقاومة، وتحييد الكم الأكبر منهم بعيدا عن أعمال المقاومة وبالتالي تخفيف العبء على أجهزة الأمن الإسرائيلية. (أبو الطيب، 1993 :45)

أرادت إسرائيل من خلال تجنيدها للعملاء ضرب عرى المجتمع الفلسطيني من خلال ما يمارسه هؤلاء العملاء على ارض الواقع من ممارسات تمس أركان، ومقومات المجتمع الفلسطيني. تنوعت أدوار، وأنواع العملاء والمهام التي أنيطت بهم طوال سنوات الاحتلال، ونظرا، لتحكم إسرائيل في كل مناحي الحياة الفلسطينية، وعدم وجود عامل رادع يواجه هذه المشكلة التي لم تكن قد ظهرت على السطح بشكل كبير إلا بعد اندلاع الانتفاضة الشعبية عام 1987 حيث تكشف الحجم الكبير والدور

الخطير الذي مارسه هؤلاء تجاه الفلسطينيين ونضالهم. (عباس، 2004 :32). لقد استغلت إسرائيل هذا الوضع، لتجنيد العملاء، واعتبرت هذه الفترة ذهبية بالنسبة لأجهزة الأمن الإسرائيلية، لتجنيد العملاء بأعداد كبيرة في صفوف أجهزتها الأمنية. (حمدان سعيفان، نيسان، 2007، مقابلة شخصية) بناء على هذه الظروف التي سادت في هذه الفترة يمكن تقسيم العملاء إلى ما يلي:

أولا، 1.1.3.3.3 العملاء داخل السجون

كان التجنيد للعملاء يتم غالبا داخل السجون خصوصا أثناء التحقيق، أو خارج السجون، وكان الوضع الأمني داخل السجون قبل اندلاع الانتفاضة عاملا مشجعا للبعض، للارتباط مع أجهزة الأمن الإسرائيلية، خصوصا في الحالات التي وصلت فيها السجون إلى حالة الهوس الأمني، حيث أصبحت كل إشارة بسيطة باليد، أو العين أو الرجل تضع صاحبها في دائرة الشك والاتهام، مما يوقعه في قبضة تعذيب لا يرحم، وبالتالي يجبر البعض على الاعتراف الكاذب بأنه مرتبط مع أجهزة الأمن الإسرائيلية. " لقد كنا في سجن جنين، حيث تم غربلة بعض الملفات الأمنية، سواء ممن اعترفوا، أو لم يعترفوا، أو لم يتم التحقيق معهم، وجمعت حولهم بعض النقاط الأمنية.

أثناء اطلاعنا على احد الملفات، وجدنا هناك تناقضا فيه مع الواقع، حيث أن الشخص صاحب الملف تطوع من تلقاء نفسه، وقدم اعترافا للتنظيم بارتباطه مع الأمن الإسرائيلي، وذلك عن طريق السفير الإسرائيلي في إحدى الدول الأوروبية. من خلال معرفتنا، لا يوجد سفير إسرائيلي في تلك الدولة، بل يقوم برعاية شؤون إسرائيل دولة أخرى، توجهنا إلى الشخص وطمأناه، فأفادنا: أنه قد خشي من توجه التنظيم إليه، واستجوابه باستخدام العنف، ففضل أن يقدم اعترافا ولو كاذبا، لينجو بنفسه، ضمن الأوضاع النفسية القاتلة داخل المعتقل. (برهان السعدي، نيسان، 2007، مقابلة شخصية).

نفذ العملاء داخل المعتقلات الكثير من المهام التي كلفتهم بها أجهزة الأمن الإسرائيلية، وتنوعت هذه المهام بين نقل المعلومات إلى هذه الأجهزة، وبين إثارة الفتن الفصائلية، والى بث روح الانهزام والإشاعات بين المعتقلين، وإسقاط المعتقلين أخلاقيا وأمنيا. (قاسم، ب.ت :297-311)

2.1.3.3.3 ثانيا، العملاء خارج السجون:

مارس العملاء أدوارا مهمة خارج السجون ساهمت في تثبيت أقدام الاحتلال في الضفة الغربية، وخدمت سياسته المتبعة فيها. وقد تنوعت أدوار العملاء، ومهماتهم في هذه الفترة ، ويمكن تقسيم العملاء بناء على هذه المهام إلى ما يلي:

1.2.1.3.3.3 سماسرة الأراضي:

يعتبر نشاط سماسرة الأراضي امتدادا لدور هؤلاء في خدمة الحركة الصهيونية في عهد الاحتلال البريطاني. ((باسيا (2001 :27). ازداد نشاط سماسرة الأراضي في الضفة الغربية مع بداية النشاط الاستيطاني فيها، وعمل هؤلاء السماسرة على التوسط في بيع الأراضي بين المواطنين الفلسطينيين وسلطات الاحتلال، كما لعب البعض الاخر في تزوير وثائق وملكيات أراضي لأناس غائبين أو متوفين. (أحمد قطامش، تموز2007، مقابلة شخصية) ساهم هؤلاء في إنشاء الكثير من المستوطنات التي أقيمت في الضفة الغربية والتي بلغ عددها 176 مستوطنة في نهاية عام 1995، وتوسعت هذه المستوطنات على حساب الأراضي المجاورة التي تم مصادرتها من أصحابها (النقيب،1997 : 21)

جامعة القدس

2.2.1.3.3.3 العملاء الوسطاء:

لعب هؤلاء دور الوسيط بين المواطن الفلسطيني، والاحتلال نظرا، لارتباط حياة الشعب الفلسطيني اليومية بمؤسسات الاحتلال وخدماته. يكون الهدف بالأساس خدمة السياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية، وقد بزغ نجم هؤلاء في العقدين الأولين من الاحتلال قبل اندلاع الانتفاضة الشعبية عام 1987 كالمخاتير ورؤساء، وأعضاء بعض المجالس البلدية، والقروية المعينيين من قبل سلطات الاحتلال، كما ظهر هناك بعض العملاء الذين استفادوا ماديا من تسهيل بعض الأمور الحياتية للفلسطينيين كتصاريح الزيارة، وموافقات لم الشمل. ((باسيا (2001 :27)

3.2.1.3.3.3 العملاء المخبرون:

وهم العملاء الأكثر انتشارا. وتتلخص مهمتهم في إيصال المعلومات المختلفة عن الحياة اليومية للفلسطينيين إلى قوات الاحتلال، ويتم ذلك بمراقبة الأماكن والأشخاص، وملاحقتهم من قبل العملاء حسب تكليف الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وإيصال المعلومات لها. أو أن يقوم هؤلاء العملاء بإيصال معلومات عابرة يعتقدوا أنها قد تفيد هذه الأجهزة بدون تكليف، لنيل الرضى، والمكافأة المادية والمعنوية. (الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال،2004 :32)

4.2.1.3.3.3 العملاء المسلحون

ظهرت مشكلة هؤلاء العملاء بعد اندلاع الانتفاضة الشعبية عام 1987، وتعرض هؤلاء العملاء إلى بعض الإجراءات التأديبية من قبل الشعب الفلسطيني. قامت إسرائيل بتسليح هؤلاء العملاء لحمايتهم والحفاظ على حياتهم. صب هؤلاء العملاء غضبهم على الشعب الفلسطيني فرافقوا قوات الاحتلال في مهامها الاعتقالية، وشاركوا قوات الاحتلال في مهامها التفتيشية على الحواجز بالإضافة إلى إطلاقهم النار على المساكن والمواطنين الفلسطينيين في القرى والمخيمات والمدن لاثارة الرعب في صفوف الفلسطينيين. في نهاية الانتفاضة الشعبية عام 1987 تم تجميع قسم كبير من هؤلاء العملاء وعائلاتهم في معسكر الفحمة، ومع توقيع اتفاق أوسلو فر الكثير منهم إلى داخل إسرائيل. (عباس،2004 :32)

5.2.1.3.3.3 العملاء المخترقون

العملاء المخترقون: هم العملاء الذين يكلفون باختراق الخلايا والفصائل الفلسطينية والعمل كأفراد مناضلين داخل هذه الخلايا للوصول إلى المعلومات وأهداف هذه الخلايا وإيصالها إلى أجهزة الأمن الإسرائيلية. قد يقوم هؤلاء العملاء بتشكيل خلايا من بعض الشباب الوطني المتحمس، وتنظيمهم باسم تنظيم معين ويتم استدراج أفراد هذه الخلية للقيام بأي عمل بسيط ثم يتم اعتقال أفراد الخلية. تحاول أجهزة الأمن الإسرائيلية إعطاء صبغة وطنية للعميل المخترق. فتقوم باعتقاله ضمن أفراد المجموعة التي تم اعتقالها، وتحقق معه كالآخرين وقد تحكمه مثل غيره أو أقل بقليل، وذلك للتغطية عليه

واستمراره للعمل لصالحها إما داخل السجن، أو عندما يفرج عنه من السجن كإنسان وطني يكون مرشحا لتولي منصب معين داخل التنظيم. (قاسم،ب.ت :291)

6.2.1.3.3.3 العملاء السياسيون:

يتمتع هؤلاء العملاء بمراكز قوى ونفوذ سياسية أو مادية من خلال مواقعهم ونفوذهم، ويقع في هذا الإطار بعض قادة النخب السياسية والاجتماعية، كبعض القادة في الفصائل أو رؤساء البلديات. عمل هؤلاء ضد المشروع الوطني الفلسطيني، وخدموا سياسات الاحتلال الهادفة إلى تحطيم هذا المشروع. (باسيا(2001 :29)

كان التجسيد الأكبر للعملاء السياسيين في هذه الفترة: روابط القرى، والتي هدفت لخلق بديل سياسي عن منظمة التحرير الفلسطينية، واشتمل تعريف العملاء في هذه الفترة على بعض العاملين في مرافق الإدارة المدنية، والشرطة، وبعض المعينين من قبل سلطات الاحتلال في المجالس البلدية والقروية. دعت بيانات الانتفاضة هؤلاء إلى الاستقالة، وهدرت دمهم إن لم يستجيبوا لنداء القيادة الوطنية الموحدة لهم بالاستقالة، " وتعلن عن إهدار دم وممتلكات رؤساء وأعضاء لجان البلديات والقرى الذين لم يستقيلوا". (بيان م.ت.ف، رقم12)، وتم قتل الكثيرين خلال الانتفاضة الأولى، وبلغ مجموع من قتلوا بتهمة التعاون مع الاحتلال الإسرائيلي حوالي تسعمائة شخص خلال الانتفاضة الأولى، وقد كان القتل عشوائيا. (عباس، 2004: 34) كما اعتبر رجالات الأردن وأتباعها في الضفة الغربية جزء لا يتجزأ من العملاء، ودعي الناس لمقاطعتهم، ومقاطعة المؤسسات التابعة لهم " لا يخفى عليكم الدور المشبوه الذي يقوم به النظام الأردني العميل وأدواته العميلة، وعلى رأسها جريدة النهار والمسئولين عنها. (بيان م.ت.ف، رقم 5). يقع في هذا الإطار الأكاديميون المروجون للظاهرة الإسرائيلية الذي يبنون صروحا من الخيال حول قوة إسرائيل وبث هذه الخيالات في كتابات أو محاضرات في الجامعات، لبث روح الإحباط والهزيمة لدى الشعب الفلسطيني. (عباس،2004: 29)

7.2.1.3.3.3 العملاء الاقتصاديون

عملت إسرائيل على إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، ساعدها في ذلك العملاء الاقتصاديون الذين ساهموا في إنجاح مخططات العدو في مشاريعه الاقتصادية وتخريب الاقتصاد الوطني عن طريق فرض البضائع الإسرائيلية على السوق الفلسطينية وتسهيل ترويجها وبيعها بمقابل نشر دعاية مضادة للمنتجات الفلسطينية، كما يقوم هؤلاء بنقل البضائع الإسرائيلية إلى الوطن العربي وترويجها على أنها بضائع فلسطينية. (باسيا(2001 :29)

لم تكن لدى الفصائل الفلسطينية أي خطة منهجية للوقوف عند أسباب العمالة ومعالجتها، وكانت هناك معالجات فردية دون برامج (موقف حركة المقاومة الإسلامية حماس، ملحق رقم 3). وكان يتم المعالجة لبعض القضايا ضمن رأي الشارع، وعليه لم يستطع ذوي الخبرة في هذا المجال أن يؤدوا دورهم وترك الأمر للعشوائية والمزاجية، دون التأكد والتيقن من مدى صحة ارتباط الأشخاص المتهمين. (حمدان سعيفان، نيسان 2007 ،مقابلة شخصية) أسهمت هذه المزاجية في التصرف والمحاسبة في دفع الكثيرين لأن يصبحوا عملاء، وكان هذا واضحا وجليا داخل المعتقلات والسجون " في بداية السبعينات وفي سجن نابلس القديم، ونتيجة خلافات داخلية في تنظيم فتح، تم ردع عبد الحميد الرجوب، بطريقة مبالغ فيها، وذلك بتشفيره في وجهه، وحتى تلك اللحظة لم يكن عميلا، أو تربطه أي صلات بالأجهزة الأمنية الإسرائيلية، اثر ذلك سحبته إدارة السجن لمعالجته، وبعد فترة استدعي موجه عام فتح في السجن (خ.ع)، وفوجئ بأنه في مقابلة مع عبد الحميد الرجوب، الذي قال :أن حركة فتح سوف تدفع ثمن الضربة التي تلقاها في وجهه ثمنا باهظا، وفعلا نفذ الرجوب وعيده فيما بعد، فكان صاحب فكرة ايجاد غرف العار والمبادر لتأسيسها، وجند عشرات من العملاء فيها، والتي لم تزل تستخدم حتى اللحظة، كما قتل العديد من الأشخاص " (خالد الزغل، نيسان، 2007، مقابلة شخصية)

2.3.3.3 المرحلة الثانية، مرحلة ما بعد اتفاق أوسلو

اتسمت هذه المرحلة بوجود سلطتين على الأراضي الفلسطينية، سلطة الاحتلال الإسرائيلية، والسلطة الوطنية الفلسطينية التي أنشئت حسب اتفاق أوسلو. ساهم إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل أو بآخر بتسهيل عمليات ارتباط الفلسطينيين مع أجهزة الأمن الإسرائيلية، نظرا للواقع السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والقيمي والمفاهيمي الذي ترتب على قيامها. إذ لم يلغ وجود السلطة الوطنية الفلسطينية ارتباط مصالح المواطن الفلسطيني بالاحتلال خصوصا في ظل التبعية الاقتصادية لإسرائيل، وسيطرتها على كافة المعابر التي تربط الضفة الغربية مع محيطها.

لم تكن إسرائيل بمنأى عن هاجسها الأول والأكبر وهو: الأمن عند توقيعها اتفاقيات السلام مع الفلسطينيين، فأنيط بالأجهزة الأمنية الفلسطينية بناء على هذه الاتفاقيات مهام، لملاحقة المناضلين الفلسطينيين، ومنع العمليات الفدائية، بالإضافة إلى حماية عملاء إسرائيل، ومنع السلطة الوطنية الفلسطينية عن أي ملاحقة لهؤلاء العملاء، وفيما يلي أهم هذه الاتفاقيات:

أولا، رسائل الاعتراف المتبادلة:

جرى قبل توقيع اتفاق "أوسلو" اعتراف فلسطيني إسرائيلي كل بالآخر، وتم ذلك من خلال رسائل اعتراف متبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. ضمنت رسالة الاعتراف الفلسطينية التي وجهها رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين في التاسع من أيلول عام ألف وتسعمائة وثلاثة وتسعون تعهدا بحفظ أمن إسرائيل ومكافحة العمليات الفدائية، وقد جاء في نص رسالة الاعتراف :" إن منظمة التحرير الفلسطينية تنبذ الإرهاب وتتخلى عن أي عمل من أعمال العنف.. وتتعهد بتدارك أي انتهاكات لهذه التعهدات، وباتخاذ إجراءات تأديبية ضد أي مخالف لها". (سليمان، 1995: 60)

ثانيا، اتفاقية القاهرة :

تم توقيع هذه الاتفاقية في اليوم الرابع من الشهر الخامس لعام ألف وتسعمائة وأربعة وتسعين، وقد جاءت هذه الاتفاقية لتفصل في اتفاق "أوسلو" وتعزز الأمن الإسرائيلي. فقد نصت المادة الثانية عشرة من هذا الاتفاق "تسعى إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى تعزيز التفاهم المتبادل والتسامح، وفي ضوء ذلك عليها الامتناع عن أي تحريض بما فيه الحملات الدعائية أحدهما ضد الآخر، وتتخذان من دون الانحراف عن مبدأ التعبير الإجراءات القانونية اللازمة، لمنع مثل هذا التحريض من جانب أي منظمات أو مجموعات، أو أشخاص خاضعين لولايتهما القانونية". كما نصت المادة الثامنة عشر من نفس الاتفاقية على أن: "يتخذ الجانبان الإجراءات الضرورية، لمنع الأعمال الإرهابية والجرائم والاعتداءات أحدهما ضد الآخر، أو ضد الأفراد الموجودين تحت سلطة الطرف الآخر، وضد أملاكهم". (اتفاقية القاهرة،1994/5/4)

لم تغفل هذه الاتفاقية موضوع العملاء وحمايتهم، فقد ورد بالنسبة للعملاء في الفقرة الرابعة المادة عشرون ما يلي: "حل مشكلة الفلسطينيين الذين كانت لهم اتصالات مع السلطات الإسرائيلية، لحين إيجاد حل متفق عليه، يتعهد الجانب الفلسطيني أن لا يحاكم، أو يؤذي هؤلاء الفلسطينيين بأي شكل من الأشكال ". (اتفاقية القاهرة،1994/5/4)

ثالثا، اتفاقية طابا(أوسلو 2):

وقعت هذه الاتفاقية في اليوم الثامن والعشرين من الشهر التاسع لعام ألف وتسعمائة وخمسة وتسعين، وقد جاءت هذه الاتفاقية تعزيزا لما سبقها من اتفاقيات، وركزت في جانبها الأمني على حفظ وتعزيز الأمن الإسرائيلي. فقد جاءت المادة الخامسة عشر تحت باب منع الأعمال العدوانية، ونصت على ما يلي: " سيأخذ الطرفان الإجراءات الضرورية، لمنع أعمال الإرهاب والجريمة والأعمال العدوانية الموجهة ضد الطرف الآخر، أو ضد أفراد واقعين تحت سلطة الطرف الآخر، وضد ممتلكاتهم، وسوف تؤخذ الإجراءات القانونية ضد مرتكبي هذه الأعمال." (اتفاقية طابا 28\9\1995).

تجلى التفصيل والوضوح لمهام الأجهزة الأمنية الفلسطينية في المادة الثانية من الملحق الأول إذ نصت في بنودها على ما يلي:" سوف تعمل الشرطة الفلسطينية على نحو منظم ضد جميع أشكال العنف والإرهاب". بالإضافة إلى "أن الشرطة الفلسطينية سوف تعتقل، وتحاكم الأفراد المشتبه بقيامهم بأعمال العنف والإرهاب". كذلك نصت الاتفاقية: "على أن يعمل الجانبين لضمان المعالجة الفورية والفعالة لأي حادث به تهديد، أو عمل إرهابي، أو عنف أو تحريض ، سواء اقترفه فلسطينيون أو إسرائيليون. والى ذلك فسوف يتعاونان في تبادل المعلومات، وينسقان بشأن السياسات والنشاطات، وسوف يرد كل جانب فورا وبشكل فعال على وقوع، أو الاشتباه بوقوع عمل إرهابي، وأعمال عنف، أو تحريض، وسوف يتخذ جميع الإجراءات الضرورية لمنع ذلك". ورد في هذه الملاحق مهام للأجهزة الأمنية الفلسطينية: "اعتقال المذنبين، والتحقيق معهم، ومقاضاتهم، وجميع الأشخاص الآخرين المتورطين بشكل مباشر، أو غير مباشر في أعمال الإرهاب، والعنف، والتحريض". (اتفاقية طابا 28\9\1995)

كان للعملاء نصيبهم في هذه الاتفاقية، ففي المادة السادسة عشر البند الثاني، وتحت بند إجراءات بناء الثقة ورد ما يلي:" الفلسطينيون الذين أقاموا صلات مع السلطات الإسرائيلية لن يكونوا عرضة لأعمال المضايقة، أو العنف، أو الانتقام، أو التعسف أو المحاكمة. وسيتم أخذ إجراءات ملائمة ومستمرة بالتنسيق مع إسرائيل من أجل، ضمان حياتهم". (اتفاقية طابا 28\9\1995).

منعت هذه الاتفاقيات السلطة الوطنية الفلسطينية من القيام بأي إجراء بحق العملاء، مما أطلق الحبل على الغارب لهم ليستمروا في عمالتهم دون حسيب أو رقيب. وقعت هناك بعض الحوادث التي اعتقل فيها بعض العملاء المشبوهين، وأفرج عنهم لاحقا، أما العملاء المباشرون فلم يتم التعرض لهم أو المساس بهم. ترافق هذا مع ممارسات السلطة تجاه المناضلين الفلسطينيين، من اعتقال، وتحقيق وتعذيب، وكان "التنسيق الأمني" الذي نصت عليه الاتفاقات الموقعة بين الطرفين أخطر ما مارسته السلطة الوطنية الفلسطينية وزود الإسرائيليين بكثير من المعلومات أفضت إلى إحباط الكثير من العمليات الفدائية، واعتقال، واستشهاد العديد من المناضلين الفلسطينيين، هذه الممارسات جعلت السلطة تمارس تقاسم وظيفي مع الاحتلال في حفظ الأمن الإسرائيلي حتى بدا كأن الأمن الإسرائيلي مصلحة فلسطينية بحتة. (البرغوثي، 1996 : 18) كما لم تمس السلطة الوطنية الفلسطينية العملاء المباشرين، " لم يتم اعتقال العملاء المشهورين والمعروفين للشعب الفلسطيني، أدى هذا إلى اطمئنان البعض إلى الارتباط، كما حصل مع الصادق بليه، عميل في منطقة قلقيلية، ومشهور في شمال الضفة الغربية، تم اعتقاله من قبل

بعض أفراد الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وقد تم تسليمه للإسرائيليين مع سلاحه والاعتذار، كما قامت الأجهزة الأمنية الفلسطينية باعتقال العملاء غير المباشرين والتحقيق معهم ". (عدنان بليدي، نيسان، 2007، مقابلة شخصية)

لقد شكل اتفاق "أوسلو" وما تبعه من اتفاقات، والعوامل، والأحداث التي مورست على الأرض تفكيكا للخارطة الوطنية الفلسطينية، والبرنامج الوطني وتفكيكا للثقافة والقيم. وأصيبت الحركة الوطنية الفلسطينية بشلل بعد أن ألغى اتفاق "أوسلو" الكفاح المسلح، وحصر النضال والمقاومة بالمفاوضات كسبيل لتحرير الأرض، مما عمل على إلغاء الدور الكفاحي للحركة الوطنية والشعبية، ولحقت أضرار في بنى الشعب الفلسطيني فاقت الأضرار التي سبقتها بالعقود السابقة مجتمعة. (قطامش ،2005 :21) وأحدث تحولا خطيرا في النظرة إلى الصراع، حيث توهم كثيرون أن الحرب قد وضعت أوزارها، وهبطت الحالة النضالية. (موقف حركة فتح، ملحق رقم4)
استغلت إسرائيل هذا الواقع الذي جسد حماية للعملاء، وقمعا ومحاربة للمناضلين والشرفاء، لتجنيد الأطفال للعمل كعملاء لأجهزتها الأمنية، مستخدمة في ذلك شتى الوسائل والأدوات، ومستغلة كافة الثغرات الموجودة في هذا الواقع ووقع الأطفال فريسة سهلة في أيدي أجهزة الأمن الإسرائيلية التي استطاعت أن تجند الكثير من الأطفال في هذه الفترة الحرجة.

1.2.3.3.3 إسرائيل وتجنيد الأطفال 1993 – 2000

بعد أحداث الانتفاضة الأولى، تبين الحجم الكبير للعملاء داخل صفوف الشعب الفلسطيني، وتم الكشف عن كثير من العملاء الذين تم ملاحقتهم ومعاقبة بعضهم. كان للكشف عن العملاء المساندين لأجهزة الأمن الإسرائيلية، وتوقيع "أوسلو"، وما نجم عنه من انسحاب إسرائيلي من بعض مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وتسليم السيطرة للسلطة الوطنية الفلسطينية على بعض المدن، والتجمعات السكانية الكبيرة، دافعا لأجهزة الأمن الإسرائيلية لتغيير بعض آليات عملها لتجنيد العملاء. كان الأطفال الفلسطينيون أحد أهم الخيارات التي ركزت عليها أجهزة الأمن الإسرائيلية لتجنيدها للعمل لصالحها.

1.1.2.3.3.3 لماذا التركيز على تجنيد الأطفال الفلسطينيين.

يعتبر الشعب الفلسطيني شعبا فتيا، ووفقا للإحصائيات في الفترة 1993-2000، وحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام ألفين، فان 57.1% من مجموع السكان هم ما دون سن ال التسعة عشر عاما، ويشكل الأطفال ما بين سن العاشرة و التاسعة عشر عام ما نسبته 23.4 % من مجموع السكان. شكل الجيل من عشرين – أربعة وعشرين ما نسبته 8.8% من مجموع السكان، والذين كانوا أطفالا في فترة الدراسة للبحث. بناء على ما تقدم، فان ثلث الشعب الفلسطيني 32% كانوا أطفالا مستهدفين من قبل أجهزة الأمن الإسرائيلية. (الجهاز المركزي للإحصاء، 2001 :23)

اعتبر الأطفال الفلسطينيون لقمة سائغة وخيارا سهلا للتجنيد، خصوصا وأن هؤلاء الأطفال كانوا خارج دائرة الشك الفلسطينية، (طلال عودة، آذار 2007، مقابلة شخصية) بالإضافة لقلة خبرتهم العملية في الحياة، وضعف تنشئتهم الوطنية في ظل واقع من الضعف الوطني، والقيمي، والثقافي والاجتماعي الفلسطيني، (عباس، 2004 :141)، ناهيك عن سهولة تحركهم وتنقلهم لتنفيذ المهام الموكلة إليهم، وقلة وعيهم بخطورة المعلومات التي قد يزودوا بها أجهزة الأمن الإسرائيلية، بالإضافة إلى كون هؤلاء هم بناة المستقبل الفلسطيني، وتجنيدهم وربطهم بأجهزة الأمن الإسرائيلية، يعني تدمير المجتمع، والتحكم بمصير كل موقع قد يتبوأه هؤلاء مستقبلا، ناهيك عما يلحقه الكشف عن العملاء لاحقا ، ومعاقبتهم بعشوائية من تدمير للروابط المجتمعية الفلسطينية. (طلال عودة، آذار 2007، مقابلة شخصية)

رياض شريم الذي اعتقل في فترة "أوسلو"، وأمضى فترة خمس سنوات في السجون، يقول "بعض التحقيقات التي أجرتها الفصائل داخل السجون أشارت إلى أن بعض المميزين من العملاء الأطفال طلب منهم عدم تنفيذ مهام خطيرة تكشفهم، والارتقاء في السلم التنظيمي، خاصة ذات الطابع العسكري ". (رياض شريم، تموز 2007 ، مقابلة شخصية) استخدمت إسرائيل كافة الوسائل من أجل تجنيد الأطفال للعمل في صفوف أجهزتها الأمنية، وساعدها في ذلك الواقع الفلسطيني، خصوصا العلاقات السائدة بين الأفراد والمجتمع، والقيم والثقافة السائدة. أكد على ما سبق أحمد قطامش، وإجابة على سؤال وجهناه له حول تركيز أجهزة الأمن الإسرائيلية على تجنيد الأطفال في فترة أوسلو فيقول: "مع اندلاع الانتفاضة الأولى في أواخر الثمانينات، تدفقت جيوش من الأطفال والفتيان التي انخرطت في النشاطات

الانتفاضية، وكانت قوة أساسية فيها، وهذا عموما تنبأ به جنرال إسرائيلي، رئيس الاستخبارات السابقة اياريف، الذي أشار إلى أن ثمة جيل ولد في زمن الاحتلال، ولا يهاب الاحتلال، وهو قنبلة متفجرة.

ذهبت أجهزة المخابرات بوضع الخطط لاستهداف هذه الشريحة الحيوية الواسعة، وكان أفضل طريقة لإيذاء هذه الشريحة هو: اعتقال أكبر عدد منهم وتعذيبهم وتحدي إرادتهم في زنازين التحقيق، وبالتالي استخدام الخبرة الأمنية لجهاز المخابرات كجهاز محترف، والتفنن في استدراج بعض هؤلاء إلى بئر الخيانة، بل إن هناك عملاء في فترة اوسلو اغتصبوا أطفالا، أو هددوا باغتصابهم، لتسهيل إذلالهم وتجاوبهم، وقد انبعثت رائحة سجن الفارعة وقتئذ ، الذي كان يضم عددا كبيرا من الأطفال.

علاوة على وسائل التخويف والضرب، ...الخ، فقد اعترف البعض منهم أثناء التحقيق، مما دفع العدو أن يتخذ خطة لمواجهة هذا الجيل واستمرت بعد ذلك. كذلك من بين الاعترافات لعملاء في السجون: أنهم ارتبطوا في مرحلة أوسلو عندما كانوا أغرارا " أطفال"، ويمكن القول أن حملة الإسقاط اتسعت في مرحلة أوسلو، لأن التعبئة الأمنية التصليبية خفتت، وروح المقاومة تراجعت، والفساد استشرى، مما جعل عبور حقل الخيانة أكثر سهولة ويسرا ". (أحمد قطامش، تموز 2007 ، مقابلة شخصية)

أقرت معظم فصائل العمل الوطني والإسلامي بتركيز الاحتلال على تجنيد الأطفال في هذه الفترة "أكدت معظم الدراسات في هذا المجال أن أغلب العملاء وقت الارتباط كانوا من الأطفال والشباب تحت سن 20 سنة بنسبة 60%". (موقف الجبهة الشعبية، ملحق رقم 5) ولم تخف الجهاد الإسلامي تأكيدها بأن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية ركزت على تجنيد الأطفال" كان هناك تركيز على تجنيد هذه الفئة من الناس، لأنه يرى فيهم مكسبا كبيرا ويقدم خدمات كبيرة بحيث لا يشك فيهم أحد ويسهل عملية ربطهم، وطوال الفترة التي يخدمون فيها الاحتلال" (موقف الجهاد الإسلامي، ملحق رقم2)

الفصل الرابع

الأساليب والأدوات المستخدمة في تجنيد الأطفال

يمكن حصر الأدوات والأساليب المستخدمة في تجنيد الأطفال في الأساليب التالية:

أولا، الترهيب .

ثانيا، الترغيب .

ثالثا، الإغراء والابتزاز.

رابعا، الإقناع .

خامسا، الإكراه .

1.4 أولا،الترهيب:

تلجأ أجهزة الأمن الإسرائيلية إلى العامل النفسي، لإدخال الخوف إلى قلوب الأطفال، ووضعهم في حالة تجعلهم مستعدين للارتباط بالأجهزة الأمنية الإسرائيلية. يعتبر عامل الخوف بداية كسر الصمود، وبداية الانهيار، ودخول مرحلة الإحباط التي تبدأ باعتراف الأطفال بالتهم الموجهة إليهم. ويتوالى مسلسل الانهيار إلى أن يصبح الأطفال أداة طيعة بيد هذه الأجهزة يسهل تجنيدها. (فلسفة المواجهة وراء القضبان،ب.ت :81) واهم الأدوات التي تلجأ إليها الأجهزة الأمنية الإسرائيلية في ترهيبها للأطفال:

1.1.4 التهديد للأطفال المعتقلين بالسجن فترات طويلة

تعرض معظم الفلسطينيين الذين تم اعتقالهم أو سجنهم من قبل قوات الاحتلال لضغوط كي، يصبحوا عملاء. (باسيا(2001 :7) مع العلم أن مجموع من تم اعتقالهم منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي حتى عام 2000 ما يربو على 600 ألف فلسطيني وهو ما يشكل حوالي 20% من السكان. (فروانة، 2006 :2).

شكل الأطفال شريحة من هؤلاء المعتقلين في فترات مختلفة، ازدادت وتيرتها أثناء الانتفاضة الشعبية عام 1987، وازداد التركيز على اعتقال الأطفال في فترة أوسلو، ومعظم الأطفال الذين تم اعتقالهم في هذه الفترة تعرضوا لضغوط كي يصبحوا عملاء، وتعرض قسم منهم ممن اعترف بالتهم الموجهة إليه، بالتهديد بالسجن لفترات طويلة. (الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، 2005 :7)

تضخم أجهزة الأمن الإسرائيلية أحيانا بعض التهم المنسوبة للأطفال، وتوهمهم بأن أحكام هذه التهم عالية جدا، ويترتب عليها قضاء فترة طويلة داخل السجن مما يؤدي إلى ضياع المستقبل. وقد تلجأ هذه الأجهزة إلى إلصاق تهم ضخمة للأطفال لا يكون الطفل قد قام بها، مما يوقع الطفل في فخ الاعتراف بالتهم البسيطة هربا من التهم الكبيرة، ويبدأ مسلسل الانهيار كأداة مساومة، وفي كل الحالات يكون الإفراج، أو تخفيف الحكم أداة للمساومة مقابل العمالة. (خالد الزغل، 2003: 3)

2.1.4 التهديد للأطفال بممارسة الجنس واللواط

يشكل تهديد الأطفال بممارسة "اللواط" أداة ضاغطة تساعد في انهيار، وعمالة الأطفال، ويشمل هذا التهديد ممارسة اللواط مع الطفل نفسه، أو مع أي من أقاربه. تكون النتائج وخيمة إذا اقرن هذا التهديد بالتنفيذ والتصوير. يساهم العملاء في عمليات الإسقاط التي تتم عبر اللواط عن طريق ممارسة اللواط مع الأطفال، وتصويرهم وتهديهم بنشر الصور إذا لم يرتبطوا مع أجهزة الأمن الإسرائيلية. (وحيد القدومي، كانون أول 2006، مقابلة شخصية).

" الطفل (ل.و) من قلقيلية وعمره 15 عاما تم إسقاطه عن طريق ممارسة اللواط معه وتصويره وتجنيده، للعمل مع أجهزة الأمن الإسرائيلية، وكلف بالتجسس فقط على أبناء صفه " (زياد العقاد، نيسان 2007، مقابلة شخصية)

3.1.4 التهديد بهدم منزل الطفل أو مصادرة أرضه

خلقت سياسة هدم المنازل التي انتهجتها إسرائيل في الأراضي المحتلة جوا من الخوف لدى العائلات الفلسطينية بسبب ما يترتب عليها من تشرد، أو تهديد بمصادرة الأرض، مصدر الرزق الوحيد لبعض العائلات الفلسطينية. لم تتوقف إسرائيل يوما عن سياستها بهدم المنازل الفلسطينية، وتجريفها، حيث خلفت هذه السياسة ألما لدى الفلسطينيين، خصوصا أن المنزل يشكل لدى الأسرة الفلسطينية الذكرى، والأسرة، والألم والأمل، وذلك لما يتكبده الآباء من معاناة في بناء المنازل، والأطفال عندما يوضعون في موقف كهذا تتحكم بهم عواطفهم كما حدث مع الطفل (ك،ك) الذي لم تغره الأموال، ولكن حرصه وخوفه على المنزل وعلى إخوته داخل المنزل جعله ينهار، ثم يرتبط مع أجهزة الأمن الإسرائيلية.

في إفادته أمام الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، قال الطفل (ك.ك) من منطقة رام الله: " أدخلوني للتحقيق مباشرة ، ووجهت لي تهمة محاولة دخول إسرائيل بشكل غير قانوني ، بعد 3 أيام من

التحقيق وكنت لغاية هذا اليوم لم أتعرض لأي نوع من التعذيب، فوجئت أثناء التحقيق بضابط التحقيق يعرض علي التعاون مباشرة معهم مقابل مبلغ مالي كبير بحسب حديثه، وذلك من أجل عملية السلام بيننا ، على حد تعبيره ، فقلت له: لا وألف لا لن أتعامل معك ، وانفعل واعتدى علي بالضرب ، بعد أسبوع من اضرب أعدت إلى التحقيق، وفوجئت به يهددني بأمي، وإخوتي الصغار، وهدم منزلنا عليهم ، إن لم تتم المساعدة ، ونتيجة لذلك وافقت على الارتباط ، وتم تزويدي بجهاز محمول ....وتم تزويدي بقلم وطلب مني وضع علامة على أعمدة الإنارة والشوارع التي تتواجد فيها المقاومة، تم ضبطي من قبل الشباب واعتقالي ". (ك،ك، افادة أمام الحركة العالمية للأطفال)

4.1.4 التخويف

تلجأ أجهزة الأمن الإسرائيلية أثناء التحقيق مع الأطفال في المعتقلات إلى إدخال الرعب إلى نفوس الأطفال، إما بالصراخ، والتهديد بالقتل، ولعب مسرحية يتبادل أدوارها المحققون مع الأطفال. نظرا لصغر سن الأطفال، وقلة تجربتهم، فإن هذا الأسلوب يؤتي أكله في أغلب الحالات التي يتعرض فيها الأطفال إلى عمليات التخويف. (طرق الإسقاط في شباك الشاباك، ب.ت : 23)

الطفل (ع.ن) 16 عام من منطقة جنين في إفادته أمام الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال يقول: " دخلت إلى مكتب التحقيق، حيث كان هناك الضابط، وبدأ في الكلام معي وقال: أهلا وسهلا، أنت صغير والله حرام، ليش أنت هان، وقلت له: أنا ما بعرف أنت بتعرف، وقال الضابط: أنا زي أبوك ما تخاف احكي. وأنا لم أكن أتكلم معه لأني كنت خايف منه، وكان في خارج الغرفة شخص ذو وزن ثقيل وينظر بطريقة حادة، ولهذا كنت أشعر بالخوف ". (ع.ن، افادة أمام الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال)

في حالة هذا الطفل مارس المحققان دورين مختلفين تماما، فالأول مارس دور المهادن المسالم الذي يريد مصلحة الطفل، والآخر في الخارج رمق الطفل بنظرات حادة. الأطفال في هذه الحالة أمام خيارين: إما ذلك الوحش الرابض في الخارج، أو هذا الحمل الوديع الذي يتكلم معه، وستكون النتيجة حتما التعاطي مع الحمل الذي يشكل المنفذ والمخرج من هذا المأزق، وعليه يمكن استغلال هذا الشعور من أجل جر الطفل إلى الاعتراف، أو ربطه مع أجهزة الأمن الإسرائيلية.

يقول الدكتور صالح مراعبة في هذا المجال: "إن الطفل هو أمل المستقبل لأي شعب، وبالتالي فإن بناء وتنشئة الطفل في مراحل معينة من العمر هي التي ستكسبه الصفات والخصائص في المستقبل، فإذا استطعنا

أن ننمي في الطفل قيم واتجاهات وطنية، محبة لوطنه ولديه مواصفات المواطنة الصالحة، فان ذلك سيساهم في تماسك المجتمع ووحدته، وفي صموده وتصديه لكل محاولات التهويد التي يقوم بها الاحتلال.

أما إذا ترك أطفالنا دون توجيه وتنشئه صحيحة فان إمكانية وصول المخابرات الإسرائيلية إلى هذا الجيل سهلة المنال، وفي ظل المناطق الفلسطينية المفتوحة للإسرائيليين. اعتقد جازما أن الإسرائيليين يعون ذلك جيدا ويعولون كثيرا على عمليات مسح الدماغ وعلى إكساب الطفل الفلسطيني في مراحل تنشئته الأولى روح الاستسلام والانهزام بطرق متعددة منها مثلا، محاولة اعتقال بعض الأطفال بصفات معينة وترهيبهم وتخويفهم، ومن ثم استخدام أسلوب الثواب والعقاب وصولا إلى استسلام الطفل لكل ما يملى عليه أو يطلب منه من سلوكيات قد تصل أحيانا إلى المس بالمحرمات حتى يسهل فيما بعد السيطرة عليه وتهديده وتمرير كل ما يريدون له ولأقرانه، وأحيانا لبعض أفراد أسرته". (صالح مراعبة، أيار 2007 ، مقابلة شخصية) تستمر الأجهزة الأمنية "الإسرائيلية باستخدام التهديد والتخويف بعد ربط الأطفال، لضمان استمرارهم في العمل لصالحها كما يروي (و.و) ، و(م.س) في اعترافهما.

5.1.4 التهديد باعتقال أحد أفراد الأسرة

تستغل الأجهزة الأمنية الإسرائيلية العاطفة لدى الأطفال، وانتمائهم لأفراد أسرهم فتهددهم باعتقال أحدهم. يتم التركيز خصوصا على التهديد باعتقال الإناث كالأم، أو الأخت، أو الزوجة أو البنت، التي تشكل شيئا مقدسا للإنسان الفلسطيني، وقد يتم تنفيذ هذا التهديد كورقة ضاغطة على الأطفال. لا يعني هذا استثناء التهديد باعتقال آخرين من أفراد الأسرة، فقد يتم التهديد باعتقال رب الأسرة أو معيلها، خصوصا إذا كان هو المعيل الوحيد، فيتم التهديد باعتقاله ومن ثم يقوم ضباط المخابرات بتوضيح ما سيترتب على اعتقال رب الأسرة أو المعيل من نتائج كتوقف مصادر الرزق عن العائلة وما ستعانيه العائلة في غياب رب الأسرة مما يؤدي إلى رضوخ الأطفال لهذا التهديد والانهيار ثم الارتباط. (خالد الزغل، نيسان2007، مقابلة شخصية)

6.1.4 اعتقال طلبة التوجيهي

تعتبر مرحلة التوجيهي بالنسبة للفلسطينيين مصيرية يتحدد من خلالها مستقبل الطلبة. إذ أن هذه المرحلة حصاد لسنوات عديدة من التعليم، يراهن عليها الطلبة وذويهم، لإكمال الدراسة الجامعية، وعليه فان الأسرة الفلسطينية كلها تنشغل في توفير الأجواء المناسبة والاحتياجات من أجل، اجتياز ابنها هذه المرحلة بنجاح، وتناقش الأسرة مع ابنها آفاق المستقبل، ونوعية الدراسة التي يتمنون لابنهم دراستها. تلجأ أجهزة الأمن الإسرائيلية أحيانا إلى اعتقال طلبة التوجيهي والذين تتراوح أعمارهم بين 17-18 عاما، وتضع الطلبة في جو نفسي ضاغط خصوصا إذا كان الاعتقال قبل بدء الامتحانات بفترة وجيزة والطالب قد أتم استعداده لتقديم

الامتحانات، فتقول له: "إن مستقبلك سوف يضيع عليك، وأن أولاد صفك سوف ينجحون ويدرسون في الجامعات، وعند خروج النتائج سيفرح كل الأهل ويغنون إلا أهلك لأنك سوف تسقط وسيضيع مستقبلك، وإن أردت هذا الشر أن لا يحدث وأن لا تسقط، فتعاون معنا، وأن كنت غير مهتم لأمرك فاهتم لأمر أمك وأبيك الذين حضروك لهذا اليوم لكي تنجح". في ظل هذا الضغط يقع الأطفال فرائس سهلة لهذه الأجهزة ويرتبطون مقابل إطلاق سراحهم وتقديمهم امتحانات التوجيهي. (وحيد القدومي، كانون أول 2006، مقابلة شخصية)

7.1.4 التلويح بتشويه سمعة الطفل في بلده وبين أهله

يتم ذلك بتهديد الطفل أثناء التحقيق، أو عن طريق استدعاء الطفل إلى مقابلة ضابط الأمن عدة مرات في فترة قصيرة، مما يضعه في دائرة الشك أمام المحيط، وقد يعتقل الطفل لفترات قصيرة جدا، ثم يطلق سراحه خصوصا إذا كان ناشطا، مما قد يوقعه في دائرة شك المحيط، يترافق هذا مع بث الإشاعة من قبل أجهزة الأمن الإسرائيلية حول الطفل بأنه عميل، يتم بعدها استدعاء الطفل والضغط عليه لربطه مع أجهزة الأمن الإسرائيلية. (خالد الزغل، نيسان2007، مقابلة شخصية).

في مقابلة تم إجراؤها مع الطفل (ع.م.ط) يقول :" كان عمري 15 عاما ، عندما تم اعتقالي وأنا أقوم بإلقاء الحجارة على الجنود ، ثم تم اقتيادي إلى مركز تحقيق شرطة عارة، وهناك تم التحقيق معي ، وسؤالي عن الذين يلقون الحجارة ،فأنكرت معرفتي بأي واحد منهم، كما سئلت عن المطاردين في بلدتي ، وأيضا أنكرت معرفتي بهم ،وبما أنني ضبطت متلبسا فقد اعترفت عن نفسي بالتهمة الموجهة إلي بإلقاء الحجارة. بناء على ذلك، وبناء على اعترافي فقد تم سجني 3 سنوات، فقط بسبب إلقاء الحجارة، ثم نقلت إلى سجن التلموند، حيث يوجد كثير من الأشبال هناك حتى سن 17 عام.

بعد ستة شهور من اعتقالي، طلبني ضابط المخابرات المسؤول عن منطقتنا المدعو (شلومو)، وقابلني بحضور مدير السجن، طلب مني أن أتتبع له حركات الأشبال واتصالاتهم، وكل تحركاتهم في السجن، مقابل إطلاق سراحي من السجن بعد شهرين، كما وعدني بإعطائي هوية "إسرائيلية"، وأموال، ووعدني ببناء بيت لي داخل إسرائيل وإسكاني فيه، فوافقت على العمل معه أولا لطول فترة حكمي، ثانيا، للمغريات التي قدمها. وبالفعل قمت بمراقبة الأشبال وتحركاتهم واتصالاتهم، ورفعها إلى ضابط المخابرات، وبعد انقضاء الشهرين، قابلني الكابتن(شلومو) وطلب مني الدخول إلى إحدى الغرف التي يوجد لها بابين، أثناء دخولي لاحظت وجود كاميرا مثبتة أعلى الباب الذي دخلت منه، بعد خمسة دقائق دخلت فتاة تلبس قميص نوم، وخلعت ملابسها وبدأت بالتحرش في، ولم أرضى أن ألمسها، وطلعت من الغرفة وقابلني الضابط وهو يضحك. قال لي ضابط المخابرات: خلال خمسة دقائق ستغادر السجن، ولكن أريد منك أن تتتبع لي الشاب(خ.خ)، وأن تتابع أخباره

والأماكن التي يرتادها، ومع من يمشي في البلد.قلت له: ماشي موافق، وأعطاني جهاز بلفون ورقم هاتف خاص بالضابط، وأربع كروت بلفون، ومائتي شيقل.
عندما عدت إلى البلد توجهت إلى الشاب(خ.خ)،وأخبرته بوجود أخيه بما حصل معي في السجن .طلب مني أن أتابع مع الضابط (شلومو)، وبالفعل اتصلت معه مرتين، وأخبره في كل مرة أن (خ.خ) موجود في المكان الفلاني، ويكون (خ.خ) فعليا في مكان آخر. بعد اتصالي معه مرتين وكذبت عليه، خفت من أن (خ.خ) يريد الإيقاع في هو وأخوه.

بعد انقطاعي عن الاتصال مع الكابتن (شلومو)، حيث كان يحاول الاتصال معي وفي كل مرة يرن البلفون كنت اطفيه، جاء إلى بيتنا واعتقلني أنا وأخوتي جميعا، لكي يغطي على اعتقالي، وفي السجن صار يهدد في ويقول في الك صور عندنا مع البنات اللي كنت تدخل معهن، وصار يقول لي بدي أوزعهن بالبلد عندكم. لم أقلق لأن هذا الشئ غير صحيح، فقلت له يمكنك إعطائي إياهن، وأنا بوزعهن في البلد، وعندما راني استهزئ به بدأ بضربي، وهددني بإعادتي إلى السجن، فقلت له إني موافق للعودة إلى العمل معه، وطلب مني مراقبة نفس الشاب.

عند إطلاق سراحي وإخوتي، عدت وجلست مع الشاب(خ.خ) وأخيه، وطلبت منهم ضمانات على أنهم ما يضروني، وأريد ضمانات عند السلطة، وأن أجلس مع ضابط مخابرات فلسطيني وأفهمه القصة. عندما جلسنا مع ضابط المخابرات الفلسطيني، أخبرته بكل القصة، وأكد الشاب(خ.خ) على أقوالي، بعدها طلب ضابط المخابرات الفلسطيني من (خ.خ) وأخيه المغادرة وأبقاني عنده ، وقال لي اسمع: هيك كثير يا (ع.م.ط)، لازم تحكي لأبوك وأخوك الكبير، وقبل مغادرتي أدخل (خ.خ) وأخوه وقال لهم، إن الشاب خائف على حياته ،وبالفعل أخبرت والدي وأخي الكبير بالقصة ، الذين بدورهم أخذوني مرة أخرى عند ضابط مخابرات فلسطيني ، هناك حققوا معي ،وبالتحقيق لم يقتنعوا ،وأخذوا مني افادتين ،وشكوا في أمري ، فطلبت منهم مقابلة الضابط الذي قابلني أول مرة و(خ.خ).
في نفس الليلة أحضروهم، ضابط المخابرات و(خ.خ)، الذين أكدوا على أقوالي، وبرأوني أمام الضابط ،فطلبت منهم العودة إلى البيت فرفضوا ، لأن خبر تعاملي مع الاحتلال كان قد انتشر في البلد كما النار في الهشيم ، ولا أعلم من أين عرف الناس.
في ذات الليلة طلبت و(خ.خ) العودة إلى البلدة لمعرفة من أشاع الخبر، حيث كان (خ.خ) يشك بأحد الأشخاص أنه يتعامل مع الاحتلال، وأنه هو من أشاع الخبر، وبالفعل توجه إليه بعض الشباب، وبعد التحقيق معه وتسجيل التحقيق، اعترف انه مرتبط مع أجهزة الأمن الإسرائيلية، وأن الضابط (شلومو) هو من طلب منه إشاعة الخبر في البلدة. بقيت طوال هذه الفترة عند المخابرات الفلسطينية لحين جاء الشريط الذي برأني، ثم طلبت العودة إلى بيتي إلا أنهم رفضوا معللين ذلك بالحفاظ على سلامتي، بعد شهر ونصف قضيتها في بيت أحد ضباط المخابرات الفلسطينية، عدت الى منزلي، ولم تراجعني المخابرات الإسرائيلية بعدها.
كانت مصيبتي مع أهل بلدي، الذي بدأوا ينادوا علي باسم "شلومو" بدل (ع)، مما ضايقني، وفكرت مرات كثيرة، بتفجير نفسي داخل إسرائيل، لأنهم هم السبب في كل ما يجري، إلا أنني لم أوفق في ذلك.

اليوم الناس نسيت، ولم يعد أحد يضايقني وأنا أعمل في عملي، ولا علاقة لي بأحد. " (ع.م.ط، أيار،2007، مقابلة شخصية)

في حالة الطفل "ع.م.ط " نلاحظ أن جهاز الأمن الإسرائيلي هدد الطفل بنشر صور له لفضحه، وعندما فشل الجهاز في الاستمرار بإسقاط الطفل، قامت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية بتشويه صورة الطفل فعليا، وفضحه في بلده.
الحدث الآخر الذي يمكن استنتاجه هو التصرف الفردي غير المسؤول لرجل المخابرات الفلسطيني، وهو امتداد لنفس التصرفات والمعالجات الخاطئة لمشكلة العملاء التي انتهجتها الفصائل والقوى الفلسطينية، والذي عاد بالضرر في كثير من الحالات.

8.1.4 الصور

تقوم أجهزة الأمن الإسرائيلية بدبلجة صور للأطفال بأوضاع جنسية ثم تهديدهم بنشرها، أو بدبلجة صور لأحد/ى أقرباء الطفل، والتهديد بنشرها. (حمدان سعيفان، نيسان2007، مقابلة شخصية).
يقع في هذا الإطار (الإسقاط الجنسي)، والذي يتم من خلاله تصوير الأطفال في أوضاع جنسية، وسنتعرض لهذا الموضوع لاحقا.

9.1.4 التعذيب

أجازت المحكمة العليا الإسرائيلية للشاباك استخدام العنف، وأساليب الهز العنيف والضغط الجسدي عام 1996 في تعذيب الفلسطينيين، لانتزاع الاعترافات منهم. (فروانة، 2006 :7) أطلقت هذه الإجازة القانونية يدي الشاباك في تعذيب الفلسطينيين، فتعرض المعتقلون ومن ضمنهم الأطفال إلى أصناف شتى من التعذيب الجسدي والنفسي. انطلقت أجهزت الأمن الإسرائيلية في تعذيبها الجسدي من القاعدة القائلة بأن" الانهيار الجسدي يتبعه انهيار نفسي" وبالتالي كسر صمود الأطفال وانهيارهم ليصبحوا لقما سائغة لتجنيدها للعمل لصالحها. قد تهدد هذه الأجهزة باستخدام أدوات تعذيب خيالية لإدخال الرعب إلى نفوس الأطفال، والتأثير على معنوياتهم وصمودهم. (فلسفة المواجهة وراء القضبان، ب.ت :96)
" ابتدأت الجولة الأولى من التحقيق وتم إدخالي إلى غرفة التحقيق، حيث تواجد هناك ضابط تحقيق، أخذ الحالة الاجتماعية ثم ابتدأ التحقيق بضربي على كافة أنحاء جسدي لمدة ربع ساعة مرفقا الضرب بالشتائم،

وقال لي: أن ثلاثة من الشباب اعترفوا عليك، وسيتم مواجهتهم بك، واذا لم تعترف سيتم محاكمتك بقانون تامير الذي يضاعف الحكم عليك، إذا لم تعترف ووجد عليك شهود، وأنه يجب علي الاعتراف بانتمائي لحماس، أخرجوني لمدة ربع ساعة وشبحوني، أعادوني بعدها إلى جلسة تحقيق ثانية ابتدأت بالضرب أيضا". (ز.م،نيسان 2007 ، مقابلة شخصية).

10.1.4 التهديد بالقتل

تهدد أجهزة الأمن الإسرائيلية الأطفال أثناء الإعتقال والتحقيق بالقتل، مما يدخل الرعب، والخوف في نفوس الأطفال، قد يمهد هذا الخوف والرعب الأطفال للرضوخ للضغوط التي تمارس عليهم للارتباط. (فلسفة المواجهة وراء القضبان، ب.ت: 92)

2.4 ثانيا، الترغيب:

لقي هذا الأسلوب رواجا كبيرا في فترة أوسلو، أكثر من أي فترة سابقة، وذلك في جو الإحباط والاغتراب الذي عاشه المجموع الفلسطيني، ويعتمد هذا الأسلوب على إشباع الرغبات وتقديم التسهيلات ويشمل هذا الأسلوب:

1.2.4 الوعد بإطلاق سراح الطفل من المعتقل، أو أحد أفراد الأسرة المعتقلين:

إذا كان الطفل نفسه متهما بتهم خطيرة، أحكامها عالية،_ حسب الادعاءات الإسرائيلية_، يتم بناء على ذلك مساومة الطفل بإطلاق سراحه، أو تخفيف الحكم عنه مقابل الارتباط والتعاون مع أجهزة الأمن الإسرائيلية.

أسلوب آخر تلجأ إليه الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وهو تضخيم أي عمل يقوم به الطفل الفلسطيني، وإيهامه بأنه سوف يتم حكمه حكما عاليا، طبقا للأعمال التي قام بها، وما سيترتب على ذلك من دمار مستقبله، وتركه للمدرسة.

قد تعد أجهزة الأمن الإسرائيلية الطفل بالإفراج عن أحد أقاربه، والذي قد يكون محكوما بأحكام عالية أو معتقلا. (باسيا(2001: 32).

يقول (ع.ط) :"كان هناك شابين، اعتقلوا بتهمة التخطيط للقيام بعمل عسكري، أثناء التحقيق معهم، عرضت عليهم أجهزة الأمن الإسرائيلية الارتباط مقابل الإفراج عنهم، أثناء التحقيق النقوا مع احد الأخوة وأخبروه بالعرض الإسرائيلي، فطلب منهم الموافقة، ومراجعة احد الأخوة خارج السجن، وبالفعل وافقوا على

الارتباط، وتم إطلاق سراحهم، بعدها قاموا بمراجعة الشخص الذي طلب منهم مراجعته، حيث قام بدوره بإعلام الأجهزة الأمنية الفلسطينية التي وجهتهم، وقام الشبان بإتلاف شرائح هواتفهم، وما زالوا حتى اللحظة من الشباب الوطنيين ". (ع.ط، أيلول 2007، مقابلة شخصية)

2.2.4 منح التصاريح:

ازدادت وتيرة العمل في إسرائيل مع غياب المخططات الاقتصادية، والتنموية الفلسطينية، وعدم قدرة السوق الفلسطينية على استيعاب الأعداد المتزايدة من الأيدي العاملة، والممارسات الإسرائيلية على ارض الواقع، كذلك فرق الأجور للعمل نفسه ما بين إسرائيل والمستوطنات، والأراضي الفلسطينية. (بيلين، 1998: 3) بلغ عدد العمال الفلسطينيين داخل إسرائيل قبل إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية حوالي مئة وعشرين ألف عامل، انخفض عدد هؤلاء عند إنشاء السلطة إلى ما يقرب من50 ألف، عادت هذه الأرقام للارتفاع حيث وصلت في النصف الأول من عام ألفين إلى ما يقارب مئة وخمسة وعشرين ألف عامل، في المجالات الخدماتية، والصناعية والزراعية. (سليمان ،شتاء 2003 :115) كما نصت الاتفاقيات الموقعة بين السلطة الوطنية الفلسطينية على سيطرة إسرائيل على كافة المعابر، بالإضافة إلى وجود الحواجز التي قطعت أوصال الضفة الغربية.

ربطت إسرائيل مصير الشعب الفلسطيني عمالا ومسافرين بتصاريح تصدرها للسماح للعمال بالدخول إليها أو للعبور عبر الحواجز. (ديوان وشعبان (ب.ت) :4) حيث فرضت إسرائيل شروطا محددة لمن يحق له الحصول على تصاريح العمل أو السفر، وكان يتم إلغاء هذه التصاريح في حالة الإغلاق الشامل (عبد الرازق وآخرون ،2001 :8). أفقدت هذه السياسة الآلاف لمصدر رزقهم ومعيشتهم، والقائم على العمل داخل إسرائيل، أو المستوطنات والمناطق الصناعية، ناهيك عن الحاجة لهذه التصاريح للسفر إلى الخارج، أو التنقل ما بين غزة والضفة، أو التنقل عبر الحواجز، أو الدخول إلى إسرائيل للعمل.استخدم نظام التصاريح من قبل إسرائيل كمصيدة للإيقاع بالفلسطينيين، وربطهم بأجهزتها الأمنية، واستغل هذا النظام أيما استغلال خصوصا مع انتشار البطالة والفقر في الأراضي الفلسطينية حيث وصلت نسبة الفقر إلى 90% مع بدايات عام 2000 . (يونس ،نيسان2000 :210) وقد أصبحت الحياة من دون هذه التصاريح شبة مستحيلة، لا سيما فيما يختص بالعمل داخل إسرائيل ومستوطناتها أو التنقل ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وأثرت سياسة الحصار والإغلاق والحواجز سلبا على كافة مناحي الحياة الفلسطينية اليومية، وطالت قطاعات عدة منها: التربوية، والاقتصادية، والحكومية، والاجتماعية، وأصابت الحياة اليومية للفلسطينيين بشلل شبه كامل. (فلسطين،وزارة العمل ،1997 :42) شكل هذا الوضع وفي ظل غياب

الوعي الوطني، والتغيرات القيمية التي سادت في المجتمع في هذه الفترة_ بيئة خصبة، لنمو العديد من الأمراض الاجتماعية، والنفسية التي تؤثر سلبا على شخصية الفرد، وتنعكس قيميا واتجاهيا باتجاه الذات والآخرين، (شديد،2001 :1) واستغلته إسرائيل في تجنيد الفلسطينيين للعمل مع أجهزتها الأمنية. ويمكن تقسم هذه التصاريح الى ما يلي:

1.2.2.4 تصاريح العمل والبطاقات الممغنطة:

أجبر الفلسطينيون الراغبون في العمل داخل إسرائيل، أو في المستوطنات أو في المناطق الصناعية على نيل بطاقة ممغنطة قد تؤهلهم الحصول على تصريح عمل. استغلت إسرائيل هذا الجانب من الحاجة الفلسطينية –للعمل من أجل تحصيل لقمة العيش وخصوصا في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية_ لإسقاط الكثيرين في براثن أجهزتها الأمنية، حيث تم مساومة الفلسطيني ووضعه بين خيارين: إما الارتباط مع أجهزة الأمن الإسرائيلية، أو عدم منحه التصريح اللازم، أو سحب التصريح منه، مما يعني فقدان مصدر الرزق وعدم توفر مصدر رزق بديل. (عباس،2004: 88)

يقول و.و : (ارتبطت مع الجيش مقابل الهوية الممغنطة منذ 12 شهر، وأعطاني 150شيقل، وأعطاني في المرة الثانية مئة شيقل مشان اظل متابع (س) في البلدة القديمة، وظليت اتابعه لمده 3 شهور، وكان يتصل علي ويقول لي انزل على المعسكر عندي، واحكي له كل شئ عن (س)، ، وبلغت عنه سبع ثمن مرات، مرات كنت انزل على المعسكر واحيانا يتصل علي وأخبره). (و.و، شريط مدمج لاعترافاته)

تلجأ الأجهزة الأمنية الإسرائيلية أحيانا إلى منح تصريح عمل لفترة محددة، يتعود الأطفال خلال هذه الفترة الزمنية على دخل معين، وفجأة تمنع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية عن الطفل التصريح بحجج أمنية، فيجد الطفل نفسه أمام مساومة بإعادة التصريح له والتعامل، أو منع التصريح والاضطرار للعمل في الأراضي الفلسطينية بدخل أقل بكثير عن مثيله داخل إسرائيل، وقد ادخل هذا النظام للعمل بعد عام 1994 ". (برهان السعدي، نيسان2007، مقابلة شخصية)

يقول (ق.ل) من بلدة مردة بالقرب من نابلس والذي يبلغ من العمر حاليا 20عاما ويعيش داخل إسرائيل: " كنت اعمل في السوق في مدينة "بيتح تكفا"، وكان عمري 15 عاما عندما بدأت العمليات التفجيرية، ولم يكن معي تصريح، جاءني ضابط المخابرات، وقال لي: إذا أردت أن تستمر في العمل في السوق فعلي أن أعمل لديه، واحضر له معلومات عن الفلسطينيين الذين يعملون في السوق، أو الذين يتواجدون هناك.
لم يكن بيدي حيلة، كنت ولدا، ماذا استطيع أن أقول لكم، هددني أن لم اعمل لديه سوف يمنعني من دخول إسرائيل لذلك وافقت على العمل معه ". (صحيفة هارتس "الإسرائيلية،2007، موقع الكتروني).

2.2.2.4 تصاريح السفر:

تشمل تصاريح السفر التي يسمح بموجبها للفلسطيني مغادرة الضفة الغربية: تصاريح السفر إلى الأردن، أو قطاع غزة أو القدس، حيث تشكل الأردن المنفذ البري الوحيد منذ احتلال عام 1976، وبعد قدوم السلطة وتنقل المواطنين ضمن التصاريح بين قطاع غزة والضفة، وكذلك الطلبة الجامعيين في الجامعات العربية والأجنبية، حيث كانت إسرائيل وما زالت تعيق سفر البعض خصوصا الطلاب منهم، لاستكمال دراستهم الجامعية خصوصا في المرحلة الأخيرة من الدراسة، وجعلها أداة مساومة مقابل السماح لهم باستكمال دراستهم. (أحمد قطامش، تموز2007، مقابلة شخصية).

3.2.2.4 تصاريح المرور عبر الحواجز والمعابر:

أقيمت الحواجز التي تقطع أوصال الضفة الغربية عن بعضها، وتمنع الناس من التنقل بحرية بين المدن عبرها. ويتم استغلال هذه الحواجز والتصاريح، من اجل ابتزاز الفلسطينيين، الذين يكونون بحاجة ماسة لهذه التصاريح، إما للعلاج أو للعمل، مقابل الارتباط مع أجهزة الأمن الإسرائيلية. (الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، 2004 :34)

3.2.4 الإغراء بالأموال:

يتم إغراء الأطفال بإعطائهم الأموال، وغالبا ما يستخدم هذا الأسلوب، مع الأطفال الفقراء الذين تعاني أسرهم من ضائقة اقتصادية.(عيسى، ب.ت: 42-47). وفي ظل ثقافة الفقر السائدة في المجتمع، تصبح الأمور أسهل بكثير.

يقول (ج.ج)، من منطقة نابلس: " انمسكت عام 1998 وكان عمري 16 سنة في سرقة سيارة، وأنا رايح على السجن لاقاني الكابتن غزال، عرض علي التجنيد والعمل داخل السجن وأن اخبره عن اللي بيضربوا شفرات وبيعملوا مشاكل، مقابل يعطيني بلفون وكرتات ويجيب لي أكل وشاي، وافقت طبعا وجندني.

وأنا طالع من السجن على باب السجن لاقاني جندي وأعطاني رقم بلفون، وقال لي: هذا رقم الكابتن غزال، بتتصل عليه منه، بعد فترة اتصلت على الكابتن غزال، قلت له: قديش بتعطيني على الواحد إذا بخبرك عن اللي بيسرقوا سيارات، قال لي مئتين شيقل، قلت له 400 شيقل، قال لي بس 200 شيقل، انا ما خبرته عن اللي بيسرقوا سيارات، صرت اخبره عن اللي بيضربوا حجار ومولوتوف وعن اللي حرقوا المصنع الكيماوي " (ج.ج، شريط مدمج لاعترافاته)

يقول الطفل (ز.م) من منطقة بيت لحم: " تم سؤالي عن وضعي الاقتصادي، فقلت لضابط المخابرات ان وضعي صعب جدا، فقال لي: أستطيع أن أساعدك، حيث أننا لدينا محققون ضعاف في اللغة العربية والظاهر أنك مبدع في اللغة العربية، فما رأيك أن تساعد المحققين في الترجمة الى العربية؟ فقلت له ريح حالك لن أتعامل معكم، فقال لي لا أريدك أن تتعامل حتى لو أنت طلبت أن تصبح عميلا فأنا لن أقبل ذلك". (ز.م، نيسان 2007 ، مقابلة شخصية)

4.2.4 الحماية:

تلجأ الأجهزة الأمنية الإسرائيلية إلى هذا الأسلوب إذا كان المستهدف يقع في مشاكل اجتماعية أو أمنية خصوصا في ظلم غياب الأمن في المجتمع الفلسطيني.

يقول (ك.م) والبالغ من العمر 18 عاما من منطقة الشعراوية في منطقة طولكرم، والذي قتل أبوه وأخوه على يد فلسطينيين: " توجه إلي ضباط المخابرات الإسرائيلية موهمين إياي أنني المستهدف القادم للقتل، وأنهم مستعدون لتوفير الحماية لي في حال، وافقت على التعاون معهم، على الفور توجهت إلى الأجهزة الأمنية وأخبرتهم بالواقعة ". (ك.م، تموز 2007 ، مقابلة شخصية)

5.2.4 الوعد بإعطاء هوية "إسرائيلية":

تعد السلطات الإسرائيلية، الأطفال بمنحهم بطاقة هوية "إسرائيلية"، والتي توفر امتيازات كثيرة لحاملها، وتعفيه من الكثير من المشاق من حيث التصاريح، والتنقل والعمل ناهيك عن المردود المادي، (خالد فرحانة،اب2007، مقابلة شخصية) وخير مثال على ذلك ما حصل مع الشاب "ع.م.ط" : " بعد ستة شهور من اعتقالي، طلبني ضابط المخابرات المسؤول عن منطقتنا المدعو (شلومو)، وقابلني بحضور مدير السجن، طلب مني أن أتتبع له حركات الأشبال واتصالاتهم، وكل تحركاتهم في السجن، مقابل إطلاق سراحي من السجن بعد شهرين، كما وعدني بإعطائي هوية "إسرائيلية"، وأموال، ووعدني ببناء بيت لي داخل إسرائيل وإسكاني فيه، فوافقت على العمل معه أولا لطول فترة حكمي، ثانيا، للمغريات التي قدمها". (ع.م.ط، أيار 2007، مقابلة شخصية)

6.2.4 الإسقاط الجنسي:

تستخدم إسرائيل الإغراءات الجنسية لإسقاط الكثيرين، خصوصا في ظل ثقافة العيب والحرام السائدة في المجموع الفلسطيني، فخلال هذا الأسلوب يتم استدراج الأطفال إلى ممارسة الجنس، ويصورون بكاميرات خفية، ويتم هذا إما داخل المعتقل، أو في مقار الإرتباط العسكري، أو خارج المعتقل في أماكن كثيرة كمحلات الملابس واستوديوهات التصوير، وتتم ممارسة الجنس إما مع مجندات في "الشاباك" أو مع فتيات فلسطينيات تم إسقاطهن سابقا، أو يقوم به شبان فلسطينيون يستدرجون فتيات يمارسون معهن الجنس، ويتم أيضا تصويرهن ثم تعرض الصور على الأطفال، مرفقة بتهديدهم، إما بالارتباط، أو الفضيحة، وغالبا ما يخضع الأطفال لهذا الابتزاز.

يقول (م.س) :"يوم من الأيام نزلت على ال(دي سي أو) على مقر التنسيق العسكري أجيب هوية ممغنطة لأمي، لما نادى على اسمها رحت بدي اجيب الهوية، مارضيش يعطيني إياها، صرت اتناقر أنا وإياه حوالي عشر دقائق، أجا ضابط اسمه "شارون" من جوى، شافني بصيح وبتقاتل أنا والجندي، قال للجندي: جيبه، فوتني على الغرفة، سألني شو اسمك؟ قلت له: "م.س"، سألني عن مكان الإقامة قلت له، قال لي: بأي حارة برضو؟ قلت له، قال لي: دقيقتين هايني جاي، طلع أجت مجندة معها واحد، ضابطة على كتفها نجمة، سألتني عن اسمي الرباعي، أعطيتها إياه، سألتني من وين ومن أي حارة؟ وأجت قعدت جنبي، سألت شو رأيك بالانتفاضة؟ يعني لازم نظل نموت، قلت لها ما ليش دخل بالانتفاضة، حطت ايدها على اجري، قامت بعدها صارت تطلع علي وتضحك، وقامت بخلع كل ملابسها وقامت رجعت تلاعب في، أنا شفت الموقف هيك ما استحملت اشي مارست معها الجنس، بعد ما خلصت لبست وطلعت.

أبو ربع ساعة خلوني لحالي، ولا هو جاي الضابط شارون وكان معه حوالي 15 صورة عرض لي اياهن، أنا بس شفتهن ارتعبت وخفت، ووقف تفكيري، قال لي: بنشر لك إياهن في البلد والمخيم والمدينة، إذا ما بتشتغلش معي، قلت له: بشتغل معك بس أهم شئ ما تفضحنيش، قال لي: طيب هاي رقم تلفوني وأعطاني 300 شيقل، وقال لي شوف لي مين بيضربوا حجار ومولوتوف بالمواجهات ". (م.س، شريط مدمج لاعترافاته)

ممارسة الجنس ليست شرطا من أجل إسقاط الأطفال، فقد تكفي قبلة مصورة من اجل إسقاط الأطفال وربطهم، كما حدث مع الطفل (س.م.م.م) في إفادته أمام الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال: "حاولت الدخول إلى إسرائيل بهدف العمل، إذ إننا أسرة مكونة من خمسة عشر فردا ووضعنا الاقتصادي سيئ ويزداد سوءا.....وفي محاولتنا دخول إسرائيل تم اعتقالنا، لقد اعتقلونا لمدة لا تتجاوز الشهرين، استمر التحقيق معي لمدة عشرة ايام متتالية بمعدل أكثر من خمس ساعات يوميا، مرفقا بوسائل شتى من التعذيب والشبح..... كانت قواي تنهار يوما بعد يوم، وبعد العشرين يوم فوجئت بمعاملة متغيرة من قبل المحققين اتسمت بالاحترام،....وبعدها وجدت نفسي أعود مرة أخرى لمكتب ضابط التحقيق الذي رحب

بي وأجلسني وأمر بفك قيودي، ثم قال لي: نحن نعرف أوضاعك جيدا وأنت شخص محترم ومسالم وتعاني من ظروف اقتصادية صعبة، ونرغب في مساعدتك.... ولكن كل ما نطلبه منك هو أن تساعدنا أن نعيش بسلام ونمنع الذين يريدون قتلنا جميعا في هذه المنطقة "

" وبعد ذلك أنهى التحقيق وتركني في الغرفة لوحدي لمدة تتجاوز الساعة، ثم حضرت مجندة إسرائيلية، ومعها كوب من الشاي وقدمته لي وبدأت تتحدث معي بعربية مكسرة عن الأمور العامة في الحياة مثل الحرب والسلام، ولكنها ابتعدت عن الحديث في العربية..ثم حولت لغرفتي " الزنزانة " وعلى مدار ثلاثة أيام لم يكلمني احد، في اليوم الرابع طلبني ضابط المخابرات ليسمع رأيي وبمجرد دخولي قال لي ما قلت في العرض ، بمجرد ان قلت لا ، تعصب وانهال علي بالضرب، وهنا تتدخل المجندة وتخرجه، وتحضر بعض من الشاش والدواء ، وتبدأ في مسح أثار ضربه ، وأثناء ذلك كانت تقترب مني أكثر فأكثر ، وأخذت تلمس جسدي في أماكن حساسة ، ثم قبلتني في فمي ، وكنت لا أدري ماذا افعل ، وبعد مدة لا تتجاوز خمس دقائق وهي على هذا الحال انصرفت فجأة ، وعاد الضابط ليعرض علي صور تلفزيونية ويهددني بفضيحتي أنا وأهلي إذا لم أوافق ، فاضطررت لذلك ، طلب مني متابعة بعض الشخصيات العادية في المنطقة "

، ولكن بعد ان تم إخراجي من السجن تم تزودي بجهاز تليفون للاتصال بهم لتحديد موعد للمقابلة، ولكن بعد أسبوعين كشف احد أخوتي الموضوع، وجلس معي ليسألني عن جهاز التليفون " المحمول " ومن وين وكيف حصلت عليه، فحاولت الكذب، ولكنه لاحظ علي بعض الأمور، فضغط علي فاعترفت له، فأخذني لأصدقائه في الأمن الفلسطيني، ومنذ ذلك الوقت لا يوجد أي اتصال معهم ". (س.م.م.م، إفادة أمام الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال)

"يقول أحد العملاء من منطقة القدس، قال لي ضابط المخابرات الإسرائيلي: أريدك ان تسقط أكبر قدر من البنات الفلسطينيات، حتى تصبح البنت الفلسطينية كبنت تل أبيب " برهان السعدي، نيسان2007، مقابلة شخصية)، ويقع ضمن هذا الاطار عمليات "اللواط" التي يخضع الكثيرون من الأطفال لها، والتي تتم بنفس الطريقة من الابتزاز بعد التصوير. (الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، 2004 :33) يقول (ر.ر): " ان الطفل (ك.و) مختل عقليا ويبلغ من العمر حاليا 17 عاما، ومنذ ان كان عمره 11 عاما، تم استغلاله في ممارسة اللواط من قبل الكثيرين، واهتدى إليه العملاء، حيث كانوا يغرون بعض الأطفال بممارسة اللواط مع هذا المختل عقليا ثم يقوموا بتصويرهم، وتهديدهم بهذه الصور وفضحها، مما اضطر الكثيرين منهم إلى الارتباط ". (ر.ر، ايار ،2007، مقابلة شخصية)

3.4 ثالثا، الإقناع:

تعد الأساليب النفسية من الأدوات الفاعلة التي تستخدمها أجهزة الأمن الإسرائيلية في حربها ضد الفلسطينيين، وفي تجنيد الأطفال كعملاء، ويتجسد ذلك في أسلوب الإقناع الذي تلجأ إليه هذه الأجهزة، وخصوصا أن الأطفال لا يمتلكون خبرة نضالية، أو تعبوية أو حياتية، تعمل كمانع مضاد لهذا الأسلوب. (زياد العقاد، نيسان2007، مقابلة شخصية).

وفي ظل ظروف سياسية، واجتماعية واقتصادية معينة، يتم من خلالها وضع الكل الفلسطيني من أفراد ومجتمع ووطن وثورة في دائرة الفشل والتشويه، والاحتلال في دائرة النجاح والقوة، مما يؤدي إلى غسيل دماغ الطفل، وإعادة برمجته وإيقاعه في مربع الأنا المضخمة، فيقول ضابط المخابرات للطفل: إن الاحتلال هو الأقوى والأصح، بدليل قوته، وانتصاراته، وسيطرته على الوضع في العالم وأن الاحتلال يعرف كل شئ، وأن كل الشعب الفلسطيني عملاء وجواسيس، وأن أبناء المسئولين لا يموتون ويتعلمون في الدول الأجنبية وأبناء الفقراء يموتون. (بيومي، 1994: 58)

بعض الأطفال مورس عليهم نوع من غسيل الدماغ، بمحاولة إقناعهم أنهم ليسوا خونة وأنهم يعملون لصالح بلدهم، لأن مصلحة بلدهم تقتضي التعاون مع إسرائيل، فبعض هؤلاء الأطفال الذين كان توجههم إسلاميا تم إقناعهم أنهم يتعاونون مع أجهزة الأمن الإسرائيلية ضد تنظيمات علمانية كافرة أو شيوعية ملحدة. وعلى نفس الموال، تم ممارسته مع الأطفال المؤيدين للتنظيمات والتيارات الوطنية، بإقناعهم بأنهم يتعاونون مع أجهزة الأمن الإسرائيلية من أجل ضرب من يريدون إفشال المشروع الوطني الفلسطيني، وإقامة إمارة متخلفة تعيد الشعب إلى التزمت وقمع الحريات. بأسلوبها هذا، حاولت أجهزة الأمن الإسرائيلية خلق قاسم مشترك مصلحي بينها وبين المستهدف، وحالة من التناقض بين مصلحته الشخصية والمصلحة الوطنية. (رياض شريم، تموز، 2007، مقابلة شخصية)

البعض الآخر من الأطفال تم استغلال حرصهم على الوطن وحبهم له، وخوفهم على أبناء شعبهم من القتل والتعذيب عن طريق إقناعهم بضرورة التعاون مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، "يتبع جهاز المخابرات خدعة في معظم الأحيان، وهي أن لا يطلب من الشاب أن يكون عميلا أو خائنا، بل أن يكون متعاونا لكي لا يقوم الجيش بإطلاق النار على أبناء الشعب الفلسطيني، ولكي تمنع أنشطة تعود بالضرر على الفلسطينيين، أي أن هدف المخابرات هو التعاون وتقليص الاحتكاك بين الاحتلال والشعب وتقليص الخسائر، وهذا ينطلي بكثير من الأحيان على الأطفال، بل في معظم الحالات هؤلاء الأطفال

يرفعون تقاريرهم عن معلومات شخصية اجتماعية، وتحركات ووجهات نظر، كما لو كانت معلومات عادية، بينما جهاز المخابرات يبني عليها ويستفيد منها في عمليات المراقبة والملاحقة والضرب." (أحمد قطامش ، تموز 2007، مقابلة شخصية)

تستغل إسرائيل الانتماء الوطني لدى الأطفال، من اجل، تجنيد البعض للعمل في خلايا مخترقة أمنية، أو كلها تابعة للعملاء، للإيقاع ببعض الأطفال، يقول الطفل (ك.ن.ع) 17 عام، من جنين أمام الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال:" كنت معتقد بأنني أعمل بنواحي وطنية، حيث كنت أوجه من قبل شاب في السادسة والثلاثين من عمره، وكنت انقل له عدة معلومات حول أشخاص وعائلات، وكنت واثق منه كونه معروف بمنطقة سكنه ويصلي وسمعته طيبة، وكان يزودني أحيانا بكروت جوال ونقود، وبقي الحال حتى وجهني يوما للخط الأخضر " خط الهدنة " لأستكشف الأمر، وهناك ألقي القبض علي، ونقلت للسجن وبقيت به ستة أيام، وتركت دون تحقيق لمدة يومين، بعدها حقق معي المحققون وواجهوني بأني قد ساعدتهم، ونقلوا إلي بعض المعلومات الشخصية الصحيحة عني، وعن ما نقلته للشاب، وللإفراج عني يجب علي الاتفاق مع المحقق للمساعدة واستمرار المساعدة.

وهنا حاولت الرفض، ولكن دون جدوى، وإنني أحسست أن أمر الرفض قد فات أوانه، وطمعتهم بالمساعدة وخرجت، وتحدثت مع أقاربي ونقل الصورة للجهات المعنية، وتم استجوابي وتحدثت لهم عن ما سبق ذكره، واعتقل الشاب ومازال رهن الاعتقال." (ك.ن.ع ،إفادة أمام الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال)

تهدف إسرائيل إلى إفقاد الثقة بكل الشخصيات التي تمتلك سلوكا قويما، والتي لها واجهة وطنية، وبالتالي انكفاء الشباب الفلسطيني عن الخوض في العمل الوطني، والثاني: إدخال عدم الثقة إلى السلوكيات الحميدة في المجتمع وبالتالي ضرب المجتمع الفلسطيني.

4.4 رابعا، الإكراه :

تلجأ الأجهزة الأمنية الإسرائيلية إلى أسلوب الإكراه من أجل إسقاط الأطفال في شباكها، والتعامل مع أجهزتها بعد أن تفشل بالأساليب والطرق التي ذكرناها سابقا.

الطفل (ل.ل) 17 عام من منطقة نابلس، وحسب إفادته أمام الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال يقول :" .. وأعادوني الجنود إلى الغرفة نفسها، ودخلوا بعد ذلك البنتان اللتان جاءتا عند المحقق، كنت لوحدي في الغرفة، ودخلتا على الغرفة، ويلبسن ملابس غير جيدة، ثم وقفت وتكلمت معهن باللغة الانجليزية والعربية، أنه التي سوف تقترب كمان خطوة مني سوف اقتلها، ثم خرجن من الغرفة، وفي نفس اللحظة رجعن ودخلت البنتان مع الشباب الأربعة " العصافير" ووقفت البنتان في زاوية الغرفة، وبدأ الشباب الأربعة بضربي لفترة نصف ساعة، وكان الضرب على جميع أجزاء جسمي، وبعد ذلك تعبت من الضرب، أوقفوني على حائط الغرفة ومسكوا يداي بشكل + وطلبوا من البنات أن يقتربن، وكانت ردة فعلي بأن بدأت

اقرأ القران بشكل قوي والنظر في وجوه البنات، وبعد ذلك تركوني كلهم وخرجوا خارج الغرفة " (ل.ل، إفادة أمام الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال)

بعد فشل الأجهزة الأمنية الإسرائيلية في تجنيد احد الأطفال بالإكراه، فإنها لا تتوانى عن استخدام طرق أخرى، الطفل ر.س.ع 16 عام، من منطقة جنين يقول في إفادته أمام الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال: " في أول يوم قال لي الكابتن عماد، بدك تعمل معنا، وقلت له ما بعمل معكم، وبعدها في أيام وأثناء التحقيق أخذني الكابتن إلى غرفة فيها صور شهداء وصور فتيات عاريات، وخلاني عشر دقائق في الغرفة، وبعد عشر دقائق عاد الكابتن وصار يقول لي عن صور العاريات إذا هي صور جيدة أم لا ، وقلت له بأن هذه الصور غير حلوة وبأن صور الشهداء أحلى، وبعدها ضربني ورجعني إلى المكتب الذي كنت فيه في البداية، في آخر خمس أيام أخذوني على سجن الحلمة، وثاني يوم ودوني على الكابتن ، وصار يقول لي : كيف حالك؟ وين أنت يا زلمة؟ فقلت له: أنا هيني عندكم ،وعرض علي العمل معهم، وقلت له: لا أعمل معكم، وفي يوم الإفراج عني كان علي شيك ب 750 شيقل، فقال لي الكابتن أنت مش دافع الشك، فقلت له: إنني دفعته ،..... وصار يقول لي ما في تروح إلا لما يودو صورة الشيك، ووصلت الصورة، وقال لي الكابتن ما في تروح إلى حين تحضر النسخة الأصلية، واتصلت مرة ثانية بأهلي وبعثوا النسخة الأصلية، وفي آخر يوم قبل ما أخرج من السجن عرضوا علي العمل معهم مرة أخرى وقلت لهم: ما بدي أعمل معكم." (ر.س.ع ، إفادة أمام الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال)

تتكرر الأساليب التي تستخدمها الأجهزة الأمنية الإسرائيلية في تجنيد الأطفال، في كثير من الحالات التي تم تجنيدها، وهذه الأساليب ليست وليدة اللحظة، بل تم استخدام كثير منها في تجنيد العملاء منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي، ولكن فصائل العمل الوطني والإسلامي فشلت بمعظمها في مجابهة هذه الأساليب، وهذا يتطلب من هذه الفصائل التركيز على التوعية الأمنية، وكيفية مجابهة هذه الأساليب، وعدم إتباع العشوائية في تنظيم الأفراد في صفوفها.

تبين لنا من خلال مراجعة 50 حالة من الأطفال ، تم مقابلتها أو مراجعة ملفاتها أن الإسقاط الجنسي استخدم لإسقاط الأطفال أو لتوثيق الارتباط مع 40 حالة، وهو ما يشكل 80% من الحالات، وهي أكثر أداة استخدمت للضغط على الأطفال وتجنيدهم. كما تبين لنا أن 10 أطفال هددوا بالسجن لفترات طويلة وهو ما يشكل20% من الحالات، وأن كافة الأطفال هددوا بتشويه صورتهم وسمعتهم في أماكن سكنهم إن لم يتعاونوا مع أجهزة الأمن الإسرائيلية. بالإضافة إلى ما تقدم فان 20 طفلا من مجموع الأطفال عرض عليهم الإفراج المبكر مقابل إطلاق سراحهم، وهو ما يشكل 40% . كما ارتبط 15 طفلا مقابل تصاريح العمل داخل " إسرائيل" وهو ما يشكل 30%. استخدمت قضية الثأر في حالة واحدة ارتبط فيها أحد الأطفال وهو ما يشكل 2%. وكذلك كانت نسبة الإقناع في التجنيد إذ أن حالة واحدة تم تجنيدها بالإقناع وهي تشكل ما نسبته أيضا 2%.

الفصل الخامس

الباب الأول: أماكن تجنيد الأطفال.

الباب الثاني: القائمون على تجنيد العملاء وكيفية الاتصال بهم.

الباب الثالث: مهام العملاء الأطفال وأدوارهم.

الباب الرابع: مصير العملاء الأطفال.

الباب الخامس :مخالفات إسرائيل في تجنيد الأطفال

1.5 الباب الأول:
أماكن التجنيد:

تستخدم أجهزة الأمن الإسرائيلية معظم نقاط الالتقاء أو الاحتكاك مع الفلسطينيين، وتستغلها في تجنيد الأطفال، نظرا لاعتماد الفلسطينيين في حياتهم اليومية، والمعيشية في كثير من المجالات على خدمات الاحتلال، بالإضافة إلى الظروف التي أوجدها الاحتلال، التي زادت من مجالات الاحتكاك كالحواجز، وغيرها، ويمكن حصر هذه النقاط بما يلي:

1.1.5 أولا، أماكن العمل:

قامت سياسة الاحتلال على تدمير ركائز الاقتصاد الفلسطيني، ومنع قيام اقتصاد فلسطيني يعتمد على ذاته. نجحت هذه السياسة مما أدى إلى قيام اقتصاد فلسطيني مرتبط كليا بالاقتصاد الإسرائيلي وتابعا له. فاتجهت الأيدي العاملة الفلسطينية إلى المزارع والمصانع والورش والشركات الإسرائيلية التي وفرت مكانا للعمل ودخلا يفوق العمل في نفس المجال إن وجد في الضفة الغربية. (بيلين، 1998 :29) لم تختلف الصورة الاقتصادية كثيرا مع إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، بل ازدادت تبعية الاقتصاد الفلسطيني إلى الاقتصاد الإسرائيلي. (الهندي،2002: 52) وتركز العمل في المستوطنات, وداخل إسرائيل وفي المناطق الصناعية، والتي احتاج العمل فيها إلى تصاريح عمل يتحكم في إصدارها، ومنعها الاحتلال الإسرائيلي. (عبد الرازق وآخرون، 2001 :8)

تابعت أجهزة الأمن الإسرائيلية بعض الأطفال العاملين في أماكن العمل الإسرائيلية بعد إعطائهم التصاريح، وساومتهم على الإبقاء على هذه التصاريح والعمالة، أو سحبها منهم وبالتالي فقدان مصدر الرزق والعيش. (موقف الجبهة الشعبية، ملحق رقم 5) قد يعمل أرباب العمل " الإسرائيليين" كمجندين للعملاء، خصوصا إذا كانوا ضباط متقاعدين في الجيش، أو في أجهزة الأمن الإسرائيلية، ويقومون بعملية التجنيد للأيدي العاملة عندهم، سواء داخل الخط الأخضر، أو في المستوطنات، أو في المناطق الصناعية، وقد يساعد في هذه المهمة في المستوطنات ضابط أمن المستوطنة، المرتبط مع أجهزة الأمن الإسرائيلية. (وحيد القدومي، كانون أول 2006، مقابلة شخصية)

2.1.5 ثانيا، مراكز الإدارة المدنية والارتباط:

تتبع كل مدينة فلسطينية حسب أنظمة الاحتلال إلى متابعة الإدارة المدنية، كما يتواجد في كل مدينة مكتبا للارتباط والتنسيق. أهم ما يصدره هذا المكتب هو التصاريح لمغادرة الضفة الغربية سواء إلى إسرائيل، أو إلى الأردن، أو للعمل في المستوطنات. توجه أجهزة الأمن الإسرائيلية الأطفال الفلسطينيين لمقابلة ضباطها في هذه المكاتب في حالة احتياج الطفل لتصريح سفر أو عمل، فتبلغه بالرفض الأمني وضرورة مقابلة رجال المخابرات. تستغل الأجهزة الأمنية الإسرائيلية المقابلة لإسقاط الأطفال جنسيا، وقد تساوم الأطفال بالحصول على التصاريح مقابل العمالة. أحيانا يتلقى الأطفال بلاغات لمقابلة هذه الأجهزة، في مكاتب الارتباط العسكري، أو في مراكز الإدارة المدنية، في هذه المقابلات أيضا قد تحدث محاولات لإسقاط الأطفال وتجنيدهم، كما حصل مع الطفل م.س الذي ذكرنا قصته سابقا. (رياض شريم، تموز 2007 ، مقابلة شخصية)

3.1.5 ثالثا، المعتقل ومراكز الاستجواب والتحقيق:

يوضع الأطفال منذ اللحظة الأولى، لاعتقالهم في جو نفسي يساعد أجهزة الأمن الإسرائيلية على ربط الكثيرين في أجهزتها، والعمل لصالحها، من هذه الأجواء "الزنازين" والتعذيب بالشبح والضرب من قبل المحققين، والجنود، والعملاء داخل السجن (العصافير). (الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، 2004 :32-36).

" تم ترك الطفل بعد اعتقاله في الزنزانة لمدة 3-4 أيام لوحده دون سؤال، وكان يتم إسماعه الأصوات والصراخ في الخارج، للتأثير عليه وتخويفه، خصوصا أن الطفل كان في تجربته الاعتقالية الأولى، حيث وقع في صراع مع ذاته حول المصير الذي سيؤول إليه، بعدها ادخلوا عنده أحد العصافير الذي أقنعه بالمساعدة، وذلك بالتوسط لدى ضابط المخابرات، وعقد صفقة معه لإخراجه من السجن مقابل تقديم الطفل بعض المعلومات عن عدد من بيوت الجيران في الحي، ونظر الطفل إلى هذا العصفور كمخلص له، وتم ربطه مع أجهزة الأمن الإسرائيلية. (خالد فرحانة، آب 2007 ، مقابلة شخصية).

في حالة أخرى، يقول الطفل (س.ح) من منطقة جنين:" كان عمري حينها 15.5 عام، وكنت في سجن الجلمة، حيث تم إدخالي إلى التحقيق، وربط قدمي بالكرسي وظهري مقوس إلى الخلف لمدة 5-6 أيام، لمدة تتراوح بين 6-7 ساعات يوميا، أثناء التحقيق، تم إدخال مجندة بعد فك قيود يدي وإبقاء رجلي مقيدة إلى الكرسي، وكانت المجندة تلبس لباس مغري، تنوره فوق الركبة، وبلوزة قصيرة مبين بطنها وصرتها، وكمان كان نصف صدرها مبين، وبدأت بالكلام وقالت لي : مرحبا، فلم أرد عليها، ثم خرجت وأحضرت طعاما

ووضعته على الطاولة أمامي، وأنت تعلم كيف يكون الطعام بالتحقيق، وكان الطعام شهيا، إلا أنني لم أمد يدي لآكل، وبقيت داير وجهي، ثم تقدمت مني وأنا أجلس على الكرسي، وقرمزت أمامي ووضعت يديها على فخذاي، فنفضت يديها وهممت بضربها، فتراجعت الى الخلف وشغلت صفارة الإنذار، وهجم الجنود والمحققون علي، وبدؤوا بالصراخ علي قائلين: لماذا ضربتها؟ إننا سوف نفضحك بأنك مارست الجنس معها إن لم تتعاون معنا، فقلت لهم أنا لم أعمل معها شئ، ولن أتعامل معكم." (س.ح ، ايلول 2007 ،مقابلة شخصية)

تعتمد إدارة السجون والأجهزة الأمنية الإسرائيلية سياسة تقوم على نقل الأطفال من قسم لآخر داخل المعتقل، أو من سجن لآخر. يتم من خلال هذه العملية تحطيم ما بناه الأطفال من نسيج للعلاقات مع بقية المعتقلين، وتدمير لواقع تم التأقلم معه، والذي ينتج عنه إحباط يصيب بعض الأطفال، ويسهل بالتالي في تجنيدهم، وخصوصا عديمي الخبرة، وأصحاب التجربة الاعتقالية الأولى. (خالد فرحانة ،آب 2007، مقابلة شخصية).

هذه الأماكن يكون الأطفال فيها عرضة للتجنيد، منذ اللحظة الأولى للاعتقال وحتى آخر لحظة للطفل في المعتقل، بكافة تفاصيل الاعتقال وأماكن تواجد الأطفال فيه من زنازين، وغرف العصافير، وغرف التحقيق، ومع كافة الجهات التي يلتقيها داخل السجون من محققين، وعصافير وشرطة.

4.1.5 رابعا، مجموعات السلام والمخيمات الصيفية:

نشأت "مجموعات السلام" الإسرائيلية والفلسطينية بعد توقيع اتفاق أوسلو، وما تبعها من اتفاقات. كانت هذه المجموعات تتبع بعض "مراكز السلام" المدعومة أمريكيا وأوروبيا، وكانت تهدف إلى خلق لقاءات بين "إسرائيليين" وفلسطينيين ومن كلا الجنسين، والقيام بنشاطات مشتركة بين المشتركين في مخيمات تقام في أوروبا وغيرها، أو داخل إسرائيل، أو القيام بنشاطات مشتركة بدون مخيمات داخل الضفة الغربية، واستغلت أجهزة الأمن الإسرائيلية هذا الواقع، لتجنيد الكثير من الأطفال في صفوفها. (ع.ج، آب 2006 ، مقابلة شخصية) يشارك في هذه المخيمات بعض العملاء وذلك، لتسهيل إسقاط الأطفال الفلسطينيين المشاركين، وقد تم الكشف عن الكثير من العملاء الذين شاركوا في هذه المخيمات، وكان دورهم مسهلا ومساعدا لأجهزة الأمن الإسرائيلية. تعتبر مشاركة الجنس الآخر في هذه المخيمات النقطة المفصلية، إذ أن الأطفال الفلسطينيون وخصوصا المراهقون منهم، وفي ظل الحرمان وثقافة العيب والحرام

التي يعيشونها والانفتاح المفاجئ على الجنس الاخر يمهد إلى الإسقاط الجنسي
هذا الإسقاط إذا كان من ضمن المشاركين عملاء يهيئون الأجواء من اجل الإسقاط، بالإضافة إلى وجود بعض الفتيات المشاركات والمتعاونات مع أجهزة الأمن الإسرائيلية. (د.د، نيسان 2006، مقابلة شخصية)

لم تكن هذه المخيمات ومشاركة الجنس الآخر من الطرف الإسرائيلي فيها، وإسقاط الفلسطينيين في هذه المخيمات جديدا على الواقع الفلسطيني، فقد استخدم هذا الأسلوب سابقا قبل إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية.

يقول س.ك: " في كل عام كنا نجري مخيما صيفيا داخل إسرائيل لأبناء وبنات الحالات الذين لديهم مشاكل اجتماعية كالطلاق والقتل وغيرها، وكان يشارك في هذا المخيم بعض المشرفين الاجتماعيين، بعد انتهاء المخيم يتم اختيار بعض العناصر التي شاركت في هذا المخيم، ويتم إبقاؤهم، والبقية يعودون إلى الضفة الغربية، من تم اختياره وتبقى يتم دمجه وإشراكه في مخيم آخر كان يقام في نفس الفترة وكان يشارك فيه لبنانيون من جماعة لحد وكان فيه كثير من البنات، وكان في هذه المخيمات يتم إسقاط ما يمكن إسقاطه، وخصوصا الباحثين الاجتماعيين، والذين كان دورهم لاحقا مساعدا لأجهزة الأمن الإسرائيلية، في رفد أجهزة الأمن الإسرائيلية بكثير من المعلومات، وإسقاط الكثير من الشباب الفلسطيني.(س.ك، تموز 2007 ، مقابلة شخصية).

لم تتوقف الخطورة الكامنة من هذه المخيمات بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، فقد أقامت إحدى الوزارات التابعة للسلطة مخيما صيفيا كاد أن يفضي إلى كارثة، يقول (خ.و) ": عند قدوم السلطة تم القيام بمخيم صيفي وحيد في غزة على شاطئ "عجلين"، وتم عمل "كابينات" من أجل النوم بمساحة (2.5*3 م). تم أخذ الأولاد والبنات إلى هذا المخيم، عند وصولنا كي نوزع المجموعات على الكابينات تفاجئنا بالمناداة على أسماء الأولاد والبنات لكل كابيناة، وقد كانت كل قائمة تشمل 14 طفل من كلا الجنسين، أعمارهم من 13-16 سنة لينامو معا في هذه الغرفة الصغيرة. عند احتجاجنا تبين أن هذه هي أوامر الوزير، إلا أننا رفضنا تنفيذ هذه الأوامر لخطورتها، وبالفعل تم الرضوخ لمطلبنا وتم الفصل، وعند المساء حضر الوزير وعند مراجعته أبدى استياءه من تصرفنا وقال: ما هذا؟ هؤلاء أطفال؟ (خ.و، آذار، 2007 ، مقابلة شخصية)

5.1.5 خامسا، الحواجز العسكرية:

يتواجد غالبا ضباط من الشاباك على الحواجز العسكرية المنتشرة في الضفة الغربية ، يقومون بمهمة التجنيد، يقول الطفل (ع.و) من منطقة نابلس: "أوقفني الجنود على حاجز حوارة العسكري على مدخل نابلس، وهناك قام أحد ضباط المخابرات "الإسرائيليين" بعد أن كشف

على جهاز الكمبيوتر بعرض أموال علي، وتحسين أحوالي، مقابل أن اجلب له بعض المعلومات عن النشطاء في بلدتي". (ع.و، ايلول 2007، مقابلة شخصية) وأحيانا تقوم قوات الاحتلال بوضع حواجز متنقلة في طرق يسلكها طلاب الجامعات بهدف، استدعاء البعض منهم، ومحاولة ربطهم، كما حدث مع الطالب (ب.ي) من جامعة النجاح الوطنية، حيث يقول: " كنت في عام 1996 في السنة الأولى في الجامعة، وأثناء توجهي للجامعة، أوقفنا مخصوم طيار على مفرق عناب، وأنزلوني من الباص وأعطوني تبليغ لمراجعة ضابط المخابرات في طولكرم، وبالفعل في الموعد المحدد توجهت إلى مقر الارتباط لمراجعته، وهناك بدأ بسؤالي عن زملائي في الجامعة، وعن النشطاء في الجامعة وفي بلدتي، وطلب مني إنشاء علاقة صداقة معه وأن اخبره عن النشطاء في الجامعة مقابل تأمين مستقبلي بتوفير أموال لي، خصوصا بعد أن شرح لي أن الرواتب في السلطة بسيطة ولا تكاد تسد الرمق، ولكني رفضت ذلك ". (ب.ي، اب 2006، مقابلة شخصية)

يقوم بعض الأطفال بعمليات بيع للمشروبات الخفيفة، أو السجائر، نتيجة لاضطرار الناس للوقوف ساعات كثيرة على هذه الحواجز، تستغل أجهزة الأمن الإسرائيلية، حاجة هؤلاء الأطفال ووجودهم ، وتقوم بتجنيدهم، بعد أن يقوم الجنود المرابطون على الحواجز بإنشاء علاقات مع هؤلاء الأطفال تحت مسميات الصداقة وغيرها. (زياد العقاد، نيسان 2007، مقابلة شخصية)

6.1.5 سادسا، الاعتقال العشوائي:

تركز أجهزة الأمن الإسرائيلية في تجنيد العملاء على بعض المناطق التي قد تشكل خطرا على الأمن الإسرائيلي، وتكون قريبة من مناطق التماس: كالخط الأخضر، والمستوطنات، والطرق الالتفافية، أو المواقع التي تشهد عمليات فدائية، أو تلك التي يخرج منها منفذوا هذه العمليات، فتقوم أجهزة الأمن الإسرائيلية بحملة اعتقالات عشوائية في هذه المناطق، يكون الهدف منها اعتقال اكبر كم ممكن من الشبان والأطفال، وذلك لتجنيد من يمكن منهم، لإحباط أي عمل فدائي متوقع مستقبلا، وتحييد من يمكن لردعه عن المشاركة بأي عمل نضالي. (وحيد ألقدومي، كانون أول، 2006، مقابلة شخصية).

7.1.5 سابعا، الجسور والمعابر إلى إسرائيل:

تتحكم إسرائيل بكافة المنافذ البرية في الضفة الغربية، ولم تلغ اتفاقيات السلام الموقعة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني هذه السيطرة. يتواجد على كافة المعابر، ضباط أمن "إسرائيليون"، مزودون بأجهزة حاسوب توفر معلومات عن الأشخاص المسافرين عبر الحدود والمعابر، قد يخضع الأطفال الفلسطينيون خلال هذا المرور سواء بالذهاب، أو الإياب إلى تحقيق داخل هذه المعابر، ويتم ذلك بعد طول انتظار، وحرب نفسية، وأثناء هذا التحقيق الذي يسمع فيه الأطفال بعض المعلومات الشخصية عنهم وعن أقاربهم، وبعض المعلومات العامة، تعمل أجهزة الأمن الإسرائيليةعلى تهويل بعض المعلومات ،واستغلالها في ابتزاز الأطفال وتجنيدهم مقابل السماح لهم بالعبور. (موقف الجبهة الشعبية، ملحق رقم 5)

8.1.5 ثامنا، المستوطنات:

بلغ عدد المستوطنات التي زرعت في الضفة الغربية حتى نهاية عام 1995 ما مجموعه 176 مستوطنة في مختلف أنحاء الضفة الغربية. تتمتع هذه المستوطنات بالدعم الحكومي والتسهيلات، لتشجيع المستوطنين على الاستيطان في الضفة الغربية، (النقيب،1997 : 21) ويتواجد في كثير منها مناطق صناعية، وبعض الورش الأخرى، وتتمتع المستوطنات بوجود ضابط أمن ووحدة أمن تتبع الأجهزة الأمنية "الإسرائيلية. تعتبر هذه المستوطنات مصادر رزق لبعض الفلسطينيين خاصة في قطاعي البناء، والنسيج بالإضافة إلى الأجرة العالية لهذا العمل مقابل نظيره في الضفة الغربية، بعض الأطفال الفلسطينيين يعمل في المصانع والورش داخل هذه المستوطنات، ويستغل ضابط الأمن ووحدة الأمن في المستوطنة هؤلاء الأطفال بمساومتهم بالحصول على تصريح عمل مقابل العمالة أو طردهم من مكان عملهم. (وحيد القدومي، كانون أول 2006، مقابلة شخصية)

2.5 الباب الثاني

القائمون على تجنيد العملاء والاتصال بهم.

1.2.5 من يجند العملاء ؟

تعتبر كافة الأجهزة الأمنية الإسرائيلية أجهزة تجنيد، ويشمل ذلك "الشاباك"، و"الموساد"، و"أمان"، والشرطة الإسرائيلية، والجيش الإسرائيلي و"اليامار"، ولكن الجهة المشغلة الوحيدة هي الشاباك، فالكل يجند والشاباك وحده فقط هو المشغل، كذلك يعتبر العملاء المجندون احد أدوات التجنيد للعملاء سواء في الضفة الغربية، أو داخل السجون. (وحيد القدومي، كانون أول 2006، مقابلة شخصية) كما أن الذين يعملون مع الأجهزة الأخرى غير الشاباك خارج المعتقل، كالشرطة واليامار وغيرها، يجبرون على العمل داخل المعتقل مع الشاباك. (حمدان سعيفان، نيسان 2007، مقابلة شخصية)

" في عام 1998 تم إحضار الطفل (ع.ط) والبالغ من العمر 16 عاما إلى مؤسسة دار الأمل لرعاية الأحداث، تبين لدينا أن هذا الطفل كان قد اعتقل عدة مرات وهو في سن 15 وسن 16 على يد الشرطة الإسرائيلية بتهمة سرقة السيارات، أثناء وجوده بالسجن، تم تجنيده من قبل المعتقلين الجنائيين للعمل لدى الشاباك "الإسرائيلي، كما قام بعدة عمليات سرقة في بلدته أثناء خروجه من السجن، كما قام بافتعال العديد من المشاكل، وذلك بتكليف من جهاز الشاباك". (زياد العقاد ،نيسان2007 ، مقابلة شخصية)

كذلك مقاولو التجنيد، وهم أشخاص على علاقة مع أجهزة الأمن الإسرائيلية، ويكونوا في معظمهم ضباطا سابقين في أجهزة الأمن الإسرائيلية، ويعملون في قطاع المقاولات، يتم تكليفهم بتجنيد أشخاص، ومن ثم توفير لقاء لهم مع أجهزة الأمن الإسرائيلية .(وحيد القدومي، كانون أول، 2006، مقابلة شخصية).

1.1.2.5 أولا، الشرطة الإسرائيلية:

تلعب الشرطة الإسرائيليةدورا مركزيا في التحضير لعمليات التجنيد، وتجنيد الأطفال، خصوصا في عمليات الاعتقال، وتفاصيلها وأثناء التحقيق مع الأطفال في المعتقلات و"الزنازين". تعمل الشرطة الإسرائيليةعلى تهيئة الطفل المعتقل نفسيا، لإيصاله إلى مرحلة الإحباط تمهيدا لتسهيل عملية التحقيق معه، واعترافه المبكر وانهياره، مما يجعل إمكانية تجنيده أكبر.

يتمثل دور الشرطة بأخذ البيانات الخاصة بالمعتقل، يرافقها إسماعه عبارات تثبيطية تخويفية تؤثر سلبا على نفسية الطفل، كأن يقال للطفل: أنت داخل على مسلخ أو علـى مجـزرة، أو يقولون له في ناس جوى ما بتخاف الله. (خالد فرحانة ، آب 2007 ، مقابلة شخصية). بعـد أن تمارس الشرطة الإسرائيلية هذا الدور، أو قبله قد تعرض على المعتقل الارتباط مع أجهزة الأمن، كما حدث مع الطفل (ل.ن.ق) من منطقة جنين حسب إفادته أمام الحركـة العالميـة للدفاع عن الأطفال "عندما وصلنا أنزلونا وأخذونا إلى الدكتور، تم فحصي من قبـل طبيبـة، وكان معها دكتور ومترجم، وشرطيان، عرض علي الشرطيان أثناء الفحص أن أتعامل معهم لكني رفضت ".(ل.ن.ق، إفادة أمام الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال)

يستمر دور الشرطة أثناء وجود الأطفال في "زنازين" التحقيق، وذلك بتواجد أفراد الـشرطة عند زنازين التحقيق، ويكون هؤلاء مكلفين بتوفير الوجبـات والـسجائر والمـاء للأطفـال المعتقلين، بالإضافة إلى المتطلبات الأساسية، من إفراغ (للكرادل) "أوعية البول والبـراز ". تشكل هذا المتطلبات عوامل ضاغطة على الأطفال، عندما يقوم أفراد الشرطة بتأجيل تقـديم المتطلبات أو منعها وحرمان الأطفال منها. بالإضافة لما تقدم يقوم أفراد الـشرطة بإزعـاج الأطفال وإيقاظهم من نومهم القليل، والذي يأتي غالبا بعد جولات من التحقيق، وذلك بالطرق على أبواب الزنازين، الصراخ، الضحك بصوت عالي أو تشغيل موسـيقى صـاخبة. كـل الممارسات السابقة تؤثر سلبا على نفسية الأطفال، وتجعلهم لقمة سائغة لضباط المخابرات من اجل تجنيدهم. لا يقف دور الشرطة الإسرائيلية عند هذا الحد، بل يتعداه لممارسـة دور بعـد اعتراف الأطفال بالتهم الموجهة إليهم، إذ يتوجب أن يوقع الأطفال على اعترافاتهم أمام أفراد الشرطة، إذ يقوم أفراد الشرطة بتضخيم التهم البسيطة التي اعترف بها الطفل، وتهويل أحكام هذه التهم أمام الطفل. (قاسم،ب.ت: 316)

الطفل (ب.ب) يقول: "اعترفت بأنني ألقيت الحجارة على سيارة للمستوطنين، وعنـدما جـاء الـشرطي ليوقعني على اعترافي قال لي :مسكين يا حرام راح تروح عليك المدرسة ، فقلت له لمـاذا؟ فقـال لـي إن اعترافي حكمه اليوم يصل إلى سنتين حسب القوانين الجديدة، وانه إن أردت أن أعود لمدرستي والخروج من السجن فانه مستعد لمساعدتي، وتمزيق لائحة الاتهام واعترافي، مقابل أن أساعد زميله " ضابط المخابرات " ، فقلت له لا لن أتعامل معكم ، وحكمت ثلاثة شهور ". (ب.ب، حزيران 2006، مقابلة شخصية)

2.1.2.5 ثانيا، الجيش الإسرائيلي:

يكون الأطفال عرضة للتجنيد من قبل جنود الاحتلال في كافة أماكن الاحتكاك، والتي يتواجد فيها جنود "إسرائيليون"، وخصوصا الحواجز العسكرية.

الطفل (ج.ج) من منطقة نابلس ، 17 عاما، وبإفادته أمام الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فانه يقول " ..كنت لابسا شلحة، وفي الليل كان الجو بارد فجاء لي أحد الجنود بجاكت حتى اطمئن له، ثم بدأ يتكلم لي عن قصته وأنه يخدم في الجيش، وأنه يأكل ويشرب، وكل حياته موفرة له عن طريق الحكومة وأنه لا يتعب، وهو في الأصل لبناني وكان يسكن في كريات شمونة على الحدود اللبنانية، وجلسنا على جنب، قال لي: إن مشكلتي كبيرة يا ج.ج وأنت أكبر أخوتك وأبوك متوفى ولا أحد يصرف على العائلة، ثم بدأ يبكي ويقول: أنا حزين عليك، وأن مشكلتك كبيرة، ويمكن يحكم عليك 15 سنة بسبب العبوة ، .....، وقال لي: إن أوضاعك وظروفك المالية صعبة، وقال لي: إنني أريد أن أخدمك فقلت له: تكلم، ثم قال لي: عليك أن تقول لهم عند المحقق انك تريد أن تخدم في الجيش، فقلت له: يعني أن أصبح جاسوس، قال لي: لأ، فقط أنك تريد أن تخدم في الجيش وأنك تريد أن تسكن في تل أبيب، فقلت له: صحيح أن راتبي لا يكفيني ولا يكفي عائلتي، لكني أعيش بكرامة ". (ج.ج، إفادة أمام الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال)

تمارس دوريات جيش الاحتلال الإسرائيلي في مدن، وقرى ومخيمات الضفة الغربية دورا تجنيديا، وذلك بإيقافها بعض الأطفال أثناء هذه الدوريات وإجراء تحقيق ميداني معهم، أو أن يدور حديث عام مع الطفل حول الوضع العام أو حول وضعه الشخصي. يتم خلال هذا التحقيق والنقاش خلق جسر مع الأطفال يمهد لاحقا لإسقاطهم في شباك العمالة، كالطلب من الطفل أن يصبح صديقا للضابط ويزوده برقم هاتفه، أو أن يخبر الطفل بأن لديه مكان للعمل في مزرعته أو مصنعه. (خالد فرحانة،أب 2007 ، مقابلة شخصية)

3.1.2.5 ثالثا، العملاء:

تعتمد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية كثيرا على العملاء في تجنيد الأطفال، باستخدام كافة الأدوات المستخدمة في الإسقاط. يقوم العملاء بإسقاط الأطفال بناء على توجيهات ضباط المخابرات، يقول العميل (ز.أ):" كنت صاحب مقصف في إحدى مدارس البنات الثانوية، وكانت مهمتي بالإضافة لمراقبة نشاطات الطالبات هي إسقاط أكبر عدد ممكن منهن ، وكنت استخدم أساليب كثيرة للإسقاط، منها، محاولة نشر الإدمان بين الفتيات عن طريق مزج الشاي بنوع من المخدرات يولد الإدمان بعد مرة أو مرتين من تناوله، كما كنت أروج للزنا والدعارة عن طريق نشر الصور العارية حيث كنت أغلف كل

ساندويتش بورق من مجلة جنسية تحتوي على صورة أو أكثر من الصور المثيرة، وكنت استخدم إحدى بناتي في اصطياد الفتيات ودعوتهن لبيتي وأسقطهن هناك." (الإسقاط في شباك العمالة، ب.ت: 39)

لا يستثنى من هذا الإسقاط ذوي القربى من الأطفال، فالكل مستهدف، ويكون الإسقاط الجنسي غالبا هو المستخدم في إسقاط الأطفال.

يقول الطفل (أ.ر.أ) من منطقة رام الله، والبالغ من العمر 16 عام :" طلب مني ضابط المخابرات أن أقيم علاقة مع بنت شيخ الجامع تمهيدا لإسقاطها، كما طلب مني أن احضر أختي عنده مساء إلى مقر المركز لأنه يريد أن يمارس الجنس معها، ولم استطع أن أمانع خوفا من أن يقوم فضحي لأنني كنت قد مارست الجنس قبلها مع المجندة وقام بتصويري " (أ.ر.أ، نيسان 2006، مقابلة شخصية)

لا يقف دور العميل المجند على جنس معين، فقد تمارس دور التجنيد فتيات أو نساء، أيضا باستخدام الإسقاط الجنسي كما حصل مع الطفل (ر.ك) من قرى جنين فقال " كانت أم عمار من عجة، والتي تعمل كفتاحة ، وكانت مشهورة في منطقة شمال فلسطين وشمال الضفة الغربية ، عندما تحضر عندها بنات عشان تفتح لهن ، كانت تنيمهن ،وتدخلني عليهن ،وأمارس معهن الجنس ، وهي تصورهن ، للمخابرات الإسرائيلية. (زياد العقاد،نيسان 2007 ، مقابلة شخصية).

2.2.5 أدوات واليات الاتصال مع العملاء:

يقوم المشغل بالاتصال مع العميل بعد عملية التجنيد بطرق شتى، تختلف باختلاف الظـــروف الموضوعية الخاصة بوضع الطفل الذاتي، أو حسب ما تحتمه الوضعية التي يتواجـــد فيهـــا الأطفال، وتختلف آليات الاتصال مع الأطفال داخل السجون عنها خارج السجون، كما تختلف أدوات الاتصال تبعا للمهام والمناطق التي يتواجد فيها الأطفال.

1.2.2.5 أولا، آليات الاتصال خارج السجون:

تتنوع أدوات الاتصال بين الأطفال العملاء، وأجهزة الأمن الإسرائيلية، نظرا لتنوع واخـــتلاف أماكن الاحتكاك، وتوفر مساحة أكبر للتحرك، وقد تستحدث أدوات للاتصال، تبعا للمهام والوضع الميداني، وقد تمكنا من حصر الأدوات التي تستخدم للاتصال بما يلي:

1.1.2.2.5 الاتصال الهاتفي مع العميل:

توفر أجهزة الأمن الإسرائيلية للأطفال العملاء أجهزة اتصال خلوية، ورصيد للمكالمات تمكن الأطفال من إجراء اتصالاتهم، وبين فترة وأخرى تجدد أجهزة الأمن الإســـرائيلية للأطفـــال رصيدهم من المكالمات. يستقبل الأطفال من خلال هذه الأجهزة الأوامر، والمهام، أو يتم من خلالها إرسال المعلومات لأجهزة الأمن الإسرائيلية، وقد تستخدم هذه الأجهزة أيضا لتحديـــد نقطة ميتة للقاء بين الأطفال وأجهزة الأمن الإسرائيلية. (ج.ج، شريط مدمج لاعترافاته)

يقول (م.ع) من منطقة بيت لحم:"كنت انتظر قدوم سيارة فولكس واجن انتظرها على الشارع الرئيـــسي في البلدة المجاورة، حيث كانت السيارة تحمل ترخيص فلسطيني، وكنت اركب بها دون أن أثير حفيظة احد، عند ركوبي بالسيارة كان ضباط المخابرات يعصبونا عيني أحيانا وأحيانا أخرى يضعون كيسا فـــي رأســـي، ويخفضون جسدي تحت المقاعد، ولا اعلم أين يسيرون بي إلى أن أصل إلى مكتب ضابط المخابرات الذي لا اعرف مكانه، هناك فقط يرفعون الغطاء عن عيني، وعندما أعود يقومون بنفس القصة ". (م.ع، تـــشرين أول 2006 ، مقابلة شخصية)

2.1.2.2.5 استخدام الانترنت والايميل:

تتمتع أداة الاتصال هذه بسريتها وسهولة استخدامها، وسرعة إيصال المعلومة، ويتم ذلك عن طريق الايميل والتي يمكن زيارتها وتلقي المعلومات من خلالها. يقول ج.ل: " لقد تم اعتراف العديد من العملاء والأطفال أثناء التحقيق معهم بأنهم تلقوا الأوامر والتعليمات من خلال الايميل الخاص بهم، وأن التعليمات التي تلقوها في البداية كانت تحذرهم من استخدام نوادي الانترنت، للاتصال والبحث عن أجهزة فردية للاتصال" (ج.ل، كانون ثاني 2008 مقابلة شخصية)

3.1.2.2.5 الاقتحام العشوائي

تقتحم قوات الاحتلال بيت العميل يرافقها ضابط المخابرات، وقد يكون هذا الاقتحام ضمن اقتحام لعدد من المنازل المحيطة لمنزل العميل، وقد تقوم أجهزة الأمن الإسرائيلية بتفتيش منزل العميل، وتحدث خرابا فيه، وقد تقوم باعتقاله وبعض أفراد أسرته، وذلك للتغطية على العميل وإعطائه وجها وطنيا، أثناء هذا التفتيش والاعتقال. وقد تحدث ما يسمى عملية التحقيق الميداني في داخل منزل العميل، إذ يتم جمع أفراد الأسرة في غرفة واحدة، ويتم سحب أفراد الأسرة واحدا واحدا إلى غرفة في المنزل يتم تخصيصها للتحقيق، ويتم اللقاء بين العميل وضابط المخابرات أثناء ذلك. (أحمد قطامش، تموز 2007 ، مقابلة شخصية)

4.1.2.2.5 داخل الخط الأخضر والمستوطنات

يعتبر لقاء العملاء مع مشغليهم داخل الخط الأخضر، والمستوطنات آمنا، نظرا لسريته وبعد الأعين عنه، وتعتبر هذه اللقاءات ناجحة لبعد الشك الأمني حول العملاء، نظرا لحصولهم على تصاريح لدخول المستوطنات وداخل الخط الأخضر تمنحهم إياها أجهزة الأمن الإسرائيلية، وقد تكون هذه التصاريح تصاريح عمل تسببت في الأساس بارتباط هؤلاء العملاء، تكون الاجتماعات أحيانا داخل مطاعم أو في أماكن العمل، وقد تتم بين المشغل نفسه أو بين وسيط بين العميل والمشغل.

يقول (م. ع):" بعد أن تم تجنيدي أثناء اعتقالي، كنت اتصل مع ضابط المخابرات عن طريق عميل آخر من قرية ن.ع، بعدها تم إيجاد عمل لي في الورد، ثم انتقل اتصالي مع ضابط المخابرات عن طريق صاحب الشغل, وهو من يبلغني بموعد لقائي مع ضابط المخابرات، كما كنت أوصل له المعلومات التي كان بدوره يوصلها للضابط ". (م.ع ، تشرين أول 2006 ، مقابلة شخصية)

5.1.2.2.5 الحواجز والمعابر.

تربط العديد من المعابر الضفة الغربية مع إسرائيل، وكذلك تفصل الكثير من الحواجز العسكرية بين قرى، ومدن ومخيمات الضفة الغربية. يتم تحديد هذه الحواجز والمعابر للقاء العملاء بعد تجنيدهم. وبالتحديد في الحواجز التي يتواجد بالقرب منها مقار لأجهزة الأمن الإسرائيلية

يقول (م.س) :" في يوم من الأيام إتصل على ضابط المخابرات على بلفوني وقال لي تعال بدي أقابلك، طبعا أنا أول مقابلاتي معه كانت عند حاجز الطيبة، وتوجهت هناك ووجدته ينتظرني داخل الحاجز، توجهنا بعدها إلى مقهى قريب من الحاجز، وعزمني على فنجان قهوة، وقال لي: انت شغلك بدو يتغير معنا، قلت له ما هيني بشتغل معكم، كيف شغلي بدو يتغير معكم؟ قال لي بدي أياك تفتعل مشاكل....) (م.س، شريط مدمج لاعترافاته)

6.1.2.2.5 الاستدعاء المبرر لضابط المخابرات :

يتم توجيه تبليغ للأطفال بضرورة مراجعة ضباط المخابرات، ويتم ذلك بإعطاء الأطفال تباليغ إما على حواجز طيارة أو على الجسور والمعابر، وفي هذه الحالة يذهب الأطفال للقاء ضابط المخابرات ويتلقى التعليمات ويوصل المعلومات، دون أن يثير حفيظة أحد. وقد تستخدم هذه الطريقة إذا استخدمت بشكل متكرر لتشويه صورة بعض الأطفال، وذلك بأن يشيع العملاء بأن هذا الطفل الذي يذهب كثيرا لمقابلة ضابط المخابرات هو عميل، وفي الحقيقة يكون غير ذلك، وفي حال نجاح وانتشار هذه الإشاعة، تستغلها أجهزة الأمن الإسرائيلية كأداة ضاغطة لإسقاط الأطفال وتجنيدهم. (رياض شريم، تموز 2007، مقابلة شخصية).

7.1.2.2.5 عبر رسل مجهولين:

تتحدد طريقة الاتصال بطبيعة الوضع الميداني، والظروف الخاصة بالعميل، وقد يكون العميل في وضع أمني تعمل الطرق العادية في الاتصال على كشفه، أو أن يكون العميل في وضع شبهة أمنية وتحت المراقبة من قبل جهات وطنية، بهذه الحالة تلجأ الأجهزة الأمنية الإسرائيلية إلى عملاء غير مكشوفين للعميل ذاته، ولعامة الناس، ويقوم هؤلاء العملاء بإيصال المعلومات والأوامر، أو تلقي المعلومات من العميل، وإيصالها لضابط المخابرات. (وحيد القدومي، كانون أول، 2006 ،مقابلة شخصية).

8.1.2.2.5 الرحلات والاستجمام والفنادق والمخيمات الصيفية.

قد تتطلب بعض المهام لقاءات يتم ترتيبها في فنادق، أو مطاعم أو في أثناء رحلات، ويتطلب خلالها لقاء بعض أفراد أجهزة الأمن "الإسرائيليين" مع العملاء، خصوصا إذا كانت المهمة تتطلب سرية عالية. بعض النشاطات المشتركة بين الفلسطينيين و"الإسرائيليين" والتي ضمت بين صفوف المشاركين فيها عملاء، كان يتم اللقاء بين المشغل والعميل قبل وأثناء هذه النشاطات، ويتم خلالها تلقي التعليمات وإعطاء المعلومات لضابط المخابرات. (د.د ،نيسان، 2006 ، مقابلة شخصية)

9.1.2.2.5 علامات متفق عليها

تعتبر هذه الطريقة في الاتصال من أقدم الطرق التي استخدمت في الاتصال بين العملاء ومشغليهم، إذ يتم كتابة بعض الأحرف والكلمات العبرية على الجدران داخل دائرة، وتشير هذه إلى ورمز العميل، ومكان وموعد اللقاء بينهما، بناء على تدريب مسبق للعميل على هذه الرموز، ولم تعد تستخدم هذه الطريقة نادرا. (وحيد القدومي، كانون أول 2006، مقابلة شخصية)

10.1.2.2.5 الأقارب العملاء في إسرائيل.

هرب إلى إسرائيل بعد اندلاع الانتفاضة الشعبية عام 1987 عدد من العملاء وعائلاتهم، قدر عددهم بحوالي الخمسين ألف، (عباس، 2004 :34) وبقي لهؤلاء العملاء أقارب في مناطق سكنهم الأصلية. استغل الاحتلال وأجهزته الأمنية هذه العلاقة وجيروها في تجنيد بعض العملاء الجدد والاتصال ببعض العملاء في التجمعات الفلسطينية المختلفة، يقول الطفل (ر.ع) : " بعد أن قام خالي (ش) الذي هرب إلى إسرائيل بتجنيدي، كان هو من يحدد لي الموعد للقاء ضابط المخابرات الكابتن فؤاد، ثم تطورت العلاقة إلى اتصال مباشر بيني وبينه ". (ر.ع، شريط مدمج لاعترافاته)

11.1.2.2.5 الاعتقال الجماعي :

تقوم قوات الاحتلال باعتقال مجموعة من الأشخاص من ضمنهم يكون العميل، وتتوجه بهم إلى مراكز التحقيق وهناك يتم اللقاء مع العميل، وخير مثال لذلك الطفل (ع.م.ط) الذي ذكرنا سابقا. "بعد انقطاعي عن الاتصال مع الكابتن (شلومو)، حيث كان يحاول الاتصال معي وفي كل مرة يرن البلفون كنت اطفيه، جاء إلى بيتنا واعتقلني أنا وأخوتي جميعا، لكي يغطي على اعتقالي، وفي السجن صار يهدد في ويقول في الك صور عندنا مع البنات اللي كنت تدخل معهن، وصار يقول لي بدي أوزعهن بالبلد عندكم. (ع.م.ط ، أيار 2007 ، مقابلة شخصية)

12.1.2.2.5 العميل المجند

تستخدم هذه الطريقة من الاتصال عادة، في نظام الشبكات، حيث يرتبط العميل مع مجموعة من العملاء يرأسها مسؤول مهمته إيصال المعلومات من العملاء إلى ضابط المخابرات المسئول. يقول (م.ع): " كنت أتوجه إلى بلدة " ب" القريبة منا، وأتوجه إلى (ع.ع) وأعطيه المعلومات عن الشباب، وهو يقوم بإيصالها. وذلك بناء على طلب ضابط المخابرات ". (م.ع، تشرين أول 2006، مقابلة شخصية)

2.2.2.5 ثانيا، طرق الاتصال داخل السجون وتتم عن طريق:

تتنوع وتختلف طرق الاتصال داخل السجون وفي أقسامها المختلفة، وتعتمد على طبيعة وطرف المعتقل، بحيث تكون طرق الاتصال بعيدة عن إثارة أي شك في العميل، وفيما يلي أهم طرق الاتصال داخل السجون:

1.2.2.2.5 العيادة

تتواجد في كل المعتقلات الإسرائيلية عيادة طبية، لمعالجة المعتقلين ، رغم أن هذه العيادات لم تمارس دورها يوما ما كما يجب تجاه المعتقلين ، على العكس تماما كانت هذه العيادات وما زالت أداه مساندة لإدارة السجون والأجهزة الأمنية الإسرائيلية. (قاسم،ب.ت: 294)

يتم إخراج الأطفال إلى العيادة كمجموعة، ويتم إدخالهم إلى العيادة واحدا واحدا، وداخل العيادة يتواجد ممرض أو طبيب، وقد يكون الطبيب نفسه ضابط مخابرات يرتدي زي الطبيب.
" ظهر ذلك جليا في حالات كثيرة من حالات الفحص للمعتقلين، حيث لم تكن تصرف الطبيب وأدائه يوحي بانتمائه لمهنة الطب أصلا، وهذا سهل جدا لأن العلاج داخل العيادة لا يتجاوز كلمتين هما اكامول وماء ". (خالد فرحانة، آب 2007 ،مقابلة شخصية) في هذه الحالة يتم إخراج الأطفال لزيارة العيادة وهناك يتم اللقاء بين العميل وضابط المخابرات.

يمارس بعض الممرضين أو الأطباء حلقة وصل ما بين العميل وضابط المخابرات بإيصال العميل لمعلوماته المكتوبة، وتسليمها إلى الممرض أو الطبيب الذي بدوره يقوم بإيصالها إلى ضابط المخابرات. اعترف بعض الأطفال أثناء التحقيق معهم بتعاونهم مع أجهزة الأمن الإسرائيلية، وأنهم عند توجههم إلى العيادة كان يتواجد ضابط المخابرات في غرفة مجاورة للعيادة، وعند دخول الطفل إلى العيادة كان يدخل ضابط المخابرات من الغرفة المجاورة ، ويتلقى المعلومات من العميل ، ويعطيه التعليمات التالية. (ك.ع. تموز 2007، مقابلة شخصية)
يقول م.س: (عندما ذهبت إلى العيادة للتغيير عن جرح في يدي أعطيت المعلومات عن الشاب (ح) الى ضابط المخابرات، وكان هذا الشاب غير معترف بهذه التهم أثناء التحقيق، فقال لي الضابط: انت ملك أنت بطل) (م.س، شريط مدمج لاعترافاته)

2.2.2.2.5 المستشفى

يتعرض الأطفال أثناء وجودهم في المعتقلات أحيانا لعوارض طبية تستلزم نقلهم إلى المستشفى. إدارة السجون الإسرائيلية تماطل دائما في نقل المعتقلين إلى المستشفيات، وحصلت حالات عديدة توفي فيها المعتقلون نتيجة الإهمال الطبي. يتم نقل بعض الأطفال العملاء للمستشفيات، بحجة طبية، وهناك يتم مقابلة ضابط المخابرات وتحديد المهام الجديدة. أثناء غياب الطفل العميل لا يشترط أن يكون في المستشفى، فقد يتم نقله إلى أقبية التحقيق ليمارس دور العصفور هناك. (قاسم،ب.ت: 317)

3.2.2.2.5 النقل

تتم عمليات نقل المعتقلين والتي تحدثنا عنها سابقا، إما بطلب من المعتقل نفسه لجمعه مع أحد أقاربه أو بقرار من إدارة السجون. يتم نقل العميل ضمن عمليات النقل، إما لأن العميل قد أدى كل المهام وأصبح المعتقلون كتابا مكشوفا أمام إدارة السجن، أو لنقل معلومات إلى ضابط المخابرات. (وحيد القدومي، كانون أول 2006، مقابلة شخصية)

4.2.2.2.5 الشرطة

يتم اختيار أفراد الشرطة من النوع الاجتماعي، للقيام بالاتصال مع العميل، فيظهر الشرطي بأنه يقيم علاقة مع المعتقلين، ويسهل عليهم تقديم بعض الخدمات في الزنازين وفي الغرف، وفي خضم هذه العلاقة تتطور الأمور أمام المعتقلين إلى أن علاقة الشرطي مع المعتقلين طبيعية، وفي خلال هذه العلاقة يتم نقل المعلومات وتلقيها إلى العميل ومنه. (قاسم، ب.ت :316)

5.2.2.2.5 الزيارة

قبل بدء زيارة المعتقلين تكون هناك إجراءات تفتيش للمعتقلين كل على حدة، في غرفة منفصلة، أثناء هذا التفتيش يقوم العميل بنقل المعلومات إلى ضابط المخابرات.

" كان معنا شاب من منطقة رام الله، تم اعتقاله عام 1996 على حاجز قلنديا، كان عمره حينها 17 عام ،كان يحمل سكينا، وينتمي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .

بعد اعتقاله تم تحويله إلى معتقل بيت أيل ومن ثم إلى مركز تحقيق بنيامين، في مركز التحقيق كانت مسؤولة التحقيق تسمى "ياعل" ،يقول الطفل : عندما دخلت إلى غرفة التحقيق كانت " ياعل " تلبس تنورة فوق الركبة وصدرها مفتوح ،وأجلستني أمامها ،وقالت لي: لماذا تحمل السكينة ؟ وكان كل نظري يتركز على صدرها ورجليها، وبدأت التحرش في، ولم أتحمل المنظر ومارست معها الجنس، وتم إسقاطي.

كان يتوقع أن يصدر حكم بحقي 3 سنوات، ولكن حكمت سنة واحدة ضمن صفقة مع المخابرات.

تم نقله بعدها إلى سجن عسقلان وهناك عمل على نقل أخبار المعتقلين إلى إدارة السجن، أثناء الزيارة كان يقوم بتفتيشه ضابط المخابرات، وخلال التفتيش يقوم بإعطاء ضابط المخابرات كافة المعلومات المكتوبة، ويتلقى منه الأوامر الجديدة.

عندما خرج من السجن استمر بالعمل مع المخابرات الإسرائيلية، في عام 2001 عمل في مكتب " أبو علي مصطفى " الأمين العام للجبهة الشعبية، وهناك بدأ بتغطية المعلومات، بعد اغتيال " أبو علي مصطفى " اختفى ، وهو الآن هارب في إسرائيل. (م.س.ك.ك، تموز 2007 ، مقابلة شخصية).

6.2.2.2.5 المحكمة

معظم المعتقلات الإسرائيلية محاكمها خارج السجون، وعليه يتم نقل المعتقلين من مكان اعتقالهم إلى المحكمة، من اجل تمديد الاعتقال أو تقديم لائحة اتهام، وأثناء الذهاب إلى المحكمة يتم تفتيش المعتقلين، وهنا يقوم العميل بإيصال معلوماته المكتوبة لمن يفتشه وعادة ما يكون ضابط المخابرات. (أحمد قطامش، تموز 2007، مقابلة شخصية)

7.2.2.2.5 زيارة المحامي والصليب الأحمر

تسمح ادارة السجون الإسرائيلية أحيانا للمحامين والصليب الأحمر بزيارة المعتقلين، ويتم ذلك باستدعاء المعتقل لمقابلة المحامي أو هيئة الصليب الأحمر، أثناء ذلك يتوجه المعتقل لمقابلة ضابط المخابرات لنقل المعلومات أو لتلقي التعليمات منه، وقد تتم بعد ذلك أو قبله الزيارة، أولا تكون هناك زيارة أصلا. (خالد فرحانة، آب 2007، مقابلة شخصية)

3.5 الباب الثالث

مهام الأطفال العملاء وأدوارهم:

تتشعب المهام الأمنية الموكلة إلى جهاز الأمن العام الإسرائيلي الشين بيت، مما يدفع هذا الجهاز إلى تجنيد أطفال ذوي إمكانيات ومهارات، وتدريبهم لتأهيلهم، للقيام ببعض المهام، وعليه فقد تنوعت مهام الأطفال العملاء تبعا لدورهم الممارس.

تعتمد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية بتجنيدها للعملاء الأطفال مبدأ "كرة الثلج". في البداية، يتم تكليفهم بمهام هامشية غير ذات قيمة حول النشاطات العادية اليومية للسكان، أو تكليفهم بعد أعمدة الكهرباء في حي ما، أو عدد المساكن في أحد الشوارع، وترفع هذه المعلومات إما لضابط المخابرات أو إلى العميل المجند. (عدنان بليدي، نيسان2007، مقابلة شخصية)

يقول العميل (م.س): "في البداية كلفني ضابط المخابرات شارون بمراقبة الذين يلقون الحجارة والمولوتوف، ثم طلب مني أن اضرب حجار على دور الناس، وأن اكسر كزاز السيارات في الليل، ثم طلب مني أن أراقب الذين يطلقون النار على الالتفافي، ثم طلب مني مراقبة الوفود الأجنبية المتضامنة مع الشعب الفلسطيني، وكنت أراقبهم أينما ذهبوا، في طولكرم ، ونابلس وجنين، وكنت ارفع تقارير لضابط المخابرات دقيقة مئة بالمائة، عن نشاطاتهم ، بعدها اتصل بي وقال لي: إن عملك معنا سيختلف ، وطلب مني التقرب من المطاردين ، وبالفعل تقربت منهم ، وصرت في نظر الناس واحدا منهم ، وكنت أوافي ضابط المخابرات بكل صغيرة وكبيرة عن تواجد المطلوبين " (م.س، شريط مدمج لاعترافاته)

لا يوحي ضابط المخابرات المشغل للطفل العميل بأهمية المعلومة التي قد ينقلها، وأحيانا تكون المهام والمعلومات تهدف فقط إلى زيادة التوريط. مع الوقت يزداد التوريط للأطفال فتزداد المهام نوعا وكما ومعها تزداد الخطورة. مع الإدراك بأن الأطفال لا يبقون أطفالا وبعد مراحل عمرية يمكن أن يمارسوا أي دور من ادوار العملاء. يظهر ذلك جليا في المهام التي كلف فيها الطفل العميل ر.ع والتي ابتدأت بمراقبة راشقي الحجارة وتسلسلت لتصل إلى المشاركة في عملية اغتيال. (ر.ع، شريط مدمج لاعترافاته)

أنواع الأطفال العملاء:

تم تقسيم الأطفال العملاء إلى عدة أنواع: بناء على المهام التي قد يمارسونها، مع العلم أن الطفل قد يمارس أكثر من مهمة ودور في آن واحد (أحمد قطامش، تموز 2007، مقابلة شخصية) وفيما يلي أقسام وأنواع هؤلاء العملاء:

1.3.5 العملاء المباشرون:

وهم العملاء الذين ارتبطوا بشكل مباشر مع أجهزة الأمن الإسرائيلية من أجل خدمة مصالح الاحتلال، والإضرار بالمصلحة الوطنية الفلسطينية. مقابل تلقي خدمة ما من أجهزة الأمن الإسرائيلية، وينفذ هؤلاء المهام التي توكل إليهم من قبل أجهزة الأمن الإسرائيلية، سواء داخل السجون أو خارج السجون، ويمكن تقسيم هؤلاء العملاء حسب المهام الملقاة على عاتقهم إلى ما يلي:

1.1.3.5 العميل الأمني:

وهو العميل الذي يتركز عمله في المجالات الأمنية والعسكرية، ويهتم بشؤون المنظمات والجيوش والأحزاب والأفراد وجميع المظاهر العسكرية. (وحيد القدومي، كانون أول،2006 ،مقابلة شخصية) ويشمل عدة أنواع وهي :

1.1.1.3.5 أولا، الأطفال العملاء داخل السجون :

يتم تجنيد هؤلاء الأطفال إما داخل السجون أثناء الاعتقال أو التحقيق أو خارج السجون، ويمكن إجمال المهام التي يقوم بها هؤلاء بما يلي:

1. جمع المعلومات عن المعتقلين ونشاطاتهم قبل الاعتقال.
2. إثارة الفتنة والمشاكل بين الفصائل المختلفة وداخل التنظيم الواحد.
3. بث روح الفردية وخلق الشللية والمحورية بين المعتقلين.
4. إسقاط المعتقلين أخلاقيا وأمنيا.
5. جمع المعلومات عن قيادة المعتقل والفصائل وإيصالها إلى إدارة السجون.

6. نقل أخبار التحقيقات الأمنية التي يقوم بها المعتقلون بحق العملاء. (قاسم ، ب،ت :297-311) وبناء على هذه المهام يقسم الأطفال العملاء داخل السجون الى قسمين:

جامعة القدس

1.1.1.1.3.5 الأطفال العصافير:

وهم العملاء الذين يتقمصون دور المناضلين الشرفاء، وقد تضعهم المخابرات في الزنازين أو في غرف خاصة أو حتى في أقسام خاصة بهم، حتى يخيل للمعتقل انه يبدوا بين إخوانه السجناء، ويقوم هؤلاء بسحب الاعترافات من المناضلين، أو يقومون بالضغط على المعتقل للتأثير على صموده بأساليب نفسية كاتهامه بأنه عميل أو ضربه، أو مضايقته بأدوات شتى وتهديده، وقد يقوم هؤلاء بتجنيد المعتقل، للعمل لدى أجهزة الأمن الإسرائيلية. (عيسى ،(ب.ت):16).

في إحدى الحالات، مارس العصفور دور المحبط، وذلك حسب ما أفادنا به خالد فرحانة فيقول: "في احد الحالات كان داخل الزنازين برفقة أحد المعتقلين الأطفال عميلا يعمل عصفورا، وكانت مهمته إيصال المعتقل إلى حافة الانهيار حسب توجيهات ضباط المخابرات، من اجل إدلاء الطفل بما لديه من معلومات ، بقي العصفور مع الطفل فترة زمنية محددة، بعدها تم إخراج العصفور إلى التحقيق صوريا ، ثم إعادته إلى الزنزانة ليمارس دوره على الطفل المعتقل حيث جلس منهارا باكيا ، وأنه لم يتحمل التعذيب، وأنه يريد الاعتراف من أجل الخلاص من هذا العذاب الذي لا يحتمل، وبالفعل نجح هذا الطفل العميل بإيصال الطفل المعتقل إلى مرحلة الخوف والإحباط واعترافه ". (خالد فرحانة، آب 2007، مقابلة شخصية)

" الطفل (و.و)أثناء وجوده في الزنازين تم إدخال طفل آخر تم إسقاطه ويعمل كعصفور إلى نفس الزنزانة المتواجد فيها الطفل ك.ع.ع ، حيث قام هذا العصفور بتضخيم العذاب والألم في التحقيق، مما أدى في بالطفل للتساؤل أمام العصفور عن المخرج والخلاص من هذا العذاب والألم ، فكان جواب العصفور إما بالاعتراف وأخذ حكم عالي، أو مساعدة ضابط المخابرات والارتباط معه ، والخروج من السجن ." (ك.ع، تموز 2007 ، مقابلة شخصية) وقد يمارس نفس الدور بطريقة أخرى كما حدث مع الطفل (س.ح): "كان معي أحد الأطفال معتقلا في الزنازين ،وكان يتم إخراجنا من الزنازين إلى التحقيق معا ، وعند وصولنا إلى مكتب التحقيق ، كان يتم إدخال الطفل -والذي اكتشف لاحقا انه عميل - عند المحقق ، وأبقى أنا باب المكتب معصوب العينيين ، بعد لحظات كان يبدأ الضرب، ويبدأ الطفل العميل بالصراخ والرجاء والمناشدة ،وترديد عبارات "خلاص خلاص بعترف بعترف "، وبدأ يعترف باعترافات خطيرة كتفجير عبوات وغيرها ،

بعدها تم إدخالي إلى التحقيق وأنا في نفسية محطمة وقمت بالاعتراف على تهم إلقاء الحجارة ". (س.ح، ايلول 2007 ، مقابلة شخصية)

إن أساس الارتباط داخل السجون يكون الإحباط، ومفتاح هذا الإحباط هو "الاعتراف بالتهم الموجهة"، وهذا الدور الكبير يقوم بها العصافير داخل السجون، واعتمدت المخابرات على 90% من انتزاع الاعترافات عن طريق العصافير، والجدير ذكره أن هؤلاء العصافير وغرفهم أنشأها عبد الحميد الرجوب. (الزغل،2003: 4).

2.1.1.1.3.5 العملاء بين الزنازين:

يقوم هؤلاء بالعمل والتنقل بين الزنازين كأنهم يخدمون المعتقلين، ويلعبون دورا مهما في التصنت على المعتقلين ونقل المعلومات عنهم. وقد يلعب هؤلاء دور "العصافير"، ويوحون للمعتقلين بأنهم يتعرضون لنفس الضغوطات، والعذاب، ويمهدون الطريق لاعتراف الأطفال، وربطهم لاحقا مع أجهزة الأمن الإسرائيلية (الزغل ،2003: 4)

2.1.14.3.5 ثانيا، الأطفال العملاء خارج السجون:

إضافة إلى الأدوار التي يمارسها الأطفال العملاء داخل السجون فان مهام الأطفال تمتد إلى خارج السجون وينفذ الأطفال المهام الموكلة إليهم من قبل الأجهزة الأمنية " الإسرائيلية"، ويمكن تقسيم الأطفال العملاء خارج السجون إلى ما يلي:

1.2.1.1.3.5 العميل المزروع (المخترق):

يكلف هؤلاء باختراق المؤسسات والتنظيمات السياسية والخلايا العسكرية، وقد يتقلدون مناصب محددة تؤهلهم للقيام بمهام إثارة الفتنة والبلبلة داخل المؤسسة والمجتمع، كما يقوم هؤلاء بنقل المعلومات عن المؤسسة أو التنظيم إلى أجهزة الأمن الإسرائيلية.(عباس، 2004 :121)

يقول (خ.ل) : " تم زرع م.ف في مخيم بلاطة وهو يبلغ من العمر 16 عاما، وتدرج في المناصب الحزبية بعد دخوله جامعة النجاح الوطنية، وكان من الناطقين باسم الجبهة الشعبية، ثم تحول إلى الكتلة الإسلامية، وأصبح احد قادتها، وأثار الكثير من الفتن داخل الجامعة، وبعد أن تخرج أصبح على علاقة متينة مع كتائب

القسام، وتسبب في اغتيال الشيخين جمال منصور وجمال سليم ، وكان لديه دار لتحفيظ القران الكريم " (خ.ل ، ايار 2007 ، مقابلة شخصية)

2.2.1.1.3.5 العميل المرشد :

يكون هؤلاء العملاء على دراية، ومعرفة بتفاصيل الأحياء، والبلدات الفلسطينية وغالبا ما يكونوا من سكانها، ويرافقون قوات الاحتلال الإسرائيلية وأجهزتها الأمنية في مهامها، ويرشدوها إلى أهدافها المطلوبة، وغالبا ما يكونوا مقنعين. ولا تنحصر مهام هؤلاء العملاء فقط بالإرشاد فقد يكونوا عملاء مخبرين، أو مخترقين. (عباس،2004 :139).

3.2.1.1.3.5 العميل المخبر :

يزود الأجهزة الأمنية الإسرائيلية بالمعلومات عن النشاطات والتجمعات والتحركات اليومية للمواطنين عموما كالمدارس والمساجد والمظاهرات وغيرها ويقوم هذا النوع بعمليات رصد ومراقبة لأهدافه، وقد يزود الأجهزة الأمنية بمعلومات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية حسب طلب الأجهزة الأمنية.(الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال،2004 :32).

يقول الطفل (ر.ع) : " لقد طلب مني الكابتن فؤاد أن أراقب له شفيق عبد الغني وزميله، ووعدني بأنه سوف يعتقلهم ولن يقتلهم، وبعد أن تابعتهم لدى خروجهم من بيت خالتي ، لحقتهم بين الزيتون إلى أن استقروا على البئر وناموا ، عندها اتصلت على ضابط المخابرات وقلت له أنهم موجودون على البئر ووصفته له ، وتم تصفية شفيق وزميله " (ر.ع ، شريط مدمج لاعترافاته)

4.2.1.1.3.5 العميل المجند:

يقوم هؤلاء بإسقاط أو ترشيح الأطفال الفلسطينيين من الأطفال والفتيات، بكافة الوسائل غير المشروعة، وربطهم بأجهزة الأمن الإسرائيلية، يعتمد هؤلاء على العلاقات التي يمكن أن يوجدوها مع المحيط سواء مع الأصدقاء مع الجيران أو حتى داخل الأسرة ويجندوا احد أفراد أسرتهم كالابن أو الأخ أو الأخت.(الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال،2005: 13).

يقول الطفل (أ.ر.أ) : " تم قتل والدي بالانتفاضة الأولى على يد النمور السود، وكنت عندها ابلغ من العمر 15 عاما ،بعد فترة شهرين استدعاني ضابط المخابرات في المركز ، هناك كانت توجد فتاة ، بدأت بالتقرب مني ، وتطورت الأمور إلى أن مارست معها الجنس ، بعد يومين استدعاني ضابط المخابرات وعرض علي الصور ، وهددني بنشرها ، إن لم ارتبط معه ، بعد ارتباطي معه كنت انقل له أخبار المخيم ،

وعن النشطاء ، كلفني ضابط المخابرات بأن أقيم علاقة مع بنت إمام المسجد ، ولكني فشلت ، قبل يومين طلب مني ضابط المخابرات أن احضر أختي ع. إليه، فقلت له لماذا فقال، لكي تعمل معنا، وان لم تفعل ما أقوله لك، سوف أقوم بفضحك ، عندها ستقتل مثل أبيك ، فوعدته أن احضرها غدا ". (أ.ر.أ ، نيسان 2006 ، مقابلة شخصية)

5.2.1.1.3.5 العميل المخرب :

حيث يقوم هؤلاء بافتعال المشاكل، وإشاعة جو من عدم الأمان، وإطلاق الإشاعات، ونشر الرذيلة يقول الطفل م.س 17 عام : " طلب مني ضابط المخابرات أن ادخل الأفيون والحشيش ، وطلب مني تكسير كزاز السيارات في الليل لافتعال المشاكل ، وطلب مني افتعال مشاكل بين الناس وأشبك هذا مع هذا ، واحكي لهم حكي ما صرش ، وطلب مني اخطف أولاد صغار من المخيم والمدينة والقرى المجاورة " (م.س ، شريط مدمج لاعترافاته)

2.3.5 الأطفال العملاء غير المباشرين

وهم الأطفال الذين يقدمون أو يساهمون في تقديم خدمات أو يشجعون على تقديم خدمات لأجهزة الأمن الإسرائيلية، دون أن يكونوا مرتبطين بشكل مباشر مع أجهزة الأمن الإسرائيلية. ويقع في هذا الإطار الأطفال العملاء الوطنيون، وهم الأطفال الذي يعتقدون أنهم يخدمون هدفا وطنيا، ويوجهوا من قبل عملاء، لخدمة أهداف أمنية"إسرائيلية" دون إدراك الأطفال ذلك، تماما كما حدث مع الطفل (ك.ن.ع) 17 عام، والذي ذكرنا قصته سابقا، أمام الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال:" كنت معتقد بأنني أعمل بنواحي وطنية، حيث كنت أوجه من قبل شاب في السادسة والثلاثين من عمره، وكنت انقل له عدة معلومات حول أشخاص وعائلات، وكنت واثق منه كونه معروف بمنطقة سكنه ويصلي وسمعته طيبة، وكان يزودني أحيانا بكروت جوال ونقود، وبقي الحال حتى وجهني يوما للحدود " خط الهدنة " لأستكشف الأمر، وهناك ألقي القبض علي، ونقلت للسجن وبقيت به ستة أيام وتركت دون تحقيق واستجواب لمدة يومين، بعدها حقق معي المحققون وواجهوني بأني قد ساعدتهم، ونقلوا إلي بعض المعلومات الشخصية الصحيحة عني، وعن ما نقلته للشاب، وللإفراج عني يجب علي الاتفاق مع المحقق للمساعدة واستمرار المساعدة.

وهنا حاولت الرفض، ولكن دون جدوى، وإنني أحسست أن أمر الرفض قد فات أوانه، وطمعتهم بالمساعدة وخرجت، وتحدثت مع أقاربي ونقل الصورة للجهات المعنية، وتم استجوابي وتحدثت لهم عن ما سبق ذكره، واعتقل الشاب ومازال رهن الاعتقال." (ك.ن.ع إفادة أمام الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال)

4.5 الباب الرابع

مصير الأطفال العملاء:

تختلف النهايات التي يؤول إليها الأطفال المرتبطون مع أجهزة الأمن الإسرائيلية، والتي يترتب عليها مصير ومستقبل هؤلاء الأطفال. وإجمالا فان جميع النهايات صعبة وتتراوح بين نجاة الأطفال من أيدي أجهزة الأمن الإسرائيلية والعودة إلى أحضان الشعب والوطن وتصل في أقصاها إلى قتل الأطفال المرتبطين مع هذه الأجهزة. وفيما يلي تفصيل لمصير الأطفال العملاء:

1.4.5 التوقف عن التعاون مع أجهزة الأمن الإسرائيلية.

يكون التوقف إما بمبادرة شخصية من الطفل، بمصارحة أهله أو أحد أقاربه بارتباطه، تلقائيا وبدون ضغوط، وهذا ما يحدث نادرا، بسبب الثقافة السائدة والخوف، أو يتم ذلك بعد كشف ارتباط بعض الأطفال من قبل الأهل الذين بدورهم يخبرون الأجهزة الأمنية الفلسطينية، أو تكشفهم الأجهزة الأمنية الفلسطينية، أو فصائل العمل الوطني والإسلامي.

"تم اعتقالي وقتها وكان عمري 15 عام ،وبعد 4 أيام من الضرب والشتائم والسب والتعذيب من قبلهم ، تم تحويلي للتحقيق ،.... بعدها طلب مني المحقق أن أفكر في مستقبلي ومستقبل أهلي، وأنه على استعداد أن يلبي جميع احتياجاتي مقابل التعاون معه والمطلوب هو فقط منع هؤلاء الأشخاص من القيام بعمليات انتحارية كما قال لي. لكني رفضت تماما فقام بتعذيبي عدة مرات ولمدة أسبوع كامل، وبعد أن انهارت قواي ولم أعد استطع المقاومة، ثم عرضي عليهم ووافقت في التحقيق على مساعدتهم، وتم إعطائي مبلغ مالي جيد لشراء جهاز محمول، بعد فترة من إطلاق سبيلي وتزويدي برقم لهم طلبوا مني حفظه وعدم كتابته، ولكن بعد خروجي لم أتصل وتوجهت برفقة والدي للأمن الفلسطيني وأبلغهم بما جرى معي كاملا.وخرجت من السجن الذي قضيت فيه شهر واحد وأسبوع، ولم يعد لي أي اتصال بهم ." (ر.س، إفادة أمام الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال)

2.4.5 الهرب إلى إسرائيل.

استمرت عادة هرب العملاء إلى إسرائيل خوفا من المحاسبة والعقاب من قبل الشعب الفلسطيني، كما حدث مع الطفل (ف .ح) من بلدة مردا بالقرب من نابلس، والذي تم تجنيده من قبل أجهزة المخابرات الإسرائيلية في فترة التسعينات وعمره 15 عام ، تم

اعتقاله في عام 1996 من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية والتي حققت معه ،وأثناء التحقيق معه تعرض للتعذيب، ومكث في سجون السلطة فترة من الزمن ، في إحدى الزيارات تدخل أقاربه من اجل زيارته ، وإعطائه فسحة ، أثناء ذلك هرب إلى إسرائيل ولم يعد حتى اللحظة، وفي داخل إسرائيل تم اعتقاله ومطاردته من مكان لمكان ، وتخلت عنه أجهزة الأمن الإسرائيلية رغم أنه وصل درجة من الانتماء للعدو جعلته يحفر على جسده عبارات مثل " العالم ضدنا والله معنا"، " الموت لكارهي الدولة " وهذا ما تظهره الصورة المرفقة(موقع صحيفة هارتس الالكتروني)

3.4.5 القتل .

بعض العملاء الذين قتلوا في فترة الانتفاضة الثانية، تم تجنيدهم في فترة الدراسة وهم أطفال كما حدث مع (ج.ج) من منطقة رام الله، الذي تورط في كثير من عمليات القتل والاغتيال، وذلك في الانتفاضة الثانية، وبعد الكشف عنه تبين أنه ارتبط في سن 17 عام في السجن المدني بعد اعتقاله عام 1997 بتهمة سرقة السيارات، وتمت تصفيته. (ج.ج ، شريط مدمج لاعترافاته)

4.4.5 الاستشهاد.

الطفل (ع.ف.ع) والذي قضى في السجن 23 يوم، تم الإفراج عنه على أساس أن يكون عميلا مرتبطا مع المخابرات الإسرائيلية إثر الضغط والتعذيب عليه، لم يحتمل أن يكون في خانة العملاء، ودخل إلى إسرائيل استشهاديا لافا جسده بحزام ناسف، وكتب وصيته التالية، حيث استشهد بعدها:

" بسم الله الرحمن الرحيم إلى أمي الغالية وأبي الغالي ، لقد أنجبتم بطلا لكي يرفع رأسكم عاليا ، إن ابنكم أراد أن يستشهد في سبيل الله ، إلى إخوتي عبد وأحمد ومحمود، لقد أردت أن استشهد في سبيل الله ، وأطلب منكم أن تحرصوا على أخواتي عبير ودلال وأرجو أن تكثروا من الصلاة وقراءة القرآن الكريم ، ولقد حاولت المخابرات الإسرائيليةأن تجعلني خائنا لدماء الشهداء، ولكن أقول لهم أريد أن استشهد في سبيل الله ".

(وصية ع.ف.ع ،الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال)

5.4.5 الاستمرار في العمل مع أجهزة الأمن الإسرائيلية.

معظم هؤلاء لم يتم الكشف عن هويتهم حتى اللحظة، ومعظمهم تجاوز عمر الطفولة، وقد لعب الكثير منهم دورا مهما في عمليات الاغتيال، والمهام الأمنية المساندة في انتفاضة الأقصى.

5.5 الباب الخامس

انتهاكات إسرائيل للمواثيق الدولية في تجنيدها للأطفال

بالنظر إلى الأدوات والأساليب التي تستخدمها إسرائيل في تجنيد الأطفال كعملاء لها، نجد أنها خالفت واخترقت الكثير من المواثيق والعهود والاتفاقات الدولية التي نصت على حماية الأطفال، وتوفير الحياة الكريمة لهم في زمني السلم والحرب. شكلت هذه المواثيق درعا واقيا وحاميا للأطفال في كثير من أنحاء العالم، وبؤر الصراع فيه.

لم تلتزم إسرائيل منذ نشأتها بهذه المواثيق والاتفاقات، وما زالت مستمرة حتى اللحظة في انتهاكها لحقوق الأطفال الفلسطينيين. هذه الانتهاكات ألحقت أذى نفسيا، وجسديا، واجتماعيا بالأطفال وذويهم. وانعكس ذلك على المجتمع ككل، وعلى المشروع الوطني الفلسطيني.

عرف الطفل في القوانين والمواثيق الدولية والمختصة منها تحديدا بالأطفال, وأهمها اتفاقية حقوق الطفل الدولية وبروتوكولاتها الملحقة بأنه: " كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره " (عتيقة، 1995: 110) وهي السن نفسها التي اقرها القانون الإسرائيلي بالنسبة لسن البلوغ . (الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال (2004) : 40). وقد تنوعت القوانين التي تحمي الأطفال من أي ممارسات تحرمهم طفولتهم، وتحفظ حقوقهم، سواء بمنع تعذيبهم، ومعاملتهم معاملة قاسية، أو استغلالهم في الحروب.

وهذه القوانين هي:

1.5.5 العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الموقع في عام 1966:

ورد في العديد من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والموقع في عام 1966 مواد تنص على حماية الأطفال، وأهم هذه المواد: ما نصت عليه المادة السابعة: " لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب، ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية اللاإنسانية، أو المعاملة التي تحط من كرامة الأطفال ". (عتيقة، 1995: 58) نصت المادة العاشرة في بندها الثاني فرع ب من العهد نفسه على وجوب فصل المعتقلين الأحداث عن البالغين، وإحالتهم بالسرعة الممكنة إلى القضاء للفصل في قضاياهم. (خضير، 1997: 51)

ولم تغفل المادة السابعة عشرة من هذا العهد حماية سمعة وشرف الأشخاص، ولم تجز أي حملات غير قانونية تمس السمعة والشرف. (خضير، 1997: 180)

3.5.2 اتفاقية حقوق الطفل، والموقعة في عام 1989:

نظرا لما عاناه الأطفال في الحروب والصراعات، من قتل وتدمير للطفولة ومستقبلها، فقد خصت هذه الاتفاقية في بنودها الأطفال، وشملت على كثير من المواد التي نصت على تحديد آلية التعامل مع الأطفال، وحماية حقوقهم، وصون طفولتهم.

تعرف المادة الأولى من هذه الاتفاقية الطفل بأنه من لم يتجاوز من العمر الثامنة عشرة. (عتيقة، 1995: 110) ونصت المادة السادسة عشرة _وفي بندها الأول_ على أنه: " لا يجوز أن يجري أي تعرض تعسفي أو غير قانوني للطفل في حياته الخاصة، أو أسرته، أو منزله، أو مراسلاته، ولا أي مساس غير قانوني بشرفه أو بسمعته. (خضير، 1997: 263) فيما منعت المادة السابعة والثلاثون فرع (أ) تعذيب الأطفال، أو تعريضهم لأي نوع من أنواع المعاملات، والعقوبات القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة. (الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن، 2006: 26)

وقد عرف إعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة، التعذيب بأنه: "أي عمل ينتج عنه ألم، أو عناء شديد: جسديا كان أو عقليا، يتم إلحاقه بشخص ما، بفعل أحد الموظفين العموميين، أو بتحريض منه لأغراض متعددة، مثل الحصول على اعترافات، أو التخويف ". وبخصوص حماية الأطفال في وقت الحرب، والنزاع المسلح، فقد اقتضت المادة الثامنة والثلاثون في بندها الرابع حماية السكان المدنيين، واتخاذ ما يلزم من أجل حماية ورعاية الأطفال المتأثرين بهذا النزاع. (عتيقة، 1995: 86)

3.5.5 إعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة، والموقع في العام 1975:

في المادة الثانية عشر من هذا الإعلان، أكد على أن الاعترافات والبيانات التي يتم الحصول عليها من خلال التعذيب، أو ضروب المعاملة القاسية، لا يجوز اتخاذها دليلا ضد الشخص المعني. (الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن،2006 :69)

4.5.5 اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب، الموقعة في عام 1949:

المادة الثالثة من هذه الاتفاقية توجب معاملة السكان معاملة إنسانية، ويشمل هذا عدم الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، من تشويه، ومعاملة قاسية، وتعذيب، كما تحرم هذه المادة أخذ الرهائن، أو الاعتداء على الكرامة الشخصية، وخصوصا المعاملة المهينة التي تمس بالكرامة. أما المادة الواحدة والثلاثون من هذا القانون، فإنها تنص على ما يلي: " لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصيا، وتحظر العقوبات الجماعية وجميع تدابير التهديد والإرهاب". أما المادة الواحدة والخمسون فقد نصت على أنه: " لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترغم الأشخاص المحميين على الخدمة في قواتها المسلحة، أو المعاونة ".(الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال (2004) :39).

5.5.5 الاتفاقية رقم 182 لعام 1999، الخاصة بأسوأ أشكال عمل الأطفال.

تلزم هذه الإتفاقية الدول الموقعة عليها بكفالة القضاء على عمالة الأطفال، ومن ضمنها (التجنيد القسري) أو الإجباري للأطفال، لاستخدامهم في نزاعات مسلحة، والأعمال التي يرجح أن تؤدي بفعل طبيعتها، أو بفعل الظروف التي تزاول فيها إلى الإضرار بصحة الأطفال، أو سلامتهم، أو سلوكهم الأخلاقي. (الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن ،2006 :34)

لقد سعى الاحتلال الإسرائيلي إلى ترسيخ أقدامه في الضفة الغربية بعد احتلالها، وانعكس ذلك بقمع المواطن الفلسطيني وانتهاك حقوقه. طالت هذه الخروقات كافة فئات المجتمع الفلسطيني رجالا ونساء وأطفالا، وأصدر الاحتلال قوانين تشرع له هذه الخروقات والجرائم أهما تلك الأوامر العسكرية الإسرائيلية ذات العلاقة بالأطفال والتي تعتبر الطفل في الأراضي الفلسطينية: من هو دون سن السادسة عشرة حسب الأمر العسكري رقم 235. (فروانة، ع.(2006) : 8) إضافة إلى ذلك، فأن الأمر العسكري رقم 132 أجاز لقوات الاحتلال اعتقال من هو في سن الثانية عشرة فما فوق.(فروانة،ع.(2006) :8) في خرق واضح وتجاوز فاضح لكل القوانين والمواثيق الدولية التي تحدد سن الطفولة بثمانية عشر عاما.

استخدمت إسرائيل وسائل غير قانونية لإجبار الأطفال الفلسطينيين على التعاون، والتعامل مع أجهزتها الأمنية. (الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال،2004 :32) بالإضافة إلى ممارساتها

اليومية تجاه الأطفال الفلسطينيين، تمارس سلطات الاحتلال كافة أشكال التعذيب، والممارسات التي تجرح كرامة الأطفال، سواء على الحواجز الاحتلالية، أو على المعابر، أو أثناء الاعتقال والتحقيق، (فلسفة المواجهة وراء القضبان،ب.ت :96) أضف إلى ذلك عدم فصل الاحتلال " الإسرائيلي" للأطفال المعتقلين عن البالغين، وعدم محاكمتهم بالسرعة الممكنة، على العكس تماما فالأطفال يتواجدوا داخل السجون مع غيرهم من المعتقلين، ويطول بهم أمد المحاكمات. ليس بعيدا عن ممارساتها فان إسرائيل هددت_ومازالت _الأطفال بتلويث سمعتهم وشرفهم أثناء عمليات التحقيق، واستخدمتها كأدوات ضاغطة، لربط الأطفال للعمل كعملاء لدى أجهزتها الأمنية. كما استخدمت _وما زالت_ العنف، والتعذيب في المعتقلات، وكل اعتراف يتم تحقيقه تحت التعذيب من قبل الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، يتم محاكمة الفلسطينيين بناء عليه. (فروانة ، ع.(2006) : 7)

لم تقم الجهات الفلسطينية ذات العلاقة، ابتداء من السلطة الوطنية الفلسطينية، أو الفصائل الفلسطينية، الوطنية منها والإسلامية، باستغلال هذه القوانين لفضح ممارسات الاحتلال بحق الأطفال الفلسطينيين، ويمكن لهذه الجهات استخدام هذه القوانين والمواثيق لفضح إسرائيل أمام المحافل الدولية والمنظمات الإنسانية وملاحقتها ومحاسبتها، مما قد يثني إسرائيل عن ممارساتها بحق الأطفال الفلسطينيين، إذ قد تخفف هذه الملاحقة من وطأة هذه المشكلة، وهذا يتطلب تضافر جهود الفصائل الفلسطينية والسلطة، بالإضافة إلى منظمات حقوق الإنسان المنتشرة في الأراضي المحتلة.

النتائج والتوصيات:

جامعة القدس

النتائج:

1. لا تزال الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تعتمد بشكل أساسي على العنصر البشري في الحصول على المعلومات، وتنفيذ المهام الأمنية في الضفة الغربية، بالرغم من استخدامها للتكنولوجيا الحديثة.
2. شكلت الجوانب السلبية في القيم، والعادات، والتقاليد السائدة في المجتمع الفلسطيني عاملا مساعدا لأجهزة الأمن الإسرائيلية لتنفيذ مهامها في الضفة الغربية وتجنيد الأطفال للعمل لصالحها.
3. اتبعت إسرائيل سياسة "إسقاط ما يمكن إسقاطه" من أبناء الشعب الفلسطيني، وبناء على المقابلات التي تم إجراءها مع ذوي الاختصاص، ومن الوقائع على الأرض، والمقابلات مع الأطفال، تأكد أن أجهزة أمن العدو " الإسرائيلي" ركزت على تجنيد الأطفال الفلسطينيين، بعد توقيع اتفاق أوسلو.
4. الاتفاقيات الفلسطينية: بداية برسائل الاعتراف المتبادلة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، واتفاقية أوسلو، واتفاقيتي القاهرة وطابا جندت الأجهزة الأمنية الفلسطينية لتقوم بتقاسم وظيفي مع أجهزة الأمن الإسرائيلية في حفظ الأمن الإسرائيلي وكافة أدواته: خصوصا حماية العملاء، وعدم التعرض لهم، واعتقال المناضلين الفلسطينيين، وإحباط العمليات الفدائية. شجعت هذه الممارسات الأطفال على الارتباط والعمالة مع أجهزة الأمن الإسرائيلية.
5. استغلت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية الثغرات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التي برزت في الواقع الفلسطيني بفعل الاحتلال لتجنيد الأطفال، وشكل الانحراف الأساس الأولي لعمالتهم، وتم استغلال المشاكل الاجتماعية، والأسرية لتجنيدهم.
6. غابت أدوار المؤسسات الرسمية في متابعة الأطفال وحمايتهم، خصوصا وزارات العمل، والشؤون الاجتماعية، ووزارة التربية والتعليم العالي.
7. استعملت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية كافة الأدوات في إسقاط الأطفال الفلسطينيين للعمل لصالح أجهزتها الأمنية، وقد كان الإسقاط الجنسي، ومنح التصاريح أكثر الأدوات التي استخدمت في إسقاط الأطفال. واستخدمت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية كافة نقاط الاحتكاك مع الفلسطينيين لتجنيد الأطفال، واللقاء بهم. وقد عملت معظم الأجهزة الأمنية الإسرائيلية كأجهزة تجنيد، وعمل الشاباك فقط كمشغل لهؤلاء العملاء.

8. مارس الأطفال العملاء العديد من المهام التي كلفتهم بها أجهزة الأمن الإسرائيلية، واتبعت سياسة "كرة الثلج" في تنفيذ المهام مع الأطفال، مما وثق عمليات ارتباطهم، وزاد في توريطهم.

9. لم تكن هناك أي معالجة ممنهجة وعلمية لمشكلة العملاء عموما، والأطفال خصوصا، وانشغل الكل الفلسطيني بمحاولة حل نتائج العمالة وليس معالجة الأسباب، وكانت هذه المعالجات فردية سواء شخصية أو حزبية، أضرت أكثر مما أفادت الموضوع.

10. انتهكت إسرائيل الكثير من القوانين الدولية التي تحمي الأطفال، ولم يتم فضح هذه الخروق من قبل الجهات الرسمية الفلسطينية، التي لو تمت لساهمت في الضغط على إسرائيل لمنعها من تجنيد الأطفال.

التوصيات .

1. شكل هذا البحث بداية الدراسات العلمية لمشكلة الأطفال العملاء، خصوصا في فترة أوسلو، التي شكلت تحولا في كل الأشياء الفلسطينية: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، ونظرا لتشعب العوامل والقضايا المرتبطة بمشكلة الأطفال العملاء، وما يترتب عليها من مخاطر، ولبحث هذه المشكلة من كافة جوانبها بالتفصيل، بحثا علميا، فإنني أوصي بإجراء دراسات بحثية حول المواضيع التالية:

أ. قتل المتهمين بالتعامل مع أجهزة الأمن الإسرائيلية، وكيف ينعكس ذلك على أبنائهم، والى أي مدى يشكل هذا القتل حافزا لدى الأطفال للارتباط.

ب. التسرب من المدارس، وكيف تحارب وزارة التربية والتعليم هذا التسرب؟ وكيف يساعد هذا التسرب ويسهل عمليات الارتباط للأطفال؟

ت. الأطفال الباعة، بالقرب من الحواجز العسكرية، والمعابر، الظروف التي أجبرتهم على العمل، ومحاولات تجنيدهم من قبل العاملين على الحواجز.

ث. دور الأطفال العملاء الذين تم تجنيدهم بفترة أوسلو في انتفاضة الأقصى.

ج. إلى أي مدى تؤثر المشاكل الاجتماعية، وما يترتب عليها من انحلال اسري على الأطفال وتدفعهم إلى الانحراف ثم الارتباط.

ح. أثر الاتفاقيات الفلسطينية_ الإسرائيلية على العملاء، وكيف استغلت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية هذه الاتفاقيات في تجنيد الأطفال؟

2. تفعيل دور المؤسسات الرسمية في حماية الأطفال: وزارة التربية والتعليم في مكافحة التسرب من المدارس، واتخاذ الإجراءات اللازمة مع الجهات ذات العلاقة لمنع التسرب. وزارة الشؤون الاجتماعية في متابعة الأسر التي تعاني من مشاكل اجتماعية، وتوفير الحلول اللازمة لهذه المشاكل. وزارة العمل في منع عمل الأطفال في الورش والمصانع والبسطات.

3. تنسيق عمل المؤسسات الأهلية والرسمية في حماية الأطفال أثناء العطلة الصيفية، وتوفير الأجواء المناسبة والنشاطات الهادفة خلال هذه العطلة.

4. يجب أن تأخذ فصائل العمل الوطني والإسلامي دورها في التنشئة الوطنية، وأن تعمل على أخراج الشعب الفلسطيني من حالة الإحباط والاغتراب، وعلى هذه الفصائل أن تقوم بمراجعة شاملة لمعالجاتها السابقة لمشكلة العملاء، والخروج برؤية واضحة لآلية عمل، لحل أسباب العمالة ونتائجها.

5. قيام مؤسسات العمل الأهلي والمجتمعي بعمليات التوعية، للتخلص من السلبيات في القيم، والثقافات السائدة، بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.
6. عقد مؤتمر وطني شامل تشارك فيه كافة الفعاليات الرسمية، والمجتمعية، للخروج بالية عمل واضحة لمعالجة، وحماية الأطفال الذين ارتبطوا مع أجهزة الأمن الإسرائيلية. ووضع خطة شاملة لمعالجة مشكلة العملاء، وحماية الأطفال من الوقوع في براثن العمالة.

المصادر والمراجع :

1. أبو الطيب(1993): **الاستخبارات الصهيونية العدو الأول** ،مكتبة مدبولي ، القاهرة .
2. اتفاقية طابا الموقعة بين الجانبين الفلسطيني و"الإسرائيلي" بتاريخ 1995/9/28.
3. اتفاقية القاهرة الموقعة بين الجانبين الفلسطيني و"الإسرائيلي" بتاريخ 1994/5/4.
4. أرونسون,ج.(1988) :**سياسة الاحتلال العسكري الاسرائيلي " ، سياسة اسرائيل في الاراضي المحتلة / دراسات في اساليب الضم والتهويد** ، وكالة ابو عرفة للصحافة والنشر ،القدس .
5. **الإسقاط في شباك العمالة**، ب.ت.
6. باسيا/الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (2001) : **ظاهرة العملاء في فلسطين / موجز أعمال ندوة دراسية** ، القدس.
7. البرغوثي ،ب .(1996): **تطور الحركة الوطنية الفلسطينية** ،مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ، نابلس .
8. بركات،ح.(2000): **المجتمع العربي في القرن العشرين/بحث في تغيير الأحوال والعلاقات**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
9. بيان صادر عن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة في المناطق المحتلة ، بيان رقم 5 ، 1988/1/27 ، نداءات الانتفاضة .
10. بيان صادر عن منظمة التحرير الفلسطينية / القيادة الوطنية الموحدة ،بيان رقم 12 ، 3/31 / 1988 ،نداءات الانتفاضة .
11. بيلين ،ي. (1998) :**عملية السلام/ اوسلو،وثيقة ابي مازن – بيلين ،وثيقة بيلين – ايتان** ، مركز البحوث والدراسات الفلسطيني ، نابلس .
12. بيومي ، م (1994): **ظاهرة تصفية العملاء ، التاريخ وجذور الأزمة (رؤية شرعية ونفسية واجتماعية ومنهجية منذ عام 1967 وحتى الانتفاضة** ، الطبعة الاولى.
13. جريس،ص.(1986) :**تاريخ الصهيونية / (1911-1939)** ،الجزء الثاني ،مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية .
14. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني(2001): **شباب فلسطين واقع وأرقام** .

15. الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال / فرع فلسطين (2004): **استغلال الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة / نظرة تحليلية في تجنيد الاطفال.**
16. الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال (2005)(تحت الطباعة) : ورشة عمل بعنوان " التعامل مع الأطفال المتهمين بالتعاون في الأراضي الفلسطينية المحتلة " رام الله
17. الزغل،خ.(2003): **آليات التحقيق الصمود والتحدي.**
18. خضير،ع.(1997):**الوسيط في القانون الدولي**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
19. دغمي،ر.(1984):**التجسس وأحكامه في الشريعة الإسلامية**، جمعية عمال المطابع التعاونية.
20. ديوان،أ.،شعبان ،ر.(ب.ت) :**تنمية رغم الصعاب / المسار الانتقالي للاقتصاد الفلسطيني** ، معهد أبحاث السياسة الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ،رام الله والقدس.
21. رافيف،د.ميلمان،ي (1991)، **كل جاسوس أمير /امراء الموساد** . ترجمة محمود لطفي ، ط1 . دار الكتاب العربي . دمشق .
22. سالم .،وجيه ، خلف .أ. (1987) : **الوجه الحقيقي للموساد** ،ط1 ، دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية ،عمان.
23. سليمان ،جابر (شتاء 2003) :"المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة / إطار ديموغرافي ومؤشرات اقتصادية واجتماعية "، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد53 .
24. سليمان،د.(1995)، **السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994-1995**، عمان.
25. شبيب ، س.(1997) : **الثورة العربية الكبرى في فلسطين 1936 -1939 / دراسة في الأصول الاقتصادية والاجتماعية** ، هيئة التوجيه السياسي والوطني ،رام الله.
26. شديد،س.(2001): **البطالة بين حملة الشهادات الجامعية في مدينة طولكرم** ، المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع ،رام الله .

27. صايغ ، ر.م.(1980): **الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع الى الثورة / الواقع الجديد 1948- 1965** ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت .
28. **طرق الاسقاط في شباك الشاباك** (ب.ت) : دار البيارق للنشر والتوزيع ، رام الله.
29. عباس ، خ.م. (2004) : **العملاء في ظل الاحتلال الاسرائيلي** ، ط1 ، غزة.
30. عبد الرازق ، ع.وآخرون (2001):**تأثير الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 2000/9/28- 2001/1/6** ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادي (ماس) ، القدس.
31. عتيقة، (1995):**حقوق الطفل في القانون الدولي**.ط1، دار المستقبل العربي.
32. عوفر.ت،كوبر.أ(1989) :**الاستخبارات والأمن القومي** ،ط1 ،دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية،عمان.
33. عيسى ، م (ب،ت) .: **سلسلة ثقافة المقاومة 1 / المقاومة بين النظرية والتطبيق** ، حركة المقاومة الاسلامية حماس.
34. غازيت ،ش.(2001): **الطعم في المصيدة / السياسة الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1967 – 1997** ، ترجمة عليان الهندي . ط1. مؤسسة باب الواد للاعلام والصحافة / دائرة الدراسات والشؤون الاسرائيلية .
35. غازيت ،ش.(ب.ت): **العصا والجزرة / الحكم الاسرائيلي في الضفة الغربية.**
36. فانون،ف.(1972):**معذبو الأرض**، ط1،دار القلم، بيروت
37. فروانة، ع. (2006):**الاسرى الفلسطينيون الاطفال في السجون الاسرائيلية** ، دائرة الإحصاء/وزارة شؤون الأسرى والمحررين ، غزة.
38. **فلسفة المواجهة وراء القضبان**(ب.ت)، منشورات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
39. قاسم ،ع .(1986) : **رسالة في الصمود** ، ط2 . جمعية الدراسات العربية.
40. قاسم ، ع.(2003) : **هموم الأمن الفلسطيني** .
41. قاسم ع.(ب.ت):**مقدمة في التجربة الاعتقالية في المعتقلات الصهيونية** ، جامعة النجاح الوطنية .

42. قطامش، ا.(2005) :**أضواء على المسيرة اليسارية الفلسطينية ومقاربات يسارية اخرى** ، مركز منيف البرغوثي ،رام الله.

43. قهوجي ،ر. (2004): المؤسسة الأمنية الاسرائيلية ، **اسرائيل دليل عام 2004** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،بيروت.

44. لفيتا .أ (1990) :**النظرية العسكرية الإسرائيلية دفاع وهجوم**،ط1 ، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية ،عمان .

45. محارب،ع.(1981):**هاغاناه، إتسل،ليحي/ العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة 1927-1948** ،ط1.

46. مؤسسة الحق (2002) : **بحاجة الى حماية.**

47. ناصيف ،م.(معد) (ب.ت) :**الوثائق السرية للمخابرات الأمريكية / المخابرات الاسرائيلية** ، الوطن العربي.

48. النقيب،ف.(1997):**الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت .هلال،ج.(1974) : **الضفة الغربية / التركيب الاجتماعي والاقتصادي (1948-1974)**، منظمة التحرير الفلسطينية /مركز الابحاث.

49. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن(2006): **حقوق الطفل/ الحق في الحماية.**

50. هيكل ، م.ح.:**العروش والجيوش ، هكذا انفجر الصراع في فلسطين 1918-1998** ، دار الشروق.

51. وزارة العمل الفلسطينية (1997) : **يوميات واثار الحصار الاسرائيلي**. دليل احصاءات القوى العاملة رقم 8 .

52. يونس ، أحمد (نيسان ايار حزيران 2000) :"مستويات المعيشة في الضفة الغربية وقطاع غزة ".صامد الاقتصادي ، العدد 120 .

مواقع الكترونية :

1. موقع صالح النعامي الالكتروني(2006) : كيف بنت إسرائيل جيشا من العملاء
http://www.naamy.net/view.php?id=295 14/11/2006
2. موقع الجزيرة الألكتروني (2007)
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AC6D6996-AA79-4386-BDB3-835412A5D600.htm (14/11/2007)
3. جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) (ب.ت):الأقسام
http://www.shabak.gov.il/Pages/default.aspx 15/7/2006
4. الموساد(ب.ت): نظرة على جهاز الموساد ،
http://www.mossad.gov.il/Eng/AboutUs.aspx 5/12/2006)
5. مؤسسة بيتسيلم (1994):

Collaborators in the Occupied Territories: Human Rights Abuses and Violations
http://www.btselem.org/Download/199401_Collaboration_Suspects_Eng.doc 13/08/2006)
6. الشرق المتوسط للخدمات الصحفية والاعلامية (2006/5/20):تقرير يرصد كيفية تجنيد العملاء
http://www.empressoffice.com/akhbar/20-05-2006.htm 2/5/2007
7. صحيفة هارتس (2007/4/10) :
התביישתי שנולדתי ערבי " أخجل أني ولدت عربيا "

http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/846826.html 1/5/2007

مقابلات شخصية :

1. أحمد العوري(كانون أول ،2007) ، موقف حركة الجهاد الإسلامي من مشكلة العملاء عموما والأطفال خصوصا، رام الله ، قيادي في حركة الجهاد الإسلامي.
2. أحمد قطامش(تموز، 2007)، رام الله، كاتب يساري وأسير سابق، له العديد من المؤلفات قضى أطول مدة في الاعتقال الإداري، أمضى 17 عام طريدا لقوات الاحتلال.
3. أ.ر.ا (نيسان، 2006) : طفل من إحدى المخيمات الفلسطينية، تم لقاؤه في مخيمه، اليوم يعيش هاربا داخل الخط الأخضر.
4. ب.ب (حزيران،2006): شاب من منطقة جنين، تم اعتقاله في بداية التسعينات عندما كان طفلا.
5. ب.ي(اب، 2006): شاب من منطقة طولكرم، يدرس في جامعة النجاح الوطنية في سنته الأولى.
6. برهان السعدي (نيسان 2007)العملاء ، طولكرم ، سجين سابق لمدة 13 عاما ، عمل موجها عاما للسجون، وعاصر فترة السبعينات.
7. ج.ل (كانون ثاني، 2008) رجل أمن من منطقة رام الله، لأسباب أمنية طلب عدم الكشف عن اسمه.
8. حلمي الأعرج(كانون أول، 2007) موقف الجبهة الديمقراطية من مشكلة العملاء، رام الله ، قيادي في الجبهة الديمقراطية، معتقل سابق لمدة عشر سوات.
9. حمدان سعيفان (نيسان2007) العملاء.دير الغصون ، سجين سابق، قضى 12 عاما في السجون الإسرائيلية ، من قيادات حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح .ومن قيادات الانتفاضة الأولى .
10. خ.و(اذار، 2007): باحث اجتماعي، لأسباب أمنية طلب منا عدم ذكر اسمه.
11. خ.ل(أيار، 2007): رجل أمن لأسباب أمنية طلب عدم الكشف عن اسمه.
12. خالد الزغل (نيسان،2007)العملاء.، طولكرم ، يعمل حاليا موظف في محافظة طولكرم ، عمل ضابطا في المخابرات الفلسطينية في فترة التسعينات ،في مجال مكافحة العملاء.
13. خالد فرحانة(اب،2007) م.طولكرم ، أسير سابق، قضى سبع سنوات في سجون العدو " الاسرائيلي"

14. د.د (نيسان،2006) : رجل أمن، لأسباب أمنية طلب عدم الكشف عن اسمه، يعمل في مجال التحقيق مع العملاء.
15. ر.ر(أيار،2007) : باحث اجتماعي، لأسباب أمنية طلب عدم الكشف عن اسمه.
16. رمضان محمد عساف بطة(كانون ثاني،2008)، موقف حركة فتح من مشكلة العملاء عموما والأطفال خصوصا، رام الله ، يعمل رمضان البطة في مكتب التعبئة والتنظيم التابع لحركة فتح، حاصل على العديد من الدورات العسكرية، اعتقل عام 1971 ، وحكم مدى الحياة، افرج عنه في تبادل الأسرى عام 1983، اعتقل في الأردن عدة مرات ، وعمل مع الشهيد خليل الوزير في تنظيم الأرض المحتلة، عمل نائبا لمحافظ جنين .
17. رياض شريم(تموز،2007) ،قلقيلية، أسير سابق قضى 5 سنوات في سجون الاحتلال في فترة أوسلو، إسلامي سابق.
18. ز.م (نيسان، 2007): من منطقة رام الله، تم اعتقاله في فترة الطفولة، طلب عدم ذكر اسمه لأسباب أمنية.
19. زياد العقاد (نيسان ،2007):زيتا ، عمل مديرا لمؤسسة دار الأمل لرعاية الأحداث/ رام الله في الفترة ما بين 1996 – 1998 ، يعمل حاليا في دائرة شؤون الشهداء ، وزارة الشؤون الاجتماعية.
20. س.ح (أيلول، 2007) ، طفل من منطقة جنين، قضى في السجون " الإسرائيلية" 22 شهرا، تم لقاؤه في بلدته.
21. س.ك(تموز، 2007)، عامل في مجال علم الإجتماع، لأسباب أمنية طلب عدم الكشف عن إسمه.
22. سليمان بشارات(نيسان،2007) ، طمون/جنين ، باحث اجتماعي ، في وزارة الشؤون الاجتماعية ، منذ عام 1988 ، يعمل حاليا نائب مدير في وزارة الشؤون الاجتماعية .
23. د.صالح مراعبة (أيار،2007) دكتوراه في علم النفس / جامعة القدس المفتوحة ، طولكرم / 2007/5/17 / الساعة 12 ظهرا جامعة القدس المفتوحة ، طولكرم.
24. طلال عودة(اذار،2007) جهاز المخابرات الفلسطينية، تم التواصل من خلال الهاتف، بعد توجيه كتاب إلى مدير المخابرات العامة للمساعدة.

25. ع.ج(اب، 2007) : رجل أمن، لأسباب أمنية طلب عدم الكشف عن اسمه، يعمل في مجال التحقيق مع العملاء.

26. ع.ط (أيلول، 2007)، رجل أمن، لأسباب أمنية طلب عدم ذكر اسمه.

27. ع.م.ط (أيار، 2007)، طفل عمره 15 عاما جندته أجهزة الأمن الإسرائيلية للعمل معها ، تم لقاؤه في بلدته ، وتقبل الحديث مع في الموضوع بعد توسط أحد أقاربه وشرحه لأهمية البحث ..

28. ع.و(أيلول، 2007): طفل من قرى منطقة نابلس، تم لقاؤه في بلدته.

29. عدنان بليدي (نيسان2007) العملاء .، طولكرم ، مدير اذاعة كل الناس،سجين سابق قضى 15 عاما في سجون الاحتلال ، ويعمل حاليا عقيدا في الأمن الوطني الفلسطيني.

30. فرج رمانة(كانون ثاني،2008)، موقف حركة المقاومة الإسلامية(حماس) من مشكلة العملاء عموما والأطفال خصوصا،قيادي في حركة حماس،درس عامين علوم سياسية، بالاضافة الى سنة دراسة في الجامعة العبرية، الان طالب في جامعة بيرزيت، قضى في سجون الإحتلال تسع سنوات.

31. فواز محمد حمزة(أيلول،2007)، وزارة الشؤون الاجتماعية ، رئيس قسم الاسرة والطفولة، مقابلة شخصية في مقر الوزارة .

32. كايد الغول(كانون ثاني،2008)، موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من مشكلة العملاء عموما والأطفال خصوصا، غزة، كايد الغول عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية، وعضو في المجلس الوطني الفلسطيني، ممثل الجبهة الشعبية في لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية، ومن ثم هيئة العمل الوطني.

33. ك.ع (تموز، 2007) :أسير سابق، عمل في مجال الأمن داخل السجون .

34. ك.ل (تشرين ثاني، 2007): باحث ميداني في مجال حقوق الانسان.

35. ك.م (تموز،2007): طفل قتل أبوه قبل بداية الانتفاضة، بتهمة العمالة، بعد تشويه صورته فيه بلدته، وارتبط اخوه الأصغر للانتقام من قتلة والده.

36. م.س.ك .ك : شاب قضى 10 سنوات في السجون قام بالتحقيق مع العميل الوارد ذكره والمتورط في اغتيال أبو علي مصطفى ، طلب عدم الكشف عن اسمه.

37. م.ع(تشرين أول،2006) : شاب من منطقة طولكرم، تم تجنيده من قبل أجهزة العدو، تم لقاؤه في بلدته .

38. مصطفى محمد محمود أبو سنينة(أيلول،2007)، وزارة العمل، رئيس قسم التفتيش، مقابلة شخصية في مقر الوزارة .
39. وحيد القدومي (كانون أول / 2006) : العملاء في الإطار النظري .يعمل في مقر جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني الرئيسي في رام الله ، شارك في العديد من ورشات العمل المختصة بالأطفال العملاء.

أشرطة مدمجة:

1. شريط مدمج لاعترافات العميل (ر.ع).
2. شريط مدمج لاعترافات العميل (م.س).
3. شريط مدمج لاعترافات العميل (ج.ج)
4. شريط مدمج لاعترافات العميل(و.و)

الملاحق:

1. ملحق رقم (1)، موقف الجبهة الديموقراطية.
2. ملحق رقم (2)، موقف حركة الجهاد الإسلامي.
3. ملحق رقم (3)، موقف حركة المقاومة الإسلامية.
4. ملحق رقم(4)، موقف حركة التحرير الوطني الفلسطيني.
5. ملحق رقم(5)، موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

ملحق رقم (1)

موقف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

أجريت هذه المقابلة مع السيد حلمي الأعرج ممثلا عن الجبهة الديمقراطية.

س1. بماذا تعرفون العميل؟

هو الشخص الذي يبدي استعدادا بملء إرادته لتقديم معلومات عن أبناء شعبه لعدوه، ويدرك مخاطر ما يقوم به، إذ يتحول الإكراه الذي يكون قد تسبب بهذا الارتباط إلى قبول ثم إلى قناعة.

س2. كيف عالجت الجبهة الديمقراطية مشكلة العملاء؟

عالجتها بنوع من الوعي والتروي، داخل السجون وخارجها، حيث تميزت الجبهة بوجود كادر واعي ومجرب في السجون "الإسرائيلية"، وتعامل هذا الكادر مع هذه الظاهرة بواقعية وليس بانفعال، لذلك قليلا ما أقدمت منظمات الجبهة في السجون على التحقيق مع المشبوهين من أبنائها، دون أن تتوفر لدى هذه المنظمات المعلومات الكافية التي من شأنها إدانة هذا المشبوه إدانة دامغة، وحتى بعد إخضاع المشبوه للتحقيق واعترافه، كانت تسعى هذه المنظمات لاحتضان هذا العميل لقناعتها بأنه في هذه المرحلة على الأرجح قد غرر به ضمن سياسة الترغيب والترهيب التي تلجأ إليها الأجهزة الأمنية "الإسرائيلية"، بالتالي يصبح بالإمكان إصلاحه وعدم دفعه للخروج من السجن للانضمام واللجوء إلى غرف العملاء، التي هي بمثابة "مواخير" بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، وكل من يصل إلى هذا المكان أصبح خارج إطار الشعب الفلسطيني، وحركته الوطنية والأسيرة، ولم يعد بالإمكان إصلاحه، بل يصبح بمثابة وباء وعبئ على أهله وشعبه.

أما على صعيد الخارج فلم، تدخل الجبهة في منافسات غير موضوعية، بملاحقة العملاء، بسحبهم والتحقيق معهم، وتصفية بعضهم، بل كانت دائما تتوخى الدقة اللامتناهية حفاظا على تماسك النسيج الاجتماعي، العائلي والوطني في القرية والمدينة والمخيم، لأن أي خطأ في التعاطي مع هذه الظاهرة أو هؤلاء الأشخاص ستكون عواقبها وخيمة، سواء على صعيد الشخص المستهدف، أو عائلته، أو حمولته، وحتى في بلده، وهذا يؤثر سلبا على سمعة الجبهة والثورة، وبالتالي ينبغي أن لا يكون هناك خطأ مهما كان صغيرا على هذا الصعيد.

س3. كيف ترون أن فصائل العمل الوطني والإسلامي عالجت مشكلة العملاء؟

عالجته بشئ من التشابه والتباين فيما بينها، وذلك يعود لدرجة الوعي لهذا الفصيل أو ذلك، ولتجربة كوادره، في صفوف فتح حيث الاتساع تعاملت مع ظاهرة العملاء تارة بدقة وبحذر وتارة كانت فتح في السجون على وجه التحديد والخارج تقع في أخطاء قاتلة، وكان ما يزيد الطين بلة هو نهج المخابرات في زرع العملاء وتوجيههم للإدلاء بمعلومات كاذبة ومزيفة، لتشويه سمعة وصورة المناضلين الأسرى، والمواطنين، خارج الأسوار، وبالرغم من إسهام فتح في تطويق هذه الظاهرة إلى حد ما؟ إلا انه يمكن القول بأن الحركة الوطنية الفلسطينية بحق فشلت بالتصدي لهذه الظاهرة، واجتثاثها، نظرا لتعقيدات الوضع الفلسطيني، وأحيانا بسبب قلة الخبرة والكفاءة، وأخيرا بسبب التجربة المميزة والطويلة لجهاز الشاباك الإسرائيلي في تعاطيه مع الحركة الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني عموما.

مع تشكل حركة حماس عام 1987 التي كان بمقدورها عدم تكرار سلبيات التجربة، إلا أنها وقعت في هذا المطب أكثر مما وقعت فيه حركة فتح، وأخذت تقلد فتح في بعض المعتقلات بأخطائها، على أنه كان يمكنها أن تسهم إسهاما نوعيا في تخفيف حدة الظاهرة ومعالجة آثارها الأمنية والسياسية.

أثرت هذه المعالجات الخاطئة سلبا على العلاقات الاجتماعية، والعائلية، والوطنية، وفي الوقت نفسه أثرت على درجة ثقة الأسرى والمواطنين الذين يتم التغرير بهم من التوجه لتنظيماتهم أو للحركة الوطنية الفلسطينية بكافة مكوناتها من أجل مصارحة هؤلاء بما جرى معهم في أقبية التحقيق للتخلص من عبئ الارتباط مع الشاباك.

س4. هل عالجت السلطة الوطنية الفلسطينية هذه المشكلة بشكل صحيح؟وكيف انعكس ذلك على مشكلة العملاء؟

لقد مورس على السلطة ضغوط حسب أوسلو للقبول بملف العملاء والتعاطي معه، كما هو بكل سلبياته وآثاره، حيث وفرت هذه الاتفاقيات للعملاء القدماء والجدد الحماية، ومنعت السلطة من الإقدام على الاعتقال، أو التحقيق، أو المحاسبة لهؤلاء العملاء، تحت طائلة المسؤولية من قبل سلطات الاحتلال.

لذلك انتعشت ظاهرة العملاء في ظل اتفاقيات أوسلو وأصبحت العمالة لدى البعض ليست تهمة كافية يحاسب عليها، سيما في ظل تراجع القيم النضالية السائدة في المجتمع .

س5. هل تفرق الجبهة الديمقراطية بين الأطفال العملاء وغيرهم من العملاء؟

بالضرورة التفريق بين العملاء صغار السن، حديثي التجربة الذين تم إغراؤهم، أو ترهيبهم، وبين أولئك الذين يمتهنوا العمالة والرذيلة، ليصبحوا خطرا على أنفسهم وعائلاتهم والمجتمع.
فالقسم الأول يمكن إصلاحه، ومد يد العون له، وإنقاذه، من براثن العمالة، والاحتلال ، والثانية فلا يمكن أصلاحها، وهي تصبح كما المجرم بطبيعته، فئة غير قابلة للإصلاح.
وعليه يتوجب البحث عن أسباب ارتباط الأطفال، والأخذ بأسباب الارتباط والظروف التي أحاطت فيه، وفيما إذا كان الطفل يريد المساعدة والإصلاح، فالعمر ليس عاملا حاسما بل مهما، فالثورة أصلاح لمن يستحق الإصلاح ويرغب به.

س6. هل تعتقد الجبهة الديمقراطية أن أجهزة الأمن الإسرائيلية ركزت على تجنيد الأطفال في فترة أوسلو؟ وما هي أسباب ارتباط هؤلاء الأطفال؟

إن السلطة والفصائل وقعت في خطأ منهجي في فترة أوسلو، وربما فهمت خصوصا حركة فتح أن ثقافة السلام وسياسة السلام قد تحققت، وبالتالي لم يعد هناك من ضرورة للتثقيف والتربية الوطنية والكوادر والأشبال، الأمر الذي وفر فرصة ذهبية لجهاز الشاباك كي يرتع ويعمل ما يحلو له في أوساط المجتمع الفلسطيني، مستفيدا ومستغلا أبشع استغلال التغير ألقيمي الذي ساد المجتمع الفلسطيني في هذه المرحلة، لذلك توسع حجم هذه الظاهرة، واستثمرها الشاباك في انتفاضة الأقصى.
وكانت كل الفصائل متقاربة في عدم التثقيف، باستثناء حماس والجهاد الإسلامي، التي تعارض أوسلو ولم تتخلى عن العمليات الاستشهادية، مما أبقى على القيم النضالية والحس الأمني المرهف لدى أعضائها، وأبقى على وضعها على حاله من دون تغيير، بل دفعهم لمزيد من الحس الأمني على قاعدة أن الخطأ الأول هو الخطأ الأخير.

هناك أسباب لارتباط هؤلاء الأطفال منها مادية، مع وجود ترهيب ووعيد، وعدم وجود وعي وطني متأصل لدى هؤلاء، في ظل تراجع وغياب الحس الوطني الذي كان يتسلح به مثيلهم من الأطفال في مراحل تاريخية سابقة.

س7. ما هو الحل الذي ترتأيه الجبهة الديمقراطية لمعالجة مشكلة الأطفال العملاء؟

يتحمل المجتمع والحركة الوطنية مسؤولية الحل، بأن تلجأ لسياسة مدروسة وممنهجة، لتوعية وتربية هؤلاء الأطفال من أبناء شبعنا الفلسطيني في كل الأماكن، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، أو القدس من أجل تسليحهم بالوعي وزيادة الحس الأمني لديهم كي يتمكنوا من مواجهة أساليب الشاباك الإسرائيلي الترهيبية والترغيبية.

وبشأن المرتبطين منهم، أعتقد أنه ما زال هناك مجال لإصلاح هذه الفئة، ولكن بتضافر المجتمع ومكوناته، لأنه في عدم اصالحهم دفعهم إلى الهاوية والهلاك، والى أحضان الشاباك إلى غير رجعة، ليصبحوا الأدوات التنفيذية بيده ضد أبناء الشعب الفلسطيني ومناضليه.

ملحق رقم (2)
موقف حركة الجهاد الإسلامي

تم إجراء هذه المقابلة مع السيد أحمد العوري، ممثلا عن حركة الجهاد الإسلامي.

س1. بماذا تعرفون العميل؟

هو كل إنسان بالغ مدرك لفعله وعمله، ارتبط بقناعة أو تحت تأثير التهديد والضغط، وقدم مساعدة مادية ومعلوماتية إلى أشخاص معادين، أو أجهزة معادية، أدت إلى إلحاق الضرر الجسدي والمادي بأي شخص أو جماعة أو فصيل يعيش في حدود الوطن أو خارجه.

س2. كيف عالجت أو تعاملت حركة الجهاد الإسلامي مع مشكلة العملاء؟

حركة الجهاد تعي خطورة هذه الظاهرة، ونتائجها المدمرة على العمل المقاوم، وكذلك حساسية هذا الموضوع على تماسك المجتمع والأسرة، فقد ارتأت الحركة عدم الخوض ومتابعة هذا الملف بشكل مباشر وعلى نطاق واسع، سواء في الانتفاضة الأولى أو الثانية، وركزت على مجال التعبئة اتجاه الاحتلال والتوعية لدى عناصر وأبناء الشعب الفلسطيني، ولكنها أيضا عالجت ولاحقت العملاء، ولكنها كانت تتعامل بموضوعية كبيرة فقد كانت تخضع العميل إلى عمليات مراقبة طويلة، ثم يتم التحقيق معه باستخدام عمليات الضغط النفسي والجسدي، ولكنها لم تصل إلى حد الإكراه، وكان يتم تحقيق وتحقق من جميع المعلومات التي كان يقدمها العميل حرصا منها على صدقية المعلومات، لأنها تدرك أن هناك معلومات كثيرة قد يدلي بها الشخص تحت الضغط، وتم محاسبة حالات قليلة من قبل الحركة ، والذين كانوا متورطين بشكل مباشر في عمليا قتل مباشر لرجال المقاومة، وهذا الحال كان خارجا، وكذلك داخل السجون والمعتقلات وكانت تمارس في قطاع غزة، والأقسام التي يتواجدون فيها معتقلي أهل غزة ، وقد وقفت عمليات المحاسبة داخل السجون منذ عام1995 حتى اللحظة.

س3. **كيف ترون أن فصائل العمل الوطني والإسلامي عالجت مشكلة العملاء؟**

على الرغم من خطورة المشكلة، والضغط الممارس من قبل الاحتلال اتجاه رجال المقاومة مع قلة الإمكانيات المتوفرة ،وخاصة عامل الوقت والمكان الأمن والأدوات، مع توفير ذلك مع الاحتلال بشكل وفير، وحرية الحركة ، إلا أن الفصائل فشلت في معالجة هذه الظاهرة الخطيرة، مع تحقيق بعض الانجازات، إلا انه في المجمل فشلت في معالجة هذه الظاهرة الخطيرة ، وأهم أسباب فشلها:

1. انه لم يكن هناك منهجية وطنية شاملة اتجاه العملاء، وأن كان هناك موقف موحد تجاههم وخطورة أعمالهم فلم تضع الفصائل خطة شاملة يمكن من خلالها معالجة هذه الظاهرة، وبقي التصرف مقصور اتجاه الظواهر التي تنكشف، وبالأحرى معاقبة الشخص العميل دون وضع برامج تأهيلية.
2. لم يكن هناك مركزية حتى للفصيل الواحد في معالجة هذه الظاهرة، وبقيت متروكة إلى الأفراد وتقديرهم، دون أن يكونوا مؤهلين لممارسة مثل هذه الأعمال بالإضافة إلى تدخل البعد العائلي، وبعد المصلحة وحل الخلافات القائمة بين الأفراد والعائلات عن طريق خلق الاتهامات للأفراد أو العائلات للقصاص منهم، مما جعل المشكلة تتفاقم أكثر فأكثر، ويدخل فيها البعد العائلي، مما دفع فتح إلى المطالبة بوقف ملاحقة العملاء في الانتفاضة الأولى.
3. الأساليب المستخدمة في التحقيق مع العملاء كانت تجبر الأفراد على الاعتراف، والإدلاء بمعلومات كاذبة عن الارتباط فقط من أجل التخلص من التعذيب، وقد قتل الكثير من الأفراد أثناء التحقيق، ولم يكن هناك محاسبة لهؤلاء الأفراد، وكذلك إصدار بيانات ومعلومات كاذبة حول ارتباط القتيل، وأن الإعدام جاء بناء على المعلومات التي أدلى بها العميل.
4. الهوس الأمني الذي أصبح يلاحق المقاومين ، خوفا من العملاء، حيث أصبح كل تحرك أو حركة من أي فرد تسجل على أنها معلومة أمنية حيث أصبح العشوائية في الاتهامات والسحب والتحقيق يتم مع كل فرد يبدي حرصا أكثر من اللازم، والخلط الكبير بين سوء الأخلاق والعمالة، وغيرها من الأفعال التي ليست بالضرورة مرتبطة بالعمالة، وأكثر ما يلاحظ ظاهرة الهوس الأمني كانت في السجون، حيث هرب عدد من المعتقلين إلى الاحتلال بسبب الهوس الأمني، وقد انهار عدد آخر بسبب ما رأوه وسمعوه عن أفعال العملاء وأفعال المحققين، وقد أوقفت حماس كافة الملاحقات داخل السجون عام 1996 بعد موت أعداد من المعتقلين، وبوقف فتح وحماس لملاحقة العملاء بقيت السجون حتى هذه اللحظة بدون أجهزة رصد أو محاسبة للعملاء.

س4. **هل عالجت السلطة الوطنية الفلسطينية هذه المشكلة بشكل صحيح؟وكيف انعكس ذلك على مشكلة العملاء؟**

كان بإمكان السلطة الفلسطينية أن تعالج هذه المشكلة الكبيرة، إلا انه للأسف لم تضع السلطة الفلسطينية هذه الظاهرة قيد الدراسة، والبحث، والعلاج وإنما تعاملت معها كأنها حالات فردية يمكن لأي جهاز أن يستدعي أي فرد للتحقيق معه وأخذ الاعترافات منه، فالواقع الجديد وفر

فرصة كبيرة لوضع الأسس القانونية لعلاج هذه الظاهرة وخاصة أنه توفرت الحرية والأمان والمكان والوسائل للتحقيق مع العملاء، وكذلك توفرت الإمكانيات الكبيرة التي يمكن من خلالها تقديم برامج التأهيل والرعاية والملاحظة والعلاج، ولكن هذا لم يحدث إذ أن اتفاقية أوسلو لم تعط الفلسطينيين الحرية المطلقة لمعالجة هذا الملف، ولكن هذا كان هروب من الفشل والهروب من الواقع، وقد تفاقمت المشكلة لأن الاحتلال لا يغفل أبدا وهو دائما يحرص على التجنيد المستمر لأي فرد لم يضعف، وكذلك إن الواقع والعلاقة التي كانت قائمة في الماضي بقيت كذلك ولكن بحدود أضيق، فقد بقيت المعابر بأيدي الاحتلال، تصاريح العمل، والعلاج، والتجارة، وغيرها من الأمور التي أبقت التماس مع الاحتلال قائما، وبرأيي الشخصي إن هذه المشكلة قد تفاقمت في ظل وجود السلطة، وخاصة الكثيرين من الأشخاص أصبح همهم الرخاء، وعليه كان الاحتلال الأمل في تسهيل الإجراءات والتنقل والتجارة، وقد أزيل حاجز الخوف الذي كان قائما في السابق، وقد شاهدنا وعايشنا الآثار المدمرة لهذه الظاهرة في انتفاضة الأقصى، حيث أصبح دورهم كبير وتأثيرهم ضخم، حيث سقط القادة والنشطاء من المقاومين الفلسطينيين وما زال تأثيرهم قائم حتى اللحظة وأصبح العلاج صعبا.

س5. **هل تفرق حركة الجهاد بين الأطفال العملاء وغيرهم من العملاء؟**

نعم هناك فرق كبير بين الطفل العميل وباقي العملاء، لأننا ننظر بعين الخطورة الشديدة لمثل هذه الظاهرة، التي تعبر عن سوء أخلاق العدو وأجهزته المخابراتية التي تستغل الطفولة، وتنتهك المواثيق الدولية، والمعاهدات التي تحرم استغلال الأطفال لكافة الأعمار، فما بالك بأعمال التجسس وهذا يزيد من أعباء الفصائل والأجهزة التي تعنى بهذه الظاهرة الخطيرة، وتجد نفسها في محيط من الصعب التعامل معه، لأنه لا يدرك معنى الارتباط والعمالة ولا يقدر حجم الأضرار التي يسببها ارتباطه، وكذلك سهولة جذبه والضغط عليه وتجنيده، وقد انتهج الاحتلال منذ بداية عمليه الفصل بين البالغين والأطفال في المعتقلات حتى يسهل عليه عمليات الضغط على الأطفال، ولكن الحمد لله هناك عمليات توعية هي غير ممنهجة، باتجاه تحذير الأطفال والبنات والكبار أيضا.

ونحن نعتبر أن هؤلاء الأطفال في أغلبهم ضحايا للاحتلال وجهاز مخابراته، والاحتلال وحده يتحمل المسؤولية الكاملة تجاههم، ويجب أن يقدم كل ضباط ومسئولو ورئيس حكومة الكيان الصهيوني إلى المحاكم الدولية، لمعاقبتهم، بسبب مخالفتهم للقوانين والمواثيق الدولية التي تحرم استغلال الأطفال.

س6. هل تعتقد حركة الجهاد أن أجهزة الأمن الإسرائيلية ركزت على تجنيد الأطفال في فترة أوسلو؟ وما هي أسباب ارتباط هؤلاء الأطفال؟

نعم ، هناك تركيز على تجنيد هذه الفئة من الناس، لأنه يرى فيهم مكسب كبير ويقدم خدمات كبيرة بحيث لا يشك فيهم أحد، ويسهل عملية ربطهم، وطول الفترة التي يخدمون فيها الاحتلال.

أسباب الارتباط متعددة ومتنوعة، إلا أن أهمها هو غياب التعبئة الوطنية والمعنوية التي تشكل المصل المضاد ضد التعاون، وهناك عدة طرق يحاول الاحتلال من خلالها تجنيد الأطفال، أهمها الضغط على الأطفال أثناء الاعتقال، خصوصا إبقاؤهم بعيدين عن مراكز الاعتقال وبعيدين عن المعتقلين ليسهل الضغط عليهم وتجنيدهم، بالإضافة إلى حاجة البعض للعمل والذين يقبض عليهم داخل أراضي 1948 ويتم مساومتهم مقابل الإفراج عنهم، وكذلك البرامج المشتركة التي تعقد بين أطفال فلسطينيين وإسرائيليين تحت غطاء السلام، كما أن استغلال ظروف البطالة والتسرب من المدارس يلعب دورا في تجنيد الأطفال.

س7. ما هو الحكم الشرعي الذي تتبناه الجهاد بالنسبة لمشكلة العملاء، وما هي عقوبتهم؟

الجهاد تتبنى الحكم الشرعي الذي يحرم عمليات الخيانة تحت أي مبرر وتحت أي ظرف من الظروف، ونحن ملتزمون بالنص الشرعي الذي يحرم خيانة الأمة والإسلام ومن يقدم أي معلومات قد تضر بالمسلمين على صعيد أرواحهم وممتلكاتهم ودولتهم واقتصادهم ونسيجهم الاجتماعي والأخلاقي إلى جهات معادية قد تستغل هذه المعلومات يعتبر خائن يجب أن يلقى القصاص المناسب لفعلته، دون ظلم أو تمثيل، ويكون الاعتراف مباشرة دون ضغط أو إكراه والعقاب يكون متناسبا مع الجريمة والفعلة التي يرتكبها الفاعل.

س8 . الحل لمشكلة الأطفال العملاء؟

يجب دراسة المشكلة من كافة جوانبها، ويتلخص الحل أولا ليس بالعقاب المنفرد، وإنما بوضع برامج توعية شاملة تشمل جميع الفئات العمرية ولا بأس أن تدرس هذه البرامج في جميع المراحل التعليمية، ثم وضع برامج إصلاح وتأهيل لكل العملاء من أجل التخلص من هذا المرض المزمن من خلال المساعدة النفسية، ويجب العمل على تقليل نقاط الاحتكاك مع الاحتلال، من خلال الاعتماد على الذات، وإنشاء المرافق الاقتصادية، والعمل على السيطرة على الحدود والمعابر التي تشكل بؤرا للإسقاط، وإكمال السيطرة الفلسطينية عليها، ومحاسبة العملاء الذين تثبت إدانتهم من خلال محاكم ذات اختصاص.

ملحق رقم (3)
موقف حركة المقاومة الإسلامية(حماس)

موقف حركة المقاومة الإسلامية حماس ، من خلال مقابلة تم إجراؤها مع السيد فرج رمانة ، احد قياديي الحركة في الضفة الغربية.

س1.بماذا تعرف حركة حماس العميل؟

العميل: هو ذلك الشخص الذي ارتبط مع الجهاز الأمني لدولة الاحتلال، وقبل تأدية خدمات لصالح العدو.

س2.كيف عالجت حركة حماس مشكلة العملاء منذ الاحتلال الإسرائيلي؟

عالجتها بالتربية الوقائية، للتحذير من الوقوع في الشرك، وعدم الموافقة على ابتزاز المخابرات، وتبيان الحكم الشرعي للعملاء، وعبر المتابعات الأمنية، ومحاولة رصد العملاء، وردعهم، سواء عبر منحهم فرصة التوبة، والإصلاح أو قصاصهم، كما طالبت الحركة السلطة بعد إقامتها بأخذ دورها في التصدي لهذه الظاهرة، لا سيما وأن العمل المؤسساتي الرسمي أكثر دقة وأمانا، ويمنح المتهم ولو كان عميلا فرصة الدفاع عن نفسه، وأخذ كافة الأسباب التي تسهم بالتخفيف عنه، ومع دخول السلطة توقفت حماس تقريبا وبشكل شبه كلي عن ظاهرة قصاص العملاء تاركة هذا الدور للسلطة بالرغم من تقصيرها في هذا الملف، لا سيما في ظل التقييدات التي أوجدتها اتفاقية أوسلو.

س3.كيف ترى حماس معالجة الفصائل الوطنية والإسلامية لهذه المشكلة، وهل أثرت هذه المعالجة سلبا أم إيجابا؟

تراوحت المعالجة بين الإيجابية، تمثلت بردع الشارع الفلسطيني من الاستهانة بالظاهرة أو التعاطي معها بشكل واسع، كما أراده الاحتلال، أو كشف الشبكات والمتابعة أو الإصلاح لكثيرين ممن وقعوا ضحية للاحتلال، ومن ناحية أخرى وقعت سلبيات كثيرة منها التعامل الارتجالي مع العميل بعيدا عن وجود قانون ضابط مما أوجد ظلما كبيرا، وعدم التيقن الأكيد في الكثير من الحالات، مما شوه سمعة الكثيرين، وكذلك المبالغة في استخدام القوة والتي وصلت إلى القتل في قصاص العملاء في حالات كثيرة لا تستدعي هذه القسوة، كما استخدمت وسائل تعذيب قاسية، دفعت بالكثير من الأبرياء للإدعاء بأنهم عملاء، بالإضافة إلى ذلك لم تتستر الفصائل على العملاء لإصلاحهم مما أدى إلى فضائح تمنع الإصلاح، ودخلت

المماحكات الحزبية بين الفصائل في هذا الموضوع، سواء باستهداف شخص بعينه كونه مقرب من فصيل مناوئ لشبهة فيه لتوظيف ذلك سياسيا، أو الدفاع الأعمى عن مشتبه به كونه مقرب الخ.

س4.هل تعتقد أن وجود السلطة الوطنية الفلسطينية والاتفاقات ، حدت من مشكلة العملاء أم فاقمتها؟ وهل عالجت السلطة هذه المشكلة بشكل صحيح؟

لو كانت أيادي السلطة حرة لأدى هذا إلى الحد من الظاهرة، إلا أن الاتفاقات حدت من إمكانية فعل ذلك، الشئ الذي أشعر كثير من العملاء بعدم القلق، وأنهم تحت حماية الاتفاقات، ولكن من جهة أخرى يفيد وجود أجهزة أمنية تستغل الثغرات القانونية في الاتفاقيات عمل هذه الأجهزة في الحد من الظاهرة ومن الممارسات السلبية التي كانت تمارس في علاج هذه الظاهرة فصائليا، مع مراعاة ازدياد جهود رجالات جهاز الأمن الصهيوني في استهداف أبناء شعبنا لا سيما مع المساحة الواسعة التي يفرغونها لهذه المهمات في ظل تخلصهم من عبء المتابعة الميدانية التي كانت قبل أوسلو.

س5.هل تفرق حماس بين العملاء إن كانوا أطفالا أم لا؟ وهل تعتبر الأطفال العملاء ضحايا أم مجرمون؟

الأطفال العملاء هم ضحايا الاحتلال، لا بد من إصلاحهم وتضافر الجهود في ذلك ولا يجوز معاملتهم ككبار العملاء الراشدين.

س6.إلى ماذا تعزي حماس أسباب ارتباط الأطفال في فترة أوسلو؟

إن من أسباب زيادة الارتباط في فترة أوسلو تغير سلم اولويات رجال الأمن الإسرائيلي، مع وجود حالة انفتاح نوعية مع مدن ومرافق الاحتلال في الداخل، وشيوع الانحلال الخلقي، وتوقف استهداف الفصائل لظاهرة العمالة وترك الأمر للسلطة، لئلا يكون هناك تعدد سلطات.

س7.هل تعتقد حماس أن أجهزة الأمن الإسرائيلية ركزت على تجنيد الأطفال في فترة أوسلو؟ وما هي أسباب هذا التركيز؟

اعتقد أن ذلك صحيحا، وذلك لتهيئة أجيال مفعمة بالحيوية للتعامل ويمكنها الخدمة والانجاز، وينجح مع الأطفال الضغط والتهديد والإغراء أكثر من غيرهم.

س8.ما هو الحل الذي ترتأيه حماس من أجل حل مشكلة العملاء الأطفال؟

المعالجة الحكيمة الإصلاحية، بعيدا عن الفضيحة والقسوة، بالإضافة إلى التوعية الإعلامية والثقافية للشرائح الفلسطينية لا سيما الأطفال، والتركيز الإعلامي لفضح الممارسات

الصهيونية في هذا الشأن، وإقامة وحدة خاصة في كل جهاز أمن لمعالجة ومتابعة الظـــاهرة، والتعاون مع التربية والتعليم ومع أئمة المساجد والخطباء والوعاظ والجمـــاهيريين لأداء دور علاجي، وتعويض الطفل الفلسطيني عن الحرمان عبر إقامة منتديات وأماكن ترفيه وتوعيـــه للأطفال.

س9. ما هو الحكم الشرعي الذي تتباه حماس بالنسبة للعملاء وما هي العقوبة التي تعتمدها حماس بحق العملاء؟ وخصوصا إن كانوا أطفالا؟

حسب استقراءاتي إن حكم العمالة هو التعزير، أي يترك للقاضي تقدير الأمر بين حد الحرابة للمسرفين الذين يسعون في الأرض فسادا وبين الاكتفاء بلفت النظر والتعهد بالتوبة.

تجاه الأطفال لا يمكن الإفراط بالقسوة فهم أبرياء وان كانوا عملاء.

ملحق رقم (4)
موقف حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح)

موقف حركة فتح بناء على المقابلة التي تم إجراؤها مع رمضان محمد عساف بطـــة، أحمـــد قيادي الحركة في الضفة الغربية.

س1. بماذا تعرف حركة فتح العميل؟

العميل أو العمالة، بشكل عام ظاهرة لصيقة ومرتبطة بالحالة النضالية، والحالة الوطنية، يشتد الإلحاح عليها من قبل العدو كلما اشتدت الحالة النضالية، وتخف كلما خفت الحالة النـــضالية، ولكن في حالة الصراع القائمة بين المشروع الصهيوني والمشروع التحريـــري الفلـــسطيني والعربي، فهي حالة فريدة ومميزة، لأن الصراع فيها أخذ منحى وجوديا، أي أن وجود طرف يلغي الطرف الآخر، لهذا فان أجهزة الأمن الصهيونية، ومعها وفي خدمتها كافـــة الأجهـــزة الإدارية الأخرى مكرسة كلها لخدمة المشروع الصهيوني، فـــلا يتوقـــف التجنيـــد لـــصالح المخابرات الإسرائيلية عند حدود المعلومة، وإنما يتعداه إلى استهداف الكينونة الفلسطينية، إن مجرد إسقاط فلسطيني يعتبر صيدا ثمينا، كما أن هناك نوعا آخر هو أكثـــر خطـــورة مـــن العمالة، وهو العمالة السياسية، أي أن يتماثل مشروع هذه المجموعة السياسية أو تلـــك فـــي الطرف الفلسطيني مع المشروع الصهيوني.

س2. كيف عالجت حركة فتح مشكلة العملاء؟ وكيف عالجت الفصائل الأخرى والسلطة نفس المشكلة؟

كانت هذه المعالجة رسميا بالتعاطي معها على أساس اتقاء شرها من جهة، والحفـــاظ علـــى الإنسان الفلسطيني من جهة أخرى، إن مجرد الكشف عن الحالة يحمي المجتمع المناضل، ولم نتوقف عند هذا الحد بل كنا نعمل على إصلاح هذه الحالة وإعادتها إلى الصف الفلـــسطيني، إلى درجة أن نمنح من وقع في هذه المعضلة إمكانية التحول إلى الحالة النـــضالية والحالـــة الاستشهادية، ولا نعتقد أن فصال العمل الوطني كانت بعيدة عن هذه الرؤية، وهذا الأســـلوب في العلاج وفي التعافي من هذه الظاهرة، لأن الأسلوب أدى إلى نتائج ايجابية فحصن المجتمع ، وأعطى فرصة لمن انزلق، كما أن السلطة عالجت هذا الأمر بهذه الروح الوطنية الحريصة مع شعبها بكل شرائحه.

س3.هل تعتقد أن وجود السلطة الوطنية الفلسطينية والاتفاقات ، حدت من مشكلة العملاء أم فاقمتها؟

إن وجود السلطة أحدث تحولا خطيرا في النظرة للصراع، حيث توهم الكثيرون أن الحرب قد وضعت أوزارها، وأنه قد آن الأوان للبحث عن الغنائم، وقد وقع في هذا الوهم بشكل عام كافة فصائل العمل الوطني، ولهذا فمع هبوط الحالة النضالية، أصبحت هذه الظاهرة أقل بروزا، وظهرت بشكل أخطر ظاهرة العمالة السياسية.

س4.هل تفرق حركة فتح بين العملاء إن كانوا أطفالا أم لا؟ وهل تعتبر الأطفال العملاء ضحايا أم مجرمين؟

إن مسألة تجنيد الأطفال وتوريطهم كانت محدودة، ولم ترتق إلى حالة الظاهرة، ووقعت في إطار الحالة النادرة، أو الشاذة والغريبة، ومن جهتنا تعاملنا معها عند بروزها كحالات تحتاج إلى إنقاذ، ورعاية ، وحماية، ولم نتعامل معها كحالة تورط واعية وخطيرة، وهذه الحالات كنا نراها كممارسة لا أخلاقية، وشاذة، من قبل الاحتلال، وبذلنا كل جهد لإبعاد وإنقاذ أية عمالة، تعرضت لمثل هذا السلوك المدان عالميا، وإنسانيا من قبل الاحتلال.

س5.هل تعتقد حركة فتح أن أجهزة الأمن الإسرائيلية ركزت على تجنيد الأطفال في فترة أوسلو؟ وما هي أسباب هذا التركيز إن وجد؟

لم تلمس حركة فتح تركيزا على هذا السلوك اللاأخلاقي، والمدانة دوليا، وإنسانيا، لا قبل مسيرة التسوية ولا بعدها، وربما تكون هذه الظاهرة متواجدة وممارسة من قبل الاحتلال في مناطق القدس وداخل الخط الأخضر وذلك في سياق استهداف المجتمع الفلسطيني، وكيانه ووجوده، وعليه فان الأطفال ومعهم شعبهم ضحايا هذا الاحتلال البشع.

ملحق رقم (5)
موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

عبر عن موقف الجبهة الشعبية كايد الغول عبر إرسال رسالة له، تحتوي أسئلة المقابلة، وذلك لتعذ إجراء المقابلة مع قيادات الجبهة في الضفة الغربية.

س2: **بماذا تعرف الجبهة العميل ؟**

هو شخص يعمل ضد المصالح والأهداف الوطنية ويقدم خدمة لأعداء شعبه.

وفي الغالب تكون هناك دوافع لأجل أن يصبح العميل عميلاً لعل أهمها ما يتصل بالانحراف والأنانية التي نتجت عن مصلحة خاصة، عدا عن ضعف الشخصية وبعض العوامل الاجتماعية التي تجعله أكثر استجابة لمحاولات الترهيب والترغيب التي يتعرض لها.

س3: **كيف عالجت الجبهة مشكلة العملاء منذ الاحتلال الإسرائيلي؟**

لاشك بأن المعالجة تنوعت ارتباطاً بعاملين، الأول تدرج الوعي تجاه قضية العملاء والثاني ارتباطاً بطبيعة كل حالة وحدود الأضرار التي نجمت عن ارتباطها.

وفي كل الأحوال فإن الجبهة الشعبية تعاملت مع قضية العملاء سواء كانوا كباراً أم صغاراً باعتبارهم ضحايا للاحتلال، وأن الأساس الذي ينبغي الانطلاق منه هو المعالجة وليس العقوبة بما في ذلك معالجة بعض الأسباب التي تدفع لسقوط هؤلاء.

وعلى قاعدة ذلك تمت المعالجة وفق الاتجاهات التالية:

- التوعية بأساليب الاحتلال في تجنيد العملاء وأشكال الإسقاط التي يعتمدها سواء كان ذلك داخل السجون أم خارجها.
- تفعيل الرقابة الداخلية لكشف الاختراقات المحتملة.
- محاربة الشائعات التي تستهدف إحداث بلبلة يجرى من خلالها خلق مناخات تشكيكية تعقد من إمكانية ملاحقة أو اكتشاف بعض العملاء حيث وفي هذه المناخات يجري الزج بأسماء شرفاء ومناضلين.
- تشكيل لجان أمنية لمتابعة ملف العملاء ومن أهم مهامها التأكد من صحة المعلومات، ومن ثم تحذير وإنذار من تثبت عليه التهمة وإعطاءه فرصة العودة عن الارتباط مع العدو.
- العمل على إخراجه من الدائرة الجغرافية التي تمكن العدو من إحكام قبضته عليه، كدفعه لمغادرة الضفة والقطاع أو البلد الذي يتعلم أو يعيش فيه خارج الوطن.

- في حالات معينة كان يتم دفعه للبقاء والصمود والتراجع عن خطأه، وتحدي الاحتلال بما في ذلك إمكانية إشراكه في عمليات عسكرية.
- أخيراً، كان يجري التعامل بعنف بما في ذلك التصفية لبعض الحالات التي تكون قد ذهبت بعيداً في الارتباط مع العدو، وفي إيقاع خسائر ملموسة ومؤثرة بفصائل العمل الوطني وبجماهير شعبنا.. مع ملاحظة أن مثل هذا السلوك العنيف مع العميل كان يأتي بعد تحقيق واعترافات موثقة منه.

س 4: **كيف تري الجبهة معالجة الفصائل الوطنية والإسلامية لهذه المشكلة وهل أثرت المعالجة سلبا أم إيجابا؟**

مواجهة الظاهرة من قبل القوي الوطنية والإسلامية تفاوتت من فصيل لآخر، لكن بالإجمال يمكن القول أن فصائل العمل الوطني كانت حريصة على التثبت من عمالة المتهم قبل تنفيذ الحكم فيه وتراوحت أساليب عملها ما بين القتل والإعدام إلى فرض الإقامة الجبرية والتهديد والتشهير من خلال المساجد أو الكتابة على الجدران أو البيانات والمناشير مروراً بالقمع والردع حيث كان هو الأسلوب الأكثر انتشاراً. وقد أثرت بعض هذه الأساليب في ردع بعض العملاء وتوبتهم وفي أحيان أخرى منعت آخرين من الانزلاق لهذا المستنقع .

ولاشك بأن بعض المعالجات الخاطئة قادت لعدد من المشكلات لعل أهمها:

- الأزمات التي كانت تنشب بين تنظيم وآخر نتيجة قيام تنظيم ما بكشف عميل ينتمي لتنظيم آخر، وما يخلقه ذلك من ردود فعل تتنافى بطبيعة الحال إذا ما تم ردع أو تصفية العميل دون العودة لتنظيمه.
- الفئوية، وغياب التنسيق بين الفصائل رغم الاتفاقات فيما بينها على تبادل المعلومات بشأن العملاء قاد للتسرع أحياناً في تصفية بعض المتهمين دون التثبت من صحة تعاملهم وتورطهم في أعمال خطيرة.
- قبل تشكل السلطة الوطنية، وفي ظل الانتفاضة الأولى تنامت حالة الإعدام للمشتبه بهم بحيث وصلت للعشرات، وهو ما دفع بوجود المئات من الأطفال الأيتام على هامش المجتمع ويعانون من عقدة الشبهة التي قتل بها آباؤهم، فضلاً عن أن عائلات فلسطينية عديدة شككت بموضوعية معالجة فصائل المقاومة لملف العملاء وبالتالي لملف أولادها المتهمين، مما خلق مناخات ثأرية كان نتيجتها تصفية بعض المناضلين المتهمين بقتل بعض أبناء هذه العائلات.
- تأخر السلطة في معالجة التأثيرات المجتمعية لملف العملاء السابقين على تشكيلها وعدم قدرتها على معالجة موضوع العملاء ما بعد قيام السلطة لازال يلقي بظلاله

على المجتمع الفلسطيني وعلى تغييب القانون في المعالجة، مما أدى لحالات انتقام ثأرية من جهة وإلى أخذ القانون باليد في معالجة بعض الحالات المشتبه بها من جهة أخرى..

س5 : **هل تعتقد إن وجود السلطة الوطنية والاتفاقيات حدت من مشكلة العملاء أم فأقمتها وهل عالجت السلطة هذه المشكلة بشكل صحيح؟**

السلطة الفلسطينية قبلت بقيود اتفاقيات " أوسلو " التي التزمت فيها بعدم التصدي للعملاء ما قبل عام 1994.

كما أهملت منذ قيامها في معالجة هذا الملف رغم تشكيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية ورغم توفر البنية القانونية التي يمكن الاحتكام إليها في معالجة هذه الحالة.

لقد تمكنت السلطة بعد قيامها من اعتقال عدد من المشتبه بهم ومن التحقيق معهم واستكمال ملفاتهم. لكنها لم تقم بالمعالجة القانونية كما يجب، ولم تتخذ الوسائل التي من شأنها الحد من اتساع ظاهرة العملاء.

عبر الوسائل الوقائية التي من شأنها توعية المواطن الفلسطيني بالأساليب التي يتبعها العدو الإسرائيلي من أجل الإسقاط في شباكه.

إن ضعف دور السلطة الفلسطينية بما في ذلك ردع العملاء الذين يثبت تورطهم في قضايا خيانة أمن الدولة أثمر في بعض ضعاف النفوس من استمرار الارتباط بل والعمل على تجنيد عملاء جدد.

كما شجع تنظيمات فلسطينية على ملئ الفراغ الذي تركته السلطة، من خلال تصديها المباشر لظاهرة العملاء واعتقال بعضهم ومحاسبتهم بعيداً عن القانون.

إن السلطة مطالبة بتفعيل أدوات المحاسبة والملاحقة القانونية وبما يحفظ للمشتبه بهم حقوقهم القانونية وتمتعهم بمحاكمات عادلة، وتوفير كل الضمانات التي تكفل عدالة الإجراءات المتخذة بحقهم فتحقيق معايير العدالة في محاكمة المشتبه بتعاملهم مع الاحتلال ليس مهماً فقط من كون ذلك حق لهم، بل لأن الحديث يدور عن قضية تمس مستقبل ومصير أسر كاملة.

س6: **هل تفرق الجبهة بين العملاء إن كانوا أطفالا أم لا ؟ وهل يعتبر الأطفال العملاء ضحايا أم مجرمون؟**

من الطبيعي أن يكون هناك تفريق بين العملاء الأطفال وغيرهم فالعملاء الكبار مسئولين بالكامل عن تصرفاتهم بعكس الصغار الذي لا يكون وعيهم ومراحل نموهم قد اكتملت بعد، وبهذا المعنى فإن النظر إلى العملاء الأطفال يتم أساساً من هذا المنظور، ولذا تسعى الجبهة من أجل انتشالهم من مستنقع العمالة ومعاملتهم كأطفال تعرضت طفولتهم وحقوقهم إلى الانتهاك الخطير من قبل الاحتلال ب وتنظر الجبهة للأمر باعتبار ذلك جزء من جرائم الاحتلال بحق أطفالنا، وهو ما يدعو لضرورة تكاثف الجميع بما في ذلك السلطة والأهالي لمعالجة هذه الظاهرة بكل مسئولية، وأن يتحمل الجميع مسئولياته، حيث وفي حال تم اكتشاف طفل عميل لابد من إبلاغ ذويه لمتابعته ومعالجته نفسياً وتقديم المساندة له للخلاص من هذا الأمر، وألا يتم اللجوء إلى ذات الأساليب التي يتم اللجوء إليها في التعامل مع العملاء الكبار.

إن هذه القناعة التي حكمت تعامل الجبهة هي التي حكمت معظم فصائل العمل الوطني قبل قدوم السلطة وهو ما قامت به السلطة أيضاً حيث تم توفير ضمانات حقوق الطفل قبل وأثناء وبعد المحاكمة.

إن المطلوب هو أن نعي بأن الاحتلال يستهدف ضمن ما يستهدفه إفساد الأجيال المقبلة ولذلك ينبغي على الأحزاب والسلطة وكل المؤسسات الاهتمام بالأطفال العملاء ومعالجتهم نفسياً واجتماعياً لضمان خروجهم من مستنقع العمالة وضمان تعزيز اندماجهم بالمجتمع ومتابعتهم بشكل يكفل عدم عودتهم لممارسة العمالة.

س: 7 **إلي ماذا تعزي الجبهة أسباب ارتباط الأطفال في فترة أوسلو؟**

- لاشك بأن المخابرات الإسرائيلية تدرك أهمية تجنيد العملاء في سن مبكرة، حيث يصعب في هذا السن اكتشافهم عدا عن القدرة في تشكيلهم وتنمية قدرات بعضهم ربما لمهمات لاحقة تتجاوز حدود العمالة المعتادة.

ولعل أبرز الأسباب التي تؤدي لارتباط الأطفال في فترة أوسلو تعود إلى:

- ضعف التثقيف الوطني من قبل مؤسسات السلطة للأطفال بمخاطر الاحتلال، وبمخاطر الارتباط به وبأساليب التجنيد.
- تراجع الثقافة الوطنية بشكل عام وضعف التربية التعليمية أولاً ثم الأسرية في هذا المجال.
- ارتفاع نسبة الفقر وحاجة بعض الأسر الفلسطينية للمال أدى لمغادرة أعداد من الأطفال لمقاعد الدراسة والبحث عن عمل يتطلب البحث عن تصاريح عمل أو

الحواجز ونقاط التفتيش التي تشكل نقاط اصطياد لهم، عدا عن أن ما سُمي بـالممر الآمن بين غزة والضفة ثم ضرورة الحصول على البطاقة الممغنطة فيما بعد كان أحد الطرف التي يجري من خلالها اصطياد وتجنيد بعض العملاء.

وبالمعنى السياسي لهذا السبب، يمكن القول أن الاتفاقيات التي وقعت بما فيها الاتفاقيات الاقتصادية أبقت المجتمع الفلسطيني رهناً لإجراءات الاحتلال وهو ما أدى لعدم قدرة السلطة في معالجة الوضع الاقتصادي بما يمكن من معالجة حالات الفقر والبطالة.

- ضعف الشخصية للطفل وفقدان الثقة بالذات والتعرض للقسوة والحرمان من الحب والحياة.
- رغبة بعض المراهقين للانتقام لأقارب لهم قتلوا بسبب العمالة وإهمال المجتمع لأولاد وأبناء العملاء.
- بعض مخيمات التطبيع توفر مجالاً لأجهزة المخابرات الإسرائيلية للبحث والعمل على إسقاط بعض المشاركين.

س8: **هل تعتقد الجبهة إن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية ركزت علي تجنيد الأطفال في فترة أوسلو وما هي أسباب هذا التركيز؟**

أجهزة المخابرات الإسرائيلية تستفيد من بعض النقاط الحساسة التي يمتاز بها العميل الطفل ، الذي لا يثير في الغالب الشكوك عدا عن سهولة الإيقاع بالمراهقين نظرا لضعف خبراتهم أو استغلال حاجاتهم المختلفة المادية والروحية بما في الجنس وهذا ما يجب الانتباه لـه حتى استخدم الموساد الإسرائيلي هذه الحاجة بطريقة الإيقاع بالمراهقين والشباب من خلال استغلاله وتصويره وهو يمارس الجنس مع إحدى الفتيات أو يمارس معه (لواط) ثم يجري الضغط عليه وتهديده بتبعات الفضيحة التي سوف تلحق به لو تم كشف الأمر، ثم يعرض الاحتلال على هذا المراهق أو الشاب خيارين، أحداهما: الفضيحة على مستوى وسائل الإعلام والحي الذي يسكن فيه ، أو التعامل مع الاحتلال ، من خلال قيامه بمهمات جمع المعلومات التي يكلف بها.

وقد أكدت معظم الدراسات في هذا المجال إن أغلب العملاء وقت الارتباط كانوا من الأطفال والشباب تحت سن 20 سنة بنسبة 60% .

إن الاحتلال يدرك أنه بممارسة هذه يخالف مطالبه من قبل منظمات الأمم المتحدة وعلي رأسها اليونيسيف ومؤسسات حقوق الإنسان المحلية والعربية والدولية ، بأن يتوقف عن الإيقاع بالفلسطينيين وإكراههم على التعاون معه وخاصة الأطفال، انطلاقاً من أن واجب الاحتلال كما تمليه عليه التزاماته بالمعاهدات والمواثيق الدولية، وبأبسط القواعد الإنسانية هو

حماية السكان الخاضعين لسيطرته، وعدم استغلال نفوذه وسيطرته على الوضع الاقتصادي والمعيشي للفلسطينيين ، لتوظيف العملاء والمتعاونين وخاصة الأطفال عبر الترغيب والإكراه.

وعليه، فإن سلطات الاحتلال الإسرائيلي هي التي تتحمل كامل المسئولية عن وجود ظاهرة العملاء في المجتمع الفلسطيني.

سؤال 9: ما هو الحل الذي ترتأيه الجبهة من اجل مشكلة العملاء الأطفال؟

- العمل علي تقليص قدرة إسرائيل في ابتزاز أبناء الشعب الفلسطيني، عبر عمل السلطة الفلسطينية وأجهزتها على تقليص الاحتكاك بين المخابرات الإسرائيلية والفلسطينيين.
- توفير كل مقومات الصمود من خلال العناية بالأوضاع الاقتصادية لما لذلك من بعد استراتيجي في الاعتماد على الذات والتحرر من التبعية والحاجة وبالتالي تجنب الوقوع في شرك الاحتلال من قبل بعض .
- أن تقوم كل مؤسسات السلطة والمجتمع كلٌ في مجاله بدورها في محاربة هذه الظاهرة من خلال تحصين الأطفال وتوفير بيئة وطنية وحدوية ،وإلى توعية المواطنين من مخاطر عملية الإسقاط ومن الوسائل التي تتبعها المخابرات الإسرائيلية، باعتبار أن أهم حلقة في معالجة هذه الظاهرة هي وجود نظام تربوي تعليمي فلسطيني تثقيفي في الأسر والمدارس والمؤسسات والأحزاب يعمل علي تعزيز المنعة الذاتية للإنسان ويقوي من الشعور بالانتماء الوطني والقومي لدى الأطفال الفلسطينيين. بحيث لا يسهل إسقاطه في هذا المستنقع بهذه السهولة، عبر تقوية الشعور بالانتماء الوطني والقومي لدى الأطفال الفلسطينيين.
- فضح الممارسات الإسرائيلية ومطالبة الأمم المتحدة بالعمل على إلزام إسرائيل بالتوقف عن ارتكاب هذه الجريمة بحق الأطفال الفلسطينيين .
- العمل على إعادة النظر في الاتفاقيات الخاصة بالمعابر بما يحمي الشباب والشعب عموماً من الابتزاز.
- تنظيم انتقال الأطفال من مكان لآخر في المناطق التي تتواجد فيها حواجز إسرائيلية بحيث يتم انتقالهم بشكل جماعي في سيارات أو وسائط نقل تحول دون استفراد الاحتلال بهم.
- اللقاء مع كل من تحتجزه أو تستدعيه قوات الاحتلال وتفحص نتائج الاستدعاء..الخ.

- الاهتمام بالمغتربين عموماً (الطلاب أو الأسر التي تعمل في الخارج وتعود للداخل) والتدقيق في كل حالة تستدعي أو يحقق معها...الخ.
- إعطاء اهتمام خاص بأسر العملاء السابقين وعدم أخذهم بجريرة أرباب الأسر وتقديم المعالجة الخاصة بالمادية والسيكولوجية والعمل على دمج أطفال العملاء في الأنشطة التطوعية وتعزيز الوعي والانتماء لديهم.
- العمل على تعزيز نظام العدالة الجنائية في معالجة ظاهرة العملاء وعدم الإقدام على عقوبات رادعة مبالغ فيها بحق الأطفال حتى لا نروع من يخطئ منهم ونبقى البـــاب واسعاً لمراجعة الذات والغفران..الخ.

الفهرس

الفصل	رقم الصفحة
الفصل الأول	
المقدمة	2
الدراسات السابقة	9
الفصل الثاني	
الباب الأول: الإطار النظري للبحث	17
الباب الثاني: السياسة الأمنية "الإسرائيلية" في الضفة الغربية	23
الباب الثالث: الأجهزة الأمنية "الإسرائيلية" نشأتها، أقسامها، ومهامها	28
الفصل الثالث	
الباب الأول: القيم والثقافات السائدة، ودورها في تسهيل عمليات التجنيد	36
الباب الثاني: الفئات الأكثر عرضة للتجنيد	42
الباب الثالث: البعد التاريخي لوجود العملاء في فلسطين	48
الفصل الرابع	
الأساليب والأدوات المستخدمة في تجنيد الأطفال	63
الفصل الخامس	
الباب الأول: أماكن تجنيد الأطفال	82
الباب الثاني: القائمون على تجنيد العملاء وكيفية الإتصال بهم	88
الباب الثالث: مهام العملاء الأطفال وأدوارهم.	100
الباب الرابع: مصير الأطفال العملاء	106
الباب الخامس : انتهاكات إسرائيل للمواثيق الدولية	109
النتائج والتوصيات	113
المصادر والمراجع	118
الملاحق	128
الفهرس	149